يهود فرنسا في ظل حكومة فيشي
(١٩٤٠-١٩٤٤)

د. نعمه حسن محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصرالمساعد

بآداب عين شمس

المقدمة

حظي تاريخ اليهود وأحوالهم في ألمانيا إبان العهد النازي (١٩٣٣–١٩٤٥) باهتمام كبير في الأدبيات العربية، وخرجت دراسات أكاديمية عربية عديدة تناولت أوضاعهم والقوانين التي صدرت بحقهم في ألمانيا[١] وبخاصة ما عرف بلوائح نورمبرج Nuremberg Laws الصادرة في ١٥ سبتمبر ١٩٣٥، والتي تضمنت تشريعين مهمين هما: قانون مواطنة الرايخ الذي نص على أن لا يتمتع بالمواطنة الألمانية سوي الآري أصيل الدم، وكذلك قانون حماية الدم والشرف الألمانيين الذي منع التزاوج بين اليهود والمواطنين الألمان[٢].

أما تاريخ اليهود وأحوالهم في فرنسا في عهد حكومة فيشي Vichy، والتي حكمت المنطقة الجنوبية من فرنسا (غير المحتلة) إبان الاحتلال النازي بين عامي (١٩٤٠–١٩٤٤) فلم يلق اهتمامًا مماثلاً في الدراسات الأكاديمية العربية، على الرغم من قيام حكومة فيشي خلال السنوات الأربع التي حكمت فيها المنطقة غير المحتلة بالتعاون مع النازيين وإصدار سلسلة من القوانين والمراسيم وتعديلات القوانين المناهضة لليهود بلغ عددها حوالي الأربعمائة قانون ومرسوم وتعديل، لم تكن تقل في قوتها وصرامتها عن القوانين الصادرة في ألمانيا والقوانين الصادرة في المنطقة المحتلة من فرنسا، فتم تعريف اليهودي في أكتوبر ١٩٤٠، وعلى أساس هذا التعريف صدرت سلسلة من القوانين تم بمقتضاها إقصاء اليهود من المناصب العليا في الدولة، ومن الجيش والقضاء والتدريس وما إلى ذلك، وتم فرض نظام الحصص الذي قيد انخراطهم في المهن الحرة، كما فُرِضت تدابير تمييزية ضدهم مثل مصادرة أملاكهم وسط استحسان من قبل معظم قطاعات الشعب الفرنسي ممن اعتبروا اليهود أجانب دخلاء

مغتصبين للوظائف، ولقمة العيش وسط ظروف الحرب والاحتلال الخانقة في فترة معقدة من تاريخ فرنسا أثارت جدلاً واسعًا.

وقد ساهمت البيروقراطية الفرنسية في تنفيذ هذه القوانين، كما شارك رجال الشرطة الفرنسيين في حملات اعتقال اليهود وترحيلهم إلى شرق أوروبا في صيف عام ١٩٤٢ عندما شرع الألمان في تنفيذ ما عرف بسياسة الحل النهائي (Endlosung)، وهي إزاحتهم من الأراضي التابعة للرايخ الألماني في عملية تمشيط واسعة من الغرب إلى الشرق بهدف جعل أوروبا أرضاً بلا يهود (Judenfrei) فتم احتجازهم في معسكرات اعتقال ثم ترحيلهم إلى معسكر أوشفتز Auschwitz ببولندا، ليتم ذلك بوتيرة متسارعة، وغالبًا بتواطؤ مباشر من جانب الحكومة الفرنسية ليتم ترحيل حوالي ٧٦ ألف يهودي أجنبي من فرنسا إلى الشرق الأوروبي .

وستحاول هذه الدراسة رصد التشريعات والتدابير التي قامت بها حكومة فيشي في هذا السياق وتأثيراتها على أوضاع يهود فرنسا في الفترة بين عامي ١٩٤٠-١٩٤٤، ومحاولة الوقوف على حقيقة الدور الذي لعبته حكومة فيشي في إصدار القوانين المناهضة لليهود واتخاذ تدابير ضدهم بدأت بإقصائهم عن المناصب العليا والوظائف العامة في الدولة وانتهاءً بالترحيل الجماعي لليهود الأجانب من فرنسا في عام ١٩٤٢؟ وما هي المنابع المحتملة لموقف فرنسا الفيشية من اليهود، وهل كانت هذه التدابيرنتيجة ضغوط من سلطات الاحتلال الألمانية، وإجراءات فرضها خصم منتصر على بلد مهزوم؟ أم أن ما قامت به فيشي جري بمعزل عن أي إملاءات ألمانية؟ هل أصدرت فيشي هذه القوانين بناءً على نوازع لا سامية متأصلة في المجتمع الفرنسي؟ أم كانت لأسباب دينية؟ أم قامت هذه السياسة على أسس عرقية عنصرية قومية؟ وهل نفذت فيشي القوانين التي أصدرتها بالفعل أم كانت هذه الآلية القانونية

المناهضة لليهود مجرد مسألة شكلية لإرضاء الألمان؟ وإلى أي مدى تورطت القيادات العليا في نظام فيشي مثل رجال القضاء والشرطة والإدارة والطبقة الوسطي والنخب الدينية في إصدار وتنفيذ هذه القوانين؟ وما هي مواقف قيادات المجتمع اليهودي من هذه القوانين؟ وهل كان هناك تمييز بين اليهود الفرنسيين الذين استقروا منذ زمن بعيد على الأراضي الفرنسية واليهود الأجانب الذين كان قد تم تجنيسهم بعدئذ؟

اعتمدت هذه الورقة البحثية على مجموعة من المصادر الأصلية المتعددة والمعاصرة لأحداث الدراسة، ولعل أهمها الوثائق الفرنسية التي تُرجمت إلى اللغة الإنجليزية تحت عنوان: France during the German occupation, 1940-1944، ويضم هذا المصدر، الذي يقع في ثلاثة مجلدات، بين جنباته أوراق وشهادات لما يقرب من ثلاثة الآف مسئول فرنسي واثنين من المراسلين الصحفيين الأمريكيين، وأربع مسئولين ألمان خدموا في فرنسا خلال الفترة ذاتها، وقد قاممالمسيو رينيه دي تشامبرون ومدام دي تشامبرون، وهي ابنة أول رئيس وزراء في حكومة فيشي وهو بيير لافالPierre Laval، بجمع هذه الوثائق، ومعظمها عبارة عن شهادات أدلت بها شخصيات تولت مناصب رسمية في حكومة فيشي سواء في فرنسا أو في الأراضي التابعة لها عبر البحارقبل وأثناء وبعد الاحتلال الألماني، وتساهم هذه الوثائق في الكشف عن أحوال فرنسا وشعبها بين عامي١٩٤٠ –١٩٤٤، وكذلك استقت الدراسة كثير من الأحداث من خلال الجريدة الرسمية الفرنسية Journal officiel de la République Françaiseالتي نشرت جميع القوانين والمراسيم التي أصدرتها فيشي بحق يهود فرنسا، فضلا عن الوثائق الألمانية المترجمة إلى الإنجليزية والمنشورة بعنوان Documents of German Foreign Policy، وسجلات محاكمات قادة الحرب الألمان المنشورة بعنوان Law Reports of Trial of War

Criminals، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية Foreign relations of the United States، فضلا عن مذكرات وشهادات شخصيات فرنسية معاصرة للاحداث أهمها شهادة أحد كبارحاخامات اليهود في فرنسا وهوجاكوب كابلان Kaplan.

ومن أجل أن نفهم إجراءات فيشي حيال اليهود فهمًا دقيقًا علينا أن نلقي في البداية الضوء على أوضاعهم في فرنسا قبل الاحتلال النازي وقيام حكومة فيشي في يونيو ١٩٤٠.

أوضاع يهود فرنسا قبل قيام حكومة فيشي:

استوطن اليهود في فرنسا (بلاد الغال) مع القوات الرومانية، وأصبحوا مواطنين رومانيين منذ عام ٢١٢م، وقد تأثر وضعهم حينما تبنت الإمبراطورية الرومانية المسيحية دينا رسميا لها منذ عام ٣٨٠م، وبعدما كانوا يمارسون مختلف المهن كالزراعة والتجارة والحرف اليهودية تحولوا بعد ذلك إلى جماعة وظيفية تمارس الأعمال الوسيطة كيهود بلاط للحكام أو الأساقفة في إمبراطورية الفرنجة، كما مارسوا تجارة الرقيق التي شكلت نقطة احتكاك بينهم وبين الكنيسة التي منعت تجارة اليهود في باريس في العبيد عام ٦١٤م بل ومنعت أعضاء الجماعة اليهودية من الاحتفاظ بالعبيد المسيحيين، وقد تركزاليهود في القرن التاسع في وادي الرون Rhone ومقاطعة شامبين Champagne، ولكن في القرن الحادي عشر كان شمال فرنسا من أكثر المراكز كثافة من ناحية التركز اليهودي[٣].

تأرجح تاريخ اليهود في فرنسا بين القمع والطرد والازدهار والاستيعاب داخل المجتمع الفرنسي، ذلك أن اندماجهم في هذا المجتمع يعد تاريخًا طويلا ومعقدًا سار في

خطين متوازيين: خط يمثل تدابير قيدت حقوقهم المدنية وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي ابتداءً من وضع الدائرة الصفراء على ملابسهم عام ١٢١٥م التي فرضتها الكنيسة وحتى النجمة الصفراء عام ١٩٤٢ في عهد فيشي؛ وخط أخر تألف من فترات إمتلأت بالنشاط والأمل في الاندماج داخل المجتمع.

وكانت كراهية اليهود في فرنسا قبل القرن التاسع عشر الميلادي تقوم على أسس دينية، فهي بالأحرى كراهية الشعوب الغربية – الكاثوليكية على وجه الخصوص– لليهود الذين وصموا بخيانة المسيح وصلبه– حسب عقيدتهم – والذين اتهموا كذلك ببعض الممارسات الدينية الشائنة مثل ما يعرف بالقتل الطقسي وهو قتل الأطفال المسيحيين والتضحية بهم واستخدام دمائهم في أغراض دينية، منها صُنع خبزالماتزو(Matzo) وهو خبز غير مختمر يؤكل في عيد الفصح، وكثيرًا ما حدثت مجازر ضد اليهود في فرنسا بتحريض من رجال الدين الكاثوليك، وبخاصة الفرنسيسكان والدومنيكان وتجريدهم من أموالهم، ثم أضيف سبب آخر للعداء في العصور الوسطي وهو العداء الاقتصادي، ومرجعه إلى حد كبير تخصصهم في أعمال ومهن يأباها المسيحيون، وخاصة الكاثوليك منهم، مثل إقراض المال بالربا، والتي لا يستطيع أن يتولاها مسيحي دون أن يدنس نفسه، وهكذا سرعان ما تم تعزيز اللعنة الدينية بلعنة اقتصادية؛ حيث اتُهِم اليهود بممارستهم أنشطة غير إنتاجية واستقلالهم الذاتي أو بالأحرى انعزالهم الواضح داخل المجتمع.(٤)

وقد تعرض كثير من الفلاسفة المسيحيين للمسألة اليهودية وموقف الكنيسة منها وعلى رأس هؤلاء القديس توما الأكويني Thomas Aquinasالذي قام بوضع مبدأ للكنيسة بشأن اليهود في مؤلفه بعنوان الخلاصة اللاهوتية Theologia Summa الذي يتلخص في وجوب إظهار التسامح تجاه اليهود فيما يتعلق بممارسة

شعائرهم الدينية، وعدم تعميد أطفالهم قسرًا، ولكن من ناحية أخرى ينبغي اتخاذ تدابير للحد من مشاركتهم في المجتمع وتحجيم نفوذهم، لأنه من غير المنطقي أن يسمح لهم في دولة مسيحية بتولي الوظائف العامة، وقد عممت الكنيسة هذه السياسات من خلال قرارات المجالس البابوية التي احتوت على تدابير تمييزية ضدهم، فعلي سبيل المثال نهى مجلس إيباون Epaone عام ٥١٧ م المسيحيين عن تناول طعامهم مع اليهود، أما مجلس كليرمون Clermont عام ٥٣٥م فقد استبعد اليهود من القضاء، أما مجلس باريس عام ٦١٥م فقد أعلن أنهم غير مؤهلين لتولي أي منصب عام.(٥) وخلال الفترة ما بين ١٢١٧ – ١٧٥٥م تم إصدار ٥٧ مرسومًا بابويًا بشأن اليهود، علقت الكنيسة عليها بأنها صدرت بهدف إنقاذ الحضارة المسيحية من اليهود، احتوت على تدابير عنصرية تمنع الزيجات المختلطة وتدابير اقتصادية تحظرعملهم في المهن الحرة أو حيازة العقارات، وتدابير اجتماعية تهدف إلى فصل اليهود وعزلهم في أحياء يهودية gettos أو حظر معاشرتهم(٦)، كما طالبتهم بارتداء ملابس مميزة لهم أو وضع قطعة مستديرة Rouelle من القماش الأصفر كعلامة تميزهم عن غيرهم فرضتها السلطات المدنية تطبيقًا لقرار مجمع لاتران الرابع Latran عام ١٢١٥م(٧).

وقد توالت على اليهود سلسلة من عمليات الطرد من فرنسا في أعوام ١١٨٢، ١٢٤٠، ١٢٥٤، ١٣٩٤م، كما تعرضوا منذ القرن الحادي عشر لعمليات اعتصار من قبل النخبة الحاكمة التي كانت تحميهم في تلك الفترة من هجمات الصليبيين، وكانت تفرض عليهم الضرائب والإتاوات، كما كان الملوك آنذاك يلغون ديون من تطوع في الحملات الصليبية كطريقة للتعبئة، كما فعل لويس التاسع Louis IX (١٢٢٦-١٢٧٠م)، الذي حارب المرابين اليهود وأعفي رعاياه

من ثلث ديونهم، وضيق الخناق على أعضاء الجماعة اليهودية، ونتيجة لذلك استقر اليهود المطرودين في اللورين Lorraine وبرجندي Burgundy وسافوي Savoy والمناطق غير الخاضعة لحكم الفرنسيين في بروفنس Provence[٨].

وفي أعقاب سقوط القسطنيطينية ١٤٥٣ بدأ عصر مسيحي جديد، رأي فيه مسيحيو أوروبا وجوب قيام حرب تطهير ضد كل الجماعات المخالفة، واعتقد الفرنسيون أن اليهود تحالفوا مع العثمانيين لتدمير الإمبراطورية المسيحية في الشرق، وأصبح من الصعب على اليهود أن يعلنوا عن عقيدتهم اليهودية، وأصبحوا كالمتحولين الذين سُموا بالمسيحيين الجدد أو يهود المارانو Marranos، الذين تظاهروا باعتناقهم المسيحية حفاظًا على أرواحهم تحت ضغط محاكم التفتيش في شبه جزيرة أيبيريا، ونزحوا إلى فرنسا واستقروا في بوردو Bordeaux وبايون Byonne، وفي مستهل القرن السادس عشر ضغطت الملكية الفرنسية على اليهود للتحول إلى المسيحية، ففي عام ١٥١٢ أمر الملك لويس الثاني عشرLouis XII بالمعمودية العامة؛ مما أضطر عائلات يهودية كثيرة إلى التحول إلى المسيحية ولو ظاهريًا[٩].

وقد انتشرت روح الكراهية لليهود حتى بين كتاب وفلاسفة العصر في فرنسا، فها هو فولتير (Voltaire١٦٩٤–١٧٧٨) أحد رموز الفكر الفرنسي في عصر الاستنارة، يكتب بحماسة عن المسألة اليهودية مؤلفًا بعنوان "مسيحي ضد ستة من اليهود".Un Chrétien Contre Six Juifs ، أكد فيه فولتير أن اليهود مجموعة عرقية متعصبة ومتبربرة تجسد الخطايا والخرافات والآفات الاجتماعية مثل الجشع والأنانية والاستعلاء، وأنهم أمة داخل الأمة يعيشون في إطار العشيرة لا الدولة، ورأى فولتير أن الهوية اليهودية متماسكة عبر التاريخ وغير قابلة للتغيير[١٠].

خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام القديم في فرنسا، غالبًا ما كان يحدث تراخ في تطبيق المراسيم الملكية الصادرة ضد اليهود، ففي بوردوعلى سبيل المثال أمر الملك لويس الخامس عشر (Louis XV) (١٧١٥- ١٧٧٤) بالاستيلاء على ممتلكات جميعاليهود عام ١٧٢٢، ولكن صدرت رسائل العفوعنهم بعد عام، وتم تجديد الامتيازات التي منحت للمارانو وكانت المرة الأولي التي يشار إليهم فيها باسم السفارديم Sephardim[١١].

بدأت الصبغة الإثنية والثقافية لأعضاء الجماعة اليهودية في فرنسا في التغير مع ضم فرنسا لمقاطعة الألزاس عام ١٦١٤، ثم اللورين عام ١٧٣٣، وأدى ذلك إلى زيادة أعداد اليهود الذين هاجروا إلى فرنسا من شرق ووسط أوروبا وعرفوا بالأشكناز Ashkenaz، إذ بلغ عددهم في هاتين المقاطعتين نحو ٢٠ ألفاً، وأصبحوا تحت حماية الملكية، وكان الأشكناز متخلفين من الناحية الحضارية ومنعزلين، ويتحدثون إما الألمانية أو اليديشية، وهي لكنة عبرية مخلوطة بالألمانية أو البولندية، وكانوا يمارسون حرفًا متدنية كالربا والبغاء، بينما كان يهود السفارديم (يهود شبه جزيرة أيبيريا) يشكلون جزءًا عضويًا من المجتمع، وكانوا يتحدثون إما الفرنسية أو اللادينو، وهي رطانة أسبانية قريبة الشبه بالفرنسية، ويعيشون في المناطق الساحلية، ويعملون بالتجارة الدولية أو الصناعة، وكان نظامهم التعليمي متطورًا، كما حصلوا على حق السكني في أي مكان وحق إقامة شعائرهم بحرية كاملة، في الوقت الذي كان فيه الأشكناز محتقرين حتى من جانب السفارديم أنفسهم حتى أن الزواج بينهم كان معدومًا. [١٢] ومن الغريب أن المطالبة بالتحرر الكامل لليهود لم تلق تأييدًا بين السفارديين ؛ حيث أمنوا بأنهم قد قطعوا شوطاً لا بأس به في هذا المضمار، وخشوا

من المخاطرة بأن تؤدي هذه المطالب إلى ردة فعل مضادة تأتي على ما تحقق لهم، وأن تؤدي مطالب قادة الأشكنازبإزكاء روح التحامل والكراهية ضد كل اليهود. [١٣]

يمثل عام ١٧٨٩، عام قيام الثورة الفرنسية، مستهل عهد جديد بالنسبة ليهود فرنسا، ذلك العام الذي لم يكن فحسب يمثل عهد التحرر لعموم يهود فرنسا؛ بل العهد الذي منحوا فيه حقوقًا مدنية كاملة، وفي ذلك الوقت لم يكن منح يهود السفارديم في جنوب فرنسا وأفنيون حقوقهم المدنية بالكامل سوي مجرد مسألة شكلية تمت دون مناقشة في يناير ١٧٩٠، إلا أن المسألة اليهودية الأشكنازية (إن جاز التعبير) أثارت مناقشات حادة في الجمعية الوطنية خلال الفترة ما بين ١٤ أغسطس ١٧٨٩ و٢٧سبتمبر ١٧٩١، وخلصت الأغلبية إلى تبني الخط الاندماجي لتحديث اليهود عن طريق إعطائهم حقوقهم كاملة في مقابل تخليهم عن خصوصيتهم اللغوية والثقافية والإثنية في الحياة العامة، وهو ما عبر عنه شعار الكونت دي كليرمون Comte de Clermont" لليهود أفرادا كل شيء، ولليهود جماعة لا شيء"، "إن وجود أمة داخل الأمة أمر غير مقبول على الإطلاق في بلدنا"[١٤].

وبعد مناقشات حادة وقبيل انتهاء دورة الجمعية الوطنية تم تضمين دستور عام ١٧٩١ العبارة التالية "لا يجوز تهديد أحد بسبب آرائه حتى ولو كانت دينية، شريطة ألا تثير مظاهرها فوضى في النظام العام الذي أرساه القانون "، وأصدرت الثورة قانونًا في ٢٨ سبتمبر ١٧٩١ حرر اليهود الفرنسيين ومنحهم حقوقًا مساوية لغيرهم كمواطنين، ولم يكن عددهم يتجاوز حينذاك أربعين ألف، وكانت نسبتهم لا تزيد على ٠,١٥% من جملة سكان فرنسا[١٥]. وفي المقابل ألغي هذا القانون بعض الامتيازات التي منحت لليهود في السابق مثل إدارة أمورهم بأنفسهم، وإصدار قوانينهم الخاصة في الأمور غير الدينية، وفُرِض على الأفراد اليهود أن يقسموا اليمين

المدني الذي اعتبر تنازلا وتخليًا من جانبهم عن جميع الامتيازات والاستثناءات التي سبق وأن منحت لهم، وفي مقابل هذا تم التخلي عن أي طموح بالاستقلالية داخل الدولة الفرنسية أصبح بإمكان اليهود آنذاك الاندماج في المجتمع، والالتحاق بالجامعات، وتولي المناصب العامة والالتحاق بالجيش، وشراء ممتلكات خارج الجيتوات، والانخراط من جديد في مهن طالما استبعدوا منها، فكان منح المواطنة الكاملة يعني التخلي عن المطالبة بالانتماء إلى أمة يهودية متميزة لصالح المواطنة والاستيعاب[١٦] كان ذلك كله نتاجًا للمبادئ العلمانية الأساسية للثورة الفرنسية الكبرى التي حالت دون التمييز القانوني ضد أي جماعة بسبب هويتها الدينية أو الإثنية، وبذلك قطعت الثورة عهدًا بالمساواة والقبول لكل من يحترم وبصدق مبدأ وهدف الاستيعاب داخل المجتمع، ليتم تحرير اليهود بالاحتواء لا بالمواجهة، بل إن هناك من رأى أن دمجهم في الحياة الفرنسية، لا عزلهم، هو الطريقة المثلى لتحويل اليهود إلى الكاثوليكية[١٧].

نخلص من ذلك أن اليهود اضطهدوا في فرنسا قبل الثورة على أساس ديني لاهوتي، ثم جاءت الثورة لتحررهم وتعترف بهم كمواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وبدا واضحًا أن ملتمس الحقوق لليهود لم يخرج من مجتمع يهودي ثائر متحد بل خرج بقوة أصوات مسيحية معتدلة، وخرج اليهود من هذا المنعطف فائزين، بينما انطوى الأمر من ناحية أخرى على زيادة المنافسة الاقتصادية اليهودية؛ حيث أوجد تحرر اليهود نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا أصبحت المنافسة اليهودية في ظله ممكنة، وأصبحت الوظائف متاحة لأصحاب المواهب والقدرات، وأصبح حري بهم أن يراجعوا هويتهم اليهودية، ويسمحوا بإضعاف مؤسساتهم

الطائفية، وولائهم المطلق لبني جلدتهم، هذا الولاء الذي شكل مكونًا رئيسًا في الهوية اليهودية.

وقد أفضى إعلان الثورة الفرنسية إلى بداية خروج اليهود عن وضعهم التقليدي، وتحسين مستوياتهم، مما شجع يهود الدول المجاورة على القدوم إلى فرنسا طمعًا في تحسين ظروفهم، غير أن كثيرا من يهود الأشكناز، على وجه الخصوص، رفضوا المؤسسات الحديثة التي أنشأتها الثورة، ولم يتخلوا عن سلوكهم المشين، ففي الالزاس واللورين أصبح الربا الذي يمارسونه آفة تثقل كاهل الفرنسيين، تجاوزت في حدتها ما كان يحدث في عهد الملكية، ذلك أن كثيرًا من الفلاحين الفرنسيين (نحو ٤٠٠ ألف) الذين اشتروا أراضي كبار الملاك التي صادرتها الثورة، اقترضوا الأموال اللازمة لإتمام هذه العملية من المرابين اليهود الذي تراوحت أعدادهم بين ثلاثة إلى أربعة آلاف مراب، وعجزوا عن سداد ديونهم، وهو ما جعل أعضاء الجماعة اليهودية محط السخط الشعبي في الفترة ما بين ١٨٠٢–١٨٠٥، من هنا طرحت المسألة اليهودية نفسها على الإمبراطور نابليون الأول، فضلاً عن ذلك، فبعد أن قام نابليون بتسوية علاقة الدولة الفرنسية بالكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية، لم يبق أمامه سوي تنظيم علاقتها باليهودية[١٨].

في يناير ١٨٠٦ استغل سكان ستراسبورج Strasbourg مرور نابليون بمدينتهم، لكي يرفعوا إليه شكواهم، فكلف كبير القضاة السيد رينييهRégnier في ٦ مارس ١٨٠٦ بالاتصال بإدارةالتشريع في مجلس الدولة للنظر في الموضوع، وبعد اجتماعات طويلة، ترأس الإمبراطور نابليون بنفسه ثلاثة منها (٣٠أبريل و٧ و٢١ مايو) هاجم في إحداها اليهود بعنف قائلا: "إنهم ليسوا مواطنين فرنسيين، بل غرباء يشكلون دولة داخل الدولة"، وإنهم ليسوا طائفة دينية بل وفرقة محتقرة "، "وسكان

من الجواسيس والمرابين"، و"سحابة من الغربان والديدان والجراد الذي ينهش فرنسا"[١٩] وعلى الرغم من استيائه منهم فقد وجد، بضغط من المستشارين العامين، أنه من الخير استيعابهم لا إقصاؤهم عن المجتمع، فقام بوقف كل الديون، ودعا في ٣٠ مايو ١٨٠٦ إلى عقد مجلس في باريس ضم مائة عضو من وجهاء اليهود في الأراضي الخاضعة لحكم فرنسا، وانعقد هذا المجلس بين ٢٦ يوليو و٣٠ ديسمبر ١٨٠٦، برئاسة تاجر سفاردي من بوردو يدعي أبراهام فورتادو Abraham Furtado. وقد طرح نابليون عليهم عدة أسئلة ليتعرف منها على موقف اليهود من بعض القضايا المهمة المتعلقة بعلاقتهم بوطنهم، وهل يعتبرون أنفسهم أجانب أم فرنسيين؟ وقد قرر المجلس أن اليهودي يتعين عليه أن يعتبر الأرض التي ولد عليها وطنه، وعليه أن يدافع عنها، وأكد كذلك أن الشريعة اليهودية وقوانينها لا تتناقض البتة مع القانون الفرنسي المدني، ثم قام نابليون في فبراير ١٨٠٧ بالدعوة إلى مؤتمر عرف باسم السنهدرين الكبير La grand Sanhédrin تيمنًا بتجمع الأحبار القديم (٧١ عضوًا) الذي زال زمن الإمبراطور تيتوس Titus وذلك للتصديق على القرارات التي توصل إليها الوجهاء[٢٠].

وبعد ذلك أصدر نابليون قراراته الخاصة بتنظيم علاقة اليهود بالدولة، ففي ١٧ مارس ١٨٠٨ أصدر مرسومين تم بمقتضى الأول إقامة نظام المجامع الكنيسية (الكونسستوار Consistoire) وهي مجالس الحاخامات والرجال العاديين من اليهود، وتقام في كل ولاية أو تجمع لعدة ولايات يصل عدد اليهود فيها إلى ألفي شخص، للإشراف على الشئون اليهودية تحت إشراف مجلس كنيسي مركزي، وكان من مهام هذه المجالس أن ترعى معابد اليهود، وغيرها من المؤسسات وتنفيذ قوانين التجنيد[٢١] وكان ذلك أول تنظيم لليهود على مستوي الدولة الفرنسية، وبذلك أقام

نابليون اتصالاً بين اليهود والدولة، جعلهم يتولون تنفيذ مهام كانت عادة ما تتولاها الدولة.

أما المرسوم الثاني، والذي تطلق عليه الأدبيات اليهودية والصهيونية "المرسوم الشائن"، فقد اعترف باليهودية ديناَ، كما ألغى أو أرجأ سداد بعض الديون اليهودية المستحقة للمرابين الأشكناز على المزارعين في المقاطعات الشرقية في فرنسا، وأعْفِى السفارديون من ذلك المرسوم، وأصبح الحاخامات مندوبين للدولة، مهمتهم تعليم أعضاء الجماعات اليهودية وتلقينهم مبادئ الولاء للدولة، وبذلك اعترفت الدولة بهم كأقلية، وأصبح لهم كيان رسمي داخل الدولة، ومنحوا شرف الجندية، وشجعوا على الاشتغال بالزراعة[٢٢]. خلاصة القول إن نابليون أراد دمج اليهود في الحياة الفرنسية، ليحققوا مصالح الدولة الفرنسية في نظير ما منحتهم هذه الدولة من حقوق.

وقد ألزم مرسوم صدر في ٢٠ يوليو ١٨٠٨ اليهود باختيار ألقاب من ضمن القائمة المخصصة للمسيحيين، والتخلي عن استخدام أسماء من العهد القديم، وفي فبراير ١٨٣١ اتجهت نية ملكية يوليو نحو إدماج اليهود أكثر داخل المجتمع، فقد وافق البرلمان على أن تدفع الدولة مرتبات حاخامات اليهود الذين أصبحوا منذ ذلك الحين فصاعدًا بمثابة موظفين مدنيين في الدولة[٢٣].

وهكذا فإن الجماعات اليهودية في فرنسا والتي كانت تعد مع اندلاع الثورة أكثر قطاعات المجتمع تخلفًا وهامشية أصبح معظمها مع انتصاف القرن الثامن عشر أكثر قطاعات المجتمع علمانيةوحداثة، وتمت علمنة النخب اليهودية بسرعة، ونظراً لكون معظم يهود فرنسا من العناصر المهاجرة فقد كانوا عناصر حركية ومتحررة من القيم المطلقة، تبحث عن الحراك الاجتماعي، ولا تدين بالولاء لأحد سوى

مصالحها[٢٤]. وعلى الصعيد الاقتصادي أحرز اليهودتقدماً اقتصادياَ ومهنياً كبيرين، وفتحت لهم أبواب طوائف الحرف والمهن التي كانت مغلقة أمامهم في ظل النظام القديم، ومع انتصاف القرن التاسع عشر اكتسبوا موضع قدم لهم في قلب هذه الطوائف وتسلقوا سلم التجارة بداية بمهن مثل الباعة المتجولين وباعة البضائع المستعملة وصولا إلى تجارة الجملة ليصبحوا أصحاب متاجركبرى، وبخاصة في مجال تجارة الخيوط والحرير والنسيج، وسرعان ما برز نجم آل روتشيلد The Rothschilds وإخوان بريير Periere وكان ثراء اليهود هذا أداة فعالة مهدت الطريق أمامهم للنفوذ[٢٥]. وتركز معظم اليهود السفارديين في خمس مدن رئيسة هي باريس وبوردو وليونLyon، ومارسيليا، ونانسي Nancy، مما أثر بالتبعية على تركيبة هذا المجتمع اليهودي[٢٦].

وعلى الصعيد السياسي ففي ظل تغير الحكومات والدساتير في فرنسا إبان القرن التاسع عشر، غالباَ ما كان اليهود يتجنبون معارضة النظام القائم، وغالباً ما كانوا يكيفون آراءهم مع توجهات النظام القائم، ويقدمون دعمهم للأنظمة الناجحة وخلال الأزمات السياسية والاقتصادية كانوا يرتبطون النظام السياسي الحاكم، لذلك كان من الصعب على المرء آنذاك أن يصنف اليهود ككتلة واحدة على أنهم ملكيون أم جمهوريين أم اشتراكيين، ولكن يمكننا القول إنهم كانوا يستجيبون للرياح السياسية السائدة، ويسعون للبقاء على انسجام معها، فعندما كانت باريس ملكية حتى النخاع، كان معظم اليهود الباريسيين مثلهم، وعندما تأججت مشاعر الجمهورية كانواليهود أول من رفع العلم المثلث الألوان، وظل اليهود دائمًا معتمدين على إحسان الدولة عليهم، وتأثروا بالأيديولوجية القائمة وتوجهاتها بل وتقلبات السلطة[٢٧].

ولكن على الصعيد الاجتماعي والثقافي ظل هناك سؤال مهم يطارد يهود فرنسا إبان القرن التاسع عشر وهو هل يستطيعون التخلي عن خصوصيتهم اليهودية، وأن يصبحوا بالفعل مواطنين فرنسيين؟ وبالنسبة للغالبية العظمي منهم فإن صفقة التحرر التي قدمتها لهم الثورة الفرنسية بدت وكأنها لعبة صفرية – Zero Sum Game، وظلت معضلتهم الرئيسية هي أنهم يعيشون بطريقتهم الخاصة، يعبرون عن كينونتهم اليهودية، ليعيشوا كيهود فرنسيين لا كفرنسيين يهود، بل سعوا إلى تمييز أنفسهم سياسيًا وثقافيًا، ومن جانب أخر سعوا إلى تفكيك القوالب النمطية المجتمعية التي طاردتهم على مدى قرون[٢٨].

زادت نسبة السكان اليهود بشكل فاق إلى حد كبير نسبة النمو السكاني لفرنسا ككل خلال القرن التاسع عشر، فبينما زادت أعداد اليهود بين عامي ١٨٠٩-١٩٠٠ بنسبة ٨٥% زادت نسبة سكان فرنسا كلها ٦٠% فقط خلال الفترة نفسها، وكانت تلك الزيادة نتيجة تدفق المهاجرين من يهود أوروبا الشرقية، وقد أدت زيادة أعدادهم فضلاً عن صعودهم في المجتمع الفرنسي إلى إثارة استياء الكثيرين، خاصة في أعقاب الكساد الذي ألم بالبلاد عام ١٨٨٣، حيث رأي هؤلاء في اليهود منافسين لهم في المهن والأعمال التجارية والمصرفية، بل وفي الفنون، مما دعاهم إلى الدعوة إلى إعادة النظر في مسألة تحرير اليهود، بل والتفكير في حرمانهم من حقوقهم المدنية وطردهم من البلاد، ليختلط الاستياء من منافستهم الاقتصادية بالازدراء المسيحي التقليدي لهم والنظرة إليهم كغرباء يستحقون وضعهم كمنبوذين، فنجد إحدى الصحف الكاثوليكية تقول إن" اليهود محقٌون عندما يحتفلون بالعيد المئوي للثورة الفرنسية، فلم يكن لهم وجود هنا قبل مائة عام، وهاهم اليوم يمتلكون نصف الأراضي، وأصبح روتشيلد وبني جلدته هم سادة فرنسا[٢٩].

في عام ١٨٨٦ قام الصحفي الفرنسي الاشتراكي إدوارد درومون Édouard Drumont (١٨٤٢-١٩١٧) والذي كان يمثل آنذاك التيار الرجعي الكاثوليكي، الذي استنكر الثورة الفرنسية ومبادئها التي قلبت النظام الملكي، وساوت بين اليهود والمسيحيين [٣٠]، قام بنشر كتاب بعنوان، "فرنسا اليهودية La France juive"، أكد فيه أن اليهود عرقياً هم أدنى منزلة في الثقافة والأخلاق من الفرنسيين الآريين، يؤمنون بديانة بدائية، وأنهم تمكنوا من السيطرة على فرنسا ويتآمرون للسيطرة على أوروبا بأسرها، وألقى دارمون باللائمة على اليهود في تقويض الثقافة الفرنسية التقليدية بما في ذلك المبادئ الكاثوليكية من خلال تعزيز الأفكار المادية والرأسمالية الجشعة التي قوضت القيم الروحية، وأعاد إلى الأذهان اتهام اليهود ب"القتل الطقسي" الذي كان لا يزال منتشرًا في الريف الفرنسي، وقد طبع الكتاب عدة مرات، وبيع منه أكثر من مليون نسخة، نظرًا لأن الرأي العام الفرنسي كان مشحوناً ضد اليهود بسبب فضيحة بنما التي تورط فيها عدد من رجال المال والمصرفيين واتهموا بالرشوة والفساد، منهم ثلاث شخصيات يهودية وعلى رأسهم المصرفي اليهودي البارون جاك دي رايناخ De Reinach، حيث أعلنت الشركة المكلفة بشق القناة إفلاسها وضياع أموال أكثر من ٨٠٠ ألف مواطن فرنسي من المساهمين في الشركة[٣١].

وقد بلغ العداء لليهود حدًا في أواخر القرن التاسع عشر جعل بعض المرشحين في انتخابات مجلس النواب يدرجون عبارات معادية لليهود في برامجهم الانتخابية، مثلما فعل فرانسيس لور Francis Laur الذي فاز بمقعد نائب باريس عام ١٨٩٠[٣٢].

أما قضية دريفوس (١٨٩٤–١٩٠٦) فقد أصبحت رمزًا مجسدًا لما كان في نفوس الفرنسيين من اتجاهات متناقضة حيال اليهود ونمت واختمرت داخل المجتمع الفرنسي، وترسخت في أذهان الفرنسيين ابتداءً من المفكر وحتى الرجل العادي، وبعبارة أخرى تناقض في نفوس الفرنسيين كان لا يلبث أن يطفوعلى السطح وقت الأزمات، وتعود جذور القضية إلى هزيمة فرنسا المريرة في الحرب السبعينية على يد بروسيا (١٨٧٠–١٨٧١) وفقدانها للألزاس واللورين، وسقوط حكم نابليون الثالث وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكان ألفريد دريفوس Alfred Dreyfus أول ضابط يهودي يدخل في رئاسة أركان الجيش الفرنسي، اتهم بالخيانة وإفشاء أسرار عسكرية للسفارة الألمانية في باريس، وقد أدين دريفوس وحكم عليه بالنفي إلى جزيرة الشيطان في جوايانا الفرنسية[٣٣].

ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مارستها الأوساط اليهودية التي نجحت في تضخيم الأزمة، كما استغلها تيودور هرتزل T.Herzel زعيم الحركة الصهيونية لإثارة الرأي العام إزاء الاضطهادات التي يتعرض لها اليهود، بل ألهمته هذه القضية بفكرة كتابه الدولة اليهودية، حيث آمن بأن إنشاء دولة يهودية سيكون بمثابة حماية لليهود من الكراهية والهجوم وبذلك كان من المفارقات أن فرنسا التي كانت رائدة تحرير اليهود في أوروبا أصبحت من جهة أخرى هي المحفز الرئيسي على ولادة الحركة الصهيونية .على أية حال أدت هذه الضغوط إلى قيام الحكومة الفرنسية بإعادة محاكمة دريفوس وصدر حكم ببراءته ومنحه وسام شرف[٣٤].

في أعقاب انتهاء قضية دريفوس عمت فرنسا موجة من التسامح إزاء اليهود ونتيجة لهذا التسامح النسبي مقارنة بدول أوروبا الأخرى هاجر اليهود إلى فرنسا بأعداد كبيرة في أوائل القرن العشرين، حيث شهدت موجة هجرة ضخمة من اليهود

الروس في أعقاب فشل ثورة ١٩٠٥ ضد النظام القيصري، ثم في أعقاب الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٩، ثم تدفق اليهود الألمان بعد اعتلاء هتلر سُدة الحكم في يناير ١٩٣٣، وقد رحبت الجمهورية الثالثة الفرنسية (١٨٧٠-١٩٤٠) بهؤلاء المهاجرين، بل إنها أصدرت في أغسطس ١٩٢٧ قانوناً سهل عملية تجنس هؤلاء اللاجئين اليهود القادمين من شرق أوروبا بالجنسية الفرنسية[٣٥] وكان سبب ترحيب فرنسا بهؤلاء أنها فقدت ١٠% من أبنائها من الذكور في الحرب العالمية الأولي، وأصيب بالعجز حوالي مليون نسمة مما أثر سلباً على أعداد العمال، ومن ثم فتحت أبوابها لهؤلاء المهاجرين لتعويض هذا النقص[٣٦].

لقد أضاف هؤلاء اللاجئين اليهود مكونًا ثالثًا إلى هذا المجتمع اليهودي الأساسي في فرنسا، الذي تكون من الأشكناز والسفرديم، تشكل من اللاجئين الفارين من أوروبا الشرقية إلى فرنسا بحثًا عن مجتمع أكثر تسامحًا واستقرارًا وكان لهؤلاء اليهود هويات وعادات مختلفة سواء عن اليهود الفرنسيين الأصليين الذي سموا بالإسرائيليين، أو حتى اليهود المجنسين، علاوة على ذلك فإن هؤلاء المهاجرين لم يكلفوا أنفسهم عناء الاندماج في المجتمع الفرنسي بل على العكس من ذلك أرادوا أن يخلقوا لأنفسهم من جديد على الأراضي الفرنسية حياة مشابهة لتلك التي عاشوها في شرق أوروبا من قبل[٣٧].

كان معظم هؤلاء المهاجرين يتكلمون اليديشية، بل وانخرطوا في مهن وأعمال لا تتطلب التحدث بالفرنسية، وكان استخدامهم لهذه اللغة أكثر من مجرد تعود وارتياح، بل كان مدعاة لفخرهم؛ حيث رغبوا في تأكيد يهوديتهم أو" يديشيتهم" في تناقض مباشر مع كل الرؤى الفرنسية الساعية نحو الاستيعاب، ودخلوا في دوامة الازدواجية الثقافية حتى وصل الأمر إلى أن ٨٠% من اليهود الأجانب، و٥٠%

من اليهود المولودين في فرنسا تحدثوا اليديشية، والإثنان معًا قدروا بنحو ٦٠% من مجموع يهود فرنسا، ومثل دليلا دامغاً على عدم اندماج هؤلاء الغرباء، ورفضهم فكرة الاستيعاب وهو ما أثار حساسية الفرنسيين، واعتبروهم عنصرًا غريبًا داخل الدولة، فضلا عن إظهارهؤلاء المهاجرين أن متبغاهم الأوحد هو الوطن القومي لليهود، وهو ما رفضه اليهود الفرنسيون الأصليون، الذين عارضوا كذلك الصهيونية، ورأوا أن الصهيونية تتعاون مع أعداء اليهود من أجل تحقيق فكرة الوطن القومي، ورفضوا تصريح بالفور١٩١٧ لأنه في نظرهم يؤسس ضمنًا لهوية مزدوجة مما يضعف ولاءهم غير المجزأ للوطن الفرنسي، مما دفع اليهود الفرنسيين أنفسهم إلى نبذهم، وخشوا من أن يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من الكراهيةتطال كل اليهود في فرنسا أوتؤثر على مؤشر التسامح تجاه اليهود في المجتمع(٣٨).

نتيجة لإصدار قانون ١٩٢٧ وسياسة التسامح الفرنسية، نزح إلى فرنسا نحو ٢٥ ألف مهاجر ألماني بنهاية عام ١٩٣٣، كان ٨٥% منهم من اليهود، مما جعل فرنسا دولة اللجوء الأولى لليهود الألمان في العالم، غير أن هذا الكرم الفرنسي لم يكن بغير أهداف، فقد كانت فرنسا مدفوعة إلى ذلك بالدرجة الأولي بالرغبة في تحقيق انتصار دبلوماسي على ألمانيا، وكذلك الرغبة في استعادة قدر من مكانتها الدولية التي فقدتها إبان العشرينيات، وبناءً على ذلك تم إلغاء نظام التأشيرات العادية، وسُمِح لهؤلاء اللاجئين الألمان في ربيع ١٩٣٣ بدخول فرنسا بدون تأشيرات، ما داموا قد أخطروا الشرطة بذلك في غضون عشرين يومًا من دخولهم، وصدرت التعليمات للشرطة بمنح تصاريح إقامة وبطاقات هوية لهم دون عراقيل، وسمحت السلطات الفرنسية لهم بنقل ممتلكاتهم غير الثابتة إلى فرنسا دون دفع رسوم جمركية، بل وصّوت أعضاء البرلمان بالموافقة على منح ألبرت أينشتاين Albert Einstein

كرسيًا في كلية فرنسا Collége de France واعتبر محررو الصحف اليهودية وزير الداخلية الفرنسي كميل شوتمب Camille Chautémps أحد أثني عشر شخصية مسيحية من أصدقاء اليهود في العالم[٣٩].

كان سخاء الحكومة الفرنسية هذا قصير الأمد، فسرعان ما شرعت في طرد اللاجئين الألمان الذين اعتبرتهم بمثابة خطر أمني، لاسيما من المناطق الحدودية مثل الألزاس واللورين، فيوقت بدأت فرنسا تعاني فيه من تداعيات أزمة الكساد في أوائل عقد الثلاثينات المضطرب [٤٠] كما أعطي تدفق هؤلاء اليهود الألمان على فرنسا زخمًا جديدًا للدعاية المعادية للسامية في فرنسا، وتردد شعار "فرنسا للفرنسيين"، وانطلقت حملات صحفية مناهضة لليهود، وحازت على دعم الجماهير التي رأت في هؤلاء اللاجئين أناساً غير مرغوب فيهم ولا مرحب بهم، مغتصبون للوظائف، بل رأت فيهم السبب في ازدياد أعداد العاطلين، واتهم اليهود منهم بأنهم دعاة حرب يريديون توريط فرنسا في حرب جديدة، وتصدرت عبارات مثل "أطردوا اليهود خارج فرنسا" عناوين الصحف الرئيسية[٤١].

تركز معظم هؤلاء اللاجئين اليهود الذين نزحوا من أوروبا الشرقية بأعداد كبيرة في مهن الطبقة الوسطي، مما جعل هؤلاء يضجون بالشكوي من المنافسة الاقتصادية غير المقيدة، ويمكن لذلك أن يفسر الانتشار الهائل لكراهية اليهود بين أرباب الطبقة الوسطي في فرنسا، ومن ثم خرجت شكاوى متكررة من إغراق اليهود للمدن الفرنسية، لاسيما باريس، ومنافسة اليهود الأجانب للفرنسيين في سوق العمل، فقام اليساري فيليب سير Phillippe Serre وكيل وزارة العمل لشئون للهجرة، باقتراح تمثل في إعادة اليهود قسرًا إلى أوطانهم على أن تدفع المنظمات اليهودية في فرنسا نفقات ذلك[٤٢]. وعندما خرجت أنباء في سبتمبر ١٩٣٣ مفادها

أن اليهود الألمان ينوون فتح سلسلة جديدة من المتاجر لبيع بضائع بأسعار مخفضة أو بسعر موحد، انطلقت موجه جديدة من التظاهرات في شوارع باريس والألزاس، وألقى المتظاهرون الحجارة على المتاجر اليهودية[٤٣]. وعلى هذا فقد أدت المنافسة الاقتصادية اليهودية إلى إطلاق حملات شنها العمال ومختلف فئات الطبقات الوسطي من حرفيين وتجار وأرباب مهن وبخاصة الأطباء والمحامون، كل هؤلاء تجمعوا على هاجس واحد مشترك إبان أزمة الكساد ألا وهو حماية وضعهم الاجتماعي والاقتصادي القائم من أي تهديد تنافسي، فقد رأوا أن الاقتصاد في ظل الظروف آنذاك غير قادر على تحقيق مزيد من النمو، وأن دخول منتجين وعناصر جديدة إلى الاقتصاد سيؤدي بشكل تلقائي إلى أن لا يتبقى لهم من الكعكة سوي حصة ضئيلة. ونظرًا لقدرة أبناء الطبقة الوسطي في فرنسا على تنظيم صفوفهم، وإقامتهم لصلات قوية مع الأحزاب السياسية، كانوا أكثر قدرة على التأثير وعلى ترجمة مطالبهم إلى قوانين، لتخليص المهن الحرة والحرف من هؤلاء اليهود الأجانب، فقد قدرت أعداد العمال اليهود القادمين من شرق اوروبا في باريس وحدها، عام ١٩٣٥ ب ١٠٥٠٠عامل، وقد أصبح هؤلاء مطالبين منذ ٥ أبريل، ١٩٣٥نتيجة للضغوط التي مارسها العمال الفرنسيون وبخاصة هؤلاء الذين كانوا يعملون بصناعة الملابس، بالحصول على بطاقة حرفي التي كان إصدارها يتطلب موافقة الحرفيين المحليين في المقاطعة التابعين لها، وغالبا ما كان هؤلاء يعترضون على استخراج مثل هذه البطاقات[٤٤].

وفي الوقت ذاته قامت التنظيمات الكبرى التي تمثل المصالح التجارية الفرنسية مثل الاتحاد العام للإنتاج Fédération générale de la production، وكذلك الغرف التجارية في المقاطعات، بمناشدة الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

لحمايتهم من غزو المنافسين من اليهود الألمان، ونظموا مظاهرات حاشدة ضد اللاجئين في متزMetz وستراسبورج وكولمار Colmar، [٤٥] ونتيجة لهذه الاحتجاجات أصدرت حكومة بييرلاڤال (٧ يونيو ١٩٣٥- ٢٤ يناير ١٩٣٦) في ٩ أغسطس ١٩٣٥ مرسومًا يمنح الجمعيات الحرفية الحق في تحديد حصص للعمال الأجانب، وأصبح لزامًا على كل أجنبي يرغب في العمل كحرفي أن يحصل على إذن خاص من وزارة العمل، وأن لا تُمنح هذه التراخيص إلا بعد تشاور مسبق مع الجمعيات الحرفية المحلية[٤٦]، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يذكر اليهود بالتحديد إلا أنه أشار إلى عمال المنازل بالقطعة في صناعة الملابس، على أنهم أكثر من يسيئون استغلال قوانين العمال في فرنسا، وكان كثير من هؤلاء، وبخاصة في باريس، من يهود أوروبا الشرقية[٤٧].

كما حصل التجار على امتياز مماثل في أكتوبر ١٩٣٥ حيث أصدر البرلمان قانونًا يحد من زيادة أعداد الباعة الجائلين[٤٨] وكان اليهود قد انتشروا بأعداد كبيرة في هذه المهنة، ومن الجمعيات المهنية أيضًا التي تضررت بشدة من المنافسة اليهودية اتحاد نقابات الأطباء Fédération des syndicats médicaux، فقد تزايدت أعداد دارسي الطب من الأجانب حتى وصلت في منتصف عام ١٩٣٤ إلى ٢٨٠٢٢ وشكلوا ٢١% من مجموع طلاب الطب، وفي بعض كليات الطب في باريس ومونبلييه Montpellier وستراسبورج شكل الطلاب الأجانب ثلث الدارسين، بينما شكلوا في نانسي وتور Tours ٥٠% من أجمالي أعداد الدارسين[٤٩]، ونتيجة لذلك تظاهرطلاب كليات الطب في فرنسا في شهري يناير وفبراير١٩٣٥، بل وأعلنت بعض كليات الطب الإضراب العام في أنحاء البلاد، وطالبهؤلاء بفرض فترة انتظار مدتها عشر سنوات على الأجانب المجنسين الراغبين في

ممارسة مهنة الطب قبل قيامهم بالممارسة[٥٠] وترتب عى ذلك إصدار قانون ناست Nast Lawفي يوليو ١٩٣٥، والذي نص على وجوب أن يتم وقف الأجانب المجنسين لمدة أربع سنوات قبل أن يسمح لهم بممارسة مهنة الطب[٥١].

وعلى صعيد أخر، وفي وقت سابق في ١٩ يوليو ١٩٣٤، قام البرلمان الفرنسي نتيجة ضغوط مماثلة مارسها المحامون الفرنسيون وطلاب الحقوق، بتمرير مشروع قانون يفرض على الأجانب المجنسين أن ينتظروا عشر سنوات قبل أن يسمح لهم بتولي وظيفة عامة، أو يتم إدراجهم في نقابة المحامين، وهو القانون الذي وصفه المؤرخ رالف شور Ralph Schor بأنه قانون صدر عن المحامين من أجل المحامين، ضد اليهود[٥٢].

وقد مثَل هذان القانونان الأخيران سابقة في تاريخ الجمهورية الفرنسية، فللمرة الأولي يصبح نظام المواطنة متدرجًا على مرحلتين فيما يتعلق بالحقوق المهنية، حيث منح المجنسين حديثًا حقوقًا مدنية أقل من المواطنين الآخرين، وفي الوقت ذاته طالبتهم الدولة بالوفاء بجميع التزاماتهم تجاهها وواجبات المواطنة كافة، بما في ذلك أداء الخدمة العسكرية، وقد طُبق هذا القانون على الأجانب الذين كانوا يهودًا في معظمهم[٥٣].

ثم جاء الانتصار الدرامي الذي حققه الاشتراكي اليهودي وزعيم الجبهة الشعبية ليون بلوم Léon Blum في يونيو ١٩٣٦ كأول رئيس وزراء يهودي في تاريخ فرنسا، هذا السياسي الذي كان أحد زعماء محفل الشرق الأكبر، وقد وصفه حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية (١٩٢٠-١٩٤٦)بأن له سجلاً عظيماَ في التعاون مع هذه المنظمة [٥٤] وقد ثارت ضد هذا السياسي حملات شرسة، حتى أن الحاخام يعقوب كابلان Jacob Kaplan طلب منه تقديم استقالته لتجنيب المجتمع اليهودي مخاطر المزيد من الهجمات، حيث كانت الأحزاب اليمينية في فرنسا

تبغض الجبهة الشعبية ومبادئها، مما أحدث صدعًا وفجوة داخل الحياة السياسية في فرنسا بل وفي النسيج الاجتماعي بشكل عام، ومزق البلاد إلى معسكرين سياسيين متصارعين(٥٥).

لقد أبدي بلوم تعاطفًا مع المهاجرين اليهود والنازحين من ألمانيا وأسبانيا وفتح أبواب فرنسا على مصراعيها أمامهم (٥٦) لكل هذه الأسباب انطلقت الحملات المعادية لليهود في فرنسا في أثناء توليه الوزارة (٤يونيو ١٩٣٦- ٢٢يونيو١٩٣٧) بلغت حدًا أن أطلق البعض على وزراته "مجلس الوزراء التلمودي"، وقام نائب في البرلمان الفرنسي عن منطقة أرديش Ardéche وهو كزاڤييه ڤالا Xavier Vallat ليرثي البرلمان بقوله: "إن بلاد الغال الرومانية المجيدة أصبح يحكمها يهودي اليوم"، وأصبحت كراهية اليهود بمثابة حجر الأساس في الجبهة المعارضة لحكومة بلوم، مما أدى إلى إعادة تشكيل المشاعر والمواقف المناهضة لليهود وصياغتها في قالب سياسي اقتصادي، اجتماعي، وأكتست بنبرة هجومية حادة اتُهِم فيها اليهود بأنهم قاسم مشترك في كل ابتلاءات ومحن فرنسا(٥٧).

لقد انتشرت بين أوساط المثقفين الفرنسيين أفكار الإقصاء والتطهير لليهود فها هو الكاتب الروائي والطبيب الفرنسي لويس فرديناند سيلين Louis-Ferdinand Céline (١٨٩٤-١٩٦١) يدعو في سلسلة مقالات نشرت في عقد الثلاثينات من القرن العشرين إلى رفض الدعوة إلى الإدماج الثقافي لليهود واعتبرها بالية ودعا إلى تطهير فرنسا من اليهود، وقال "إذا كنتم تريدون حقًا التخلص من اليهود، فلا تستخدموا أبدًا ٣٦ ألف علاج ولا ٣٦ ألف تقطيبة وجه، بل استخدموا العنصرية، لأنها الشيء الوحيد الذي يخشاه اليهود، ولا تستخدموها بأطراف الأصابع بل استخدموها بقوة وصلابة وبشكل حثيث، فهي إجمالا عملية تطهير". (٥٨) أما الكاتب

مارسيل جواندو Marcel Jouhandeau (١٨٨٨-١٩٧٩) فقد دعا إلى إخضاع اليهود لقوانين خاصة، ولم تكن دعوة جواندو تلك استثناء في أواخر الثلاثينيات، بل تكررت كثيرًا في عام ١٩٣٨، فمثلا طالب روبير براسيلاش Robert Brasillach في جريدة الجناح اليميني "أنا في كل مكان" Je suis partout في ١٥ أبريل ١٩٣٨، بوضع قانون لليهود يجعل منهمأجانب، كما دعا إلى وضع كافة العقبات أمام تجنسهم، بل واعتبار اليهود الأصليين في فرنسا أقلية يخضعون لقوانين خاصة بهم "تحميهم وتحمينا"، واعتبر أن جميع اليهود يمثلون مصدرًا للخطر، وسببًا في انحطاط فرنسا وسواء كانوا برجوازيين أو ثوريين أو فرنسيين أو بلا جذور، تجارًا أو حتى جنودًا فإنهم جميعًا موصومون بهذه التهم، واعتبر أن اليهود المندمجين أشد خطرًا على المجتمع، لأنهم مستترون[٥٩]. وفي ذلك فقد بدا تأثره بالنظرة النازية لليهود المندمجين.

وعلى الصعيد الاقتصادي واصلت الحكومة إصدار مراسيمها للحد من منافسة الأجانب وبخاصة اليهود منهم ففي ١٧ يونيو ١٩٣٨ أصدرت الحكومة مرسومًا جديدًا لم يعد ممكنًا بموجبه أن يقيم الأجانب مؤسسات تجارية أو صناعية دون الحصول على تصريح من الشرطة بذلك، وبعد التشاور مع الغرف التجارية المحلية، ومنحت الأخيرة الحق الذي منُح من قبل لنقابات العمال، وللجمعيات الحرفية لتحديد الحصص الخاصة بأعداد الأجانب المسموح لهم بممارسة الأعمال التجارية، وبموجب مرسوم صدر في ١٢ نوفمبر تقرر أن من يخالف مرسوم ١٧ يونيو يعاقب بعقوبات مشددة قد تصل إلى السجن[٦٠].

يتضح مما سبق أن فرنسا قد رأت في هؤلاء المهاجرين اليهود إبان عقد الثلاثينات تهديدات ثلاثة أولاً تهديد بالبطالة، ثانيا وهو الأخطر تهديد بإغراق الثقافة

الفرنسية وتدهورها ثم خطرثالث وأخير تجلى في خريف ١٩٣٨ ألا وهو أن هـؤلاء اللاجئين اليهود الفارين من النازيين في ألمانيا والنمسا أصبحوا يهددون بتوريط فرنسا في مشكلات دولية لا ناقة لها فيها ولا جمل.

في ٧ نوفمبر ١٩٣٨ قام اليهودي البولندي هرتشيل جراينسبان Herschel Grynszpan بإطلاق النار على الدبلوماسي الألماني إرنست فـون راث Ernest von Rath فأرداه قتيلا في أحد شوارع باريس، وقد تم اعتقاله وتسليمه للألمـان، وقد أدي مقتل راث إلى موجة من العنف ضد اليهود في ألمانيا عرفت بليلة الزجـاج المحطم kristallnacht في ٩- ١٠نوفمبر، حيث أحرقت فيها معابد اليهود وقتـل فيها عدد منهم، وحُطِمت واجهات عدد من المتاجر اليهودية وسميت بهـذا الاسـم لكثرة الزجاج المتناثر في الشوارع في هذه الليلة[٦١].

انزعج الرأي العام الفرنسي بشدة جراء هذه الحادثة التي وقعت على الأراضي الفرنسية، وطالب كثيرون باتخاذ إجراءات صارمة ضد اليهـود الـذين يروجـون للحرب ويحاولون الزج بفرنسا إلى أتونها، انتقامًا من ألمانيا، وانطلقت موجة جديـدة من مناهضة اليهود في خريف عام ١٩٣٨ تزعمها جاك دوريو Jacques Doriot زعيم حزب الشعب الفرنسي Parti populaire français، الفاشي المدعوم من قبل موسوليني، حيث قال دوريو" ليس لدينا نية سواء للـدفاع أو للـهجوم علـى اليهود، لأن لدينا ما هو أهم من ذلك، إننا لا نعارض الفرنسيين الـذين يعتنقـون الديانة اليهودية، ولكننا نرفض ما يسمون أنفسهم يهودًا قبل أن يشعروا بفرنسيتهم، إننا لا نقبل هذه الفئة من المواطنين الذين يضعون مصالحهم العرقية قبـل المصـلحة الوطنية"[٦٢]. وقد عبر دوريو بهذه العبارات القليلة عما كان يختلج في نفوس الغالبية العظمي من الفرنسيين حيث كان عام ١٩٣٨ عامًا حاسمًا في هذا الشـأن، حيـث

برزت المشكلة اليهودية في فرنسا مع زيادة التوترات الداخلية ورعب الحرب، وتزايد أعداد المهاجرين الذين نافسوا المواطنين على الوظائف وفرص العمل، مما جعل اليهود في دائرة الضوء، ونستطيع أن نلمس تصعيدًا في لهجة الرأي العام، وكثرة المشاريع المناهضة للأجانب، وتعزيز التحرك لوضع آليات للتعامل مع اللاجئين الأجانب سوف تستخدمها فيشي فيما بعد ولكن بشكل مباشر مع اليهود.

وقد شهدت تلك الفترة ترسيخ ما يمكن أن نسميه النظام المتدرج على مرحلتين للحصولعلى حقوق المواطنة في فرنسا في مختلف المهن الحرة، فقد أصبحت هناك مواطنة للمولودين في فرنسا، ومواطنة أخرى على مرحلتين للمجنسين حديثًا، وهو ما اعتبره البعض ضربة قوية للمفهوم الجمهوري عن المواطنة، وقد ازداد الأمر وضوحًا مع إصدار مرسوم آخر في ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ منع جميع الأجانب المجنسين حديثًا من التصويت لمدة خمس سنوات بعد تجنسهم، وجاء في هذا القانون أنه من الممكن نزع الجنسية الفرنسية عن هؤلاء الذين تم تجنيسهم منذ أغسطس ١٩٢٧في حال حكم عليهم بأنه لا يستحقون لقب مواطن فرنسي[٦٣] وقد جاء في بيان الحكومة الرسمي تعقيبًا على المرسوم نفسه قولها: "يتم الآن ضمان الإشراف على الأجانب ومراقبتهم في بلد يمر بظروف لم يشهدها من قبل، وفي الوقت نفسه تجري عملية تطهير بلا كلل، وهو الأمر الذي ينبع حصريًا من احتياجات الدولة"[٦٤].

وعلى صعيد أخر، وبعد أن انقشعت سحابة الحرب في ميونخ Munich ١٩٣٨ شعر وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه Georges Bonnet أن تزايد أعداد اللاجئين اليهود في فرنسا في أعقاب تكوين الاتحاد الألماني – النمسوي Anschluss (مارس ١٩٣٨) تُملي عليه تحركًا مباشرًا أو اتفاقًا وديًا مع ألمانيا بهذا الشأن، خاصة في ضوء ما منحه له مؤتمر ميونخ من مشاعر تفاؤل بشأن تسوية أشمل

مع النازيين في المستقبل[٦٥]، لذا طغت القضية على المحادثات التي جرت بين بونيه ونظيره الألماني ربنتروب Ribbentrop أثناء زيارة الأخير إلى باريس في ٧ ديسمبر ١٩٣٨، حيث أكد بونيه أن بلاده لا تريد استقبال مزيد من اليهود الألمان، ووفقًا للوثائق الألمانية فقد طرحت فرنسا مسألة إرسال عشرة آلاف يهودي بالسفن إلى مستعمرة مدغشقر الفرنسية الواقعة قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا، وإعادة توطينهم هناك، ولكن وزير الخارجية الألماني أكد صعوبة ذلك لعدم توافر النقد اللازم لهذه المهمة[٦٦]، وظلت القضية معلقة بلا حل مع توالي الأحداث وتجمع سحب الحرب في سماء أوروبا منذ مستهل عام ١٩٣٩.

مما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من كون فرنسا أول دولة أوروبية تمنح الحقوق المدنية الكاملة لليهود في تسعينيات القرن الثامن عشر، فقد كانت أيضًا في طليعة الدول التي استشرت فيها كراهية اليهود، وتوالت في شكل موجات طغت وبقوة في أواخر القرن التاسع عشر، ثم تحولت خلال ثلاثينيات القرن العشرين من قضايا صحفية وموضوعات للنقاش بين المثقفين على صفحات الكتب والجرائد والصالونات، إلى قضايا بين موظفي الدولة ووزرائها، بل صعدت إلى قمة هرم السلطة في الدولة الفرنسية حيث قامت الجمهورية الثالثة في أواخر عهدها بوضع آليات قانونية للتعامل مع المشكلة اليهودية، بعد أن سيطرت هواجس الخوف من الأجانب، وبخاصة اليهود منهم، حتى على المعتدلين بفعل عشر سنوات من الأزمات المزعجة، ونظر جل المسئولين، وغالبية الجماهير إلى أن هؤلاء بمثابة مغتصبين للوظائف، ومهددين للثقافة والهوية الفرنسية وللسلم والأمن العام، فطفت على السطح أفكار كان يرفضها المعتدلون من قبل، وأصبحت مقبولة آنذاك بفعل الأزمات التي ألمت بالبلاد وأصبحت اللاسامية بمثابة إسقاط للسخط الشعبي

واحتجاج رمزي من جانب الجماهير على النظام الجمهوري أو على الشيوعية، أو المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الرأسمالية، وعلى غزو الأجانب للمهن الحرة. وانطلقت الدعوات إلى فرض حصص عليهم تحد من مزاولتهم لبعض المهن، بل وسحب الجنسية الفرنسية من المجنسين حديثًا، بل وفي بعض الأحيان المطالبة بتطبيق ذلك على اليهود الأصليين، وكان أبناء الطبقة الوسطي في طليعة المطالبين بذلك، مستهدفين كبح المنافسة الاقتصادية، فقاموا بإلقاء المسئولية في ذلك على المجموعة الإثنية الأكثر وضوحًا بين المهاجرين وهي اليهود.

لذلك فإن الأجانب وبخاصة اليهود كانوا حاضرين وبقوة في مشكلات فرنسا في نهاية عقد الثلاثينيات، ويمكن القول إن تدابير فيشي لم تكن بدعة ابتدعها هذا النظام، ولم تكن مفاجأة أو صدمة للشعب الفرنسي، بل إن تدابير الجمهورية في هذا الشأن مهدت الأرض لما ستفعله فيشي، وعندما تغير النظام في يوليو ١٩٤٠ كانت أرض فرنسا معبدة سلفاً لتدابير أقوى، ويمكن اعتبار إجراءات فيشي بمثابة تطور نوعي لتدابير الجمهورية الثالثة التى صدرت ضد الأجانب عامة، وليست ضد اليهود بشكل خاص.

الاحتلال النازي لفرنسا في يونيو 1940 وأثره على أوضاع اليهود:

في ١٠مايو ١٩٤٠ غزا الألمان فرنسا، وفرت الحكومة الفرنسية برئاسة بول رينو Paul Reynaud إلى تور، ثم إلى بوردو، وأعلن رينو استقالته في ١٦ يونيو بعد أن رشح المارشال فيليب بيتان Philippe Pétain خلفاً له، وقد تمتع بيتان، الذي بلغ آنذاك الرابعة والثمانين من عمره، بثقة الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفرنسي، فقد كان صاحب سجل عسكري مشرف كرئيس لأركان الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى وبطل موقعة فردانVerdun ، فتكونت بذلك آخر

حكومة في عهد الجمهورية الثالثة، بغرض وحيد وهو عقد الهدنة، وعلى عكس بول رينو، ركز بيتان على تحقيق سلام مقبول لبلاده، ورأي أنه على الحكومة الفرنسية أن تركز على المصالح الفرنسية الوطنية، لا على المصالح الدولية، ونظراً لإدراكه للطبيعة الخشنة والقاسية للغزو الألماني؛ حيث كان لا يزال يحمل في ذهنه ذكريات الاحتلال الألماني لفرنسا إبانالحرب العظمى الأولى فقد أمن أن الهدنة سوف توفر قدراً كبيراً من الحماية للشعب الفرنسي، ولن تقلل من قيمة فرنسا كدولة، وأن الهدنة ليست هزيمة بل بديل عن الحرب التي ستخسرها فرنسا لا محالة، تلك الحرب التي لم تكن معظم قطاعات الشعب ترغبفي الانخراط فيها منذ البداية، وأن هذا القرار حكيم يسمح بالحفاظ على فرنسا(٦٧).

وعلى هذا شرع بيتان في ١٧ يونيو، بعد أن منحه أعضاء مجلس النواب والشيوخ سلطات كاملة في التفاوض مع الألمان(٦٨)، فقام وزير الخارجية في حكومة بيتان بول بودوينBaudouinPaul بمقابلة السفير الأسباني في بوردو، وطلب إليه أن ينقل رغبة الحكومة الفرنسية في أن تتدخل حكومة الجنرال فرانكو Franco الأسبانية، لوقف مزيد من نزيف الدماء في أسرع وقت ممكن، ونقل إليه استعداد حكومة بلاده أن تتلقى شروط الصلح التي يريدها الألمان(٦٩)، كما طلبت فرنسا وساطة الحكومة الإيطالية(٧٠).

أعلن أدولف هتلرAdolf Hitler عن طلب الصلح الفرنسي، ولكنه أصدرتوجيهاً للقيادة العسكرية الألمانية في الوقت نفسه بمواصلة العمليات العسكرية في فرنسا بهمة وقوة، "لهزيمة العدو المدحور، والسيطرة على أراضي الرايخ الألماني السابق في فردان وتول"(٧١).

وبعد اجتماع عاصف لحكومة بوردو في ١٨ يونيو، نقل أنباءه سفير أسبانيا في فرنسا، قررت حكومة بيتان التوقف الفوري عن القتال، والدخول في مفاوضات عاجلة لعقد هدنة مع ألمانيا النازية، وفي الوقت ذاته انضمت قلة من قادة الجيش الفرنسي والقيادات السياسية إلى الجنرال شارل ديجول Charles De Gaulle في حركة المقاومة التي عرفت بفرنسا الحرة، واتخذت من لندن مقراً لها[٧٢].

وعلى هذا عقدت الهدنة في غابة كومبين Compiégne في ٢٢ يونيو ١٩٤٠، ووقعها عن ألمانيا رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة المارشال ڤيلهلم كاتيلWilhelm Keitel، وممثلاعن فرنسا وزير الحرب الجنرال شارل هانتزيجر Charles Huntziger [٧٣]، وترتب على اتفاقية الهدنة تمزيق فرنسا إلى جزئين غير متساويين ؛حيث احتلت ألمانيا ثلاثة أخماس الأراضي الفرنسية، فسيطرت على الجزء الشمالي من البلاد وكامل الساحل الفرنسي على المحيط الأطلسي، وباريس العاصمة، لتَكون ما عرف بالمنطقة المحتلة، بينما منحت حكومة بيتان السلطة على ثلث الأراضي الفرنسية في الجنوب، لتَكون ما عرف بالمنطقة غير المحتلة أو الحرة، بينما سيطر الإيطاليون على جزء صغير من الأراضي الفرنسية في الجنوب الشرقي[٧٤].

في أوائل يوليو انتقلت الحكومة الفرنسية من بوردو إلى فيشي فى سبا Spa بشمال المنطقة غير المحتلة لتصبح مركزاً للحكم حتى صيف ١٩٤٤، وكان بيير لاڤال قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء في ٢٣ يونيو[٧٥].

ابتهجت الغالبية العظمى من أبناء الأمة الفرنسية بتوقيع الهدنة مع الألمان.، أو شعروا على أقل تقدير بالارتياح من معاناة خوض حرب مؤلمة ثانية، بعدما فقدت فرنسا ٩٠ ألف جندي ووقع ٢مليون آخرين في الأسر، واعُتِبِر بيتان منقذ فرنسا، ومع غياب التواجد العسكري الألماني بقوة في المنطقة غير المحتلة، بدت حكومته

مستقلة إلى حد ما، وتتمتع بشعبية كبيرة، لأن معظم الفرنسيين آمنوا بأن ألمانيا قد كسبت الحرب فعلياً، وأن بريطانيا ستنهار لا محالة في القريب العاجل، مما جعل التوافق والمهادنة والتعاون مع ألمانيا بمثابة مسارات منطقية وحيدة يجبعلى فرنسا أن تسلكها، كما أن الهجوم البريطاني على الأسطول الفرنسي في مرسى الكبير في الجزائر في ٢و٤ يونيو ١٩٤٠، والذي أودى بحياة ١٢٠٠ بحار فرنسي، أدى إلى تحول غالبية الشعب الفرنسي عن فكرة مواصلة التحالف مع بريطانيا بعد توقيع الهدنة مع ألمانيا، وأصبح التركيز قبل كل شيء على الاهتمام بالعودة إلى الحياة الطبيعية في أقرب وقت ممكن (٧٦).

أما عن نظام الاحتلال الألماني لفرنسا فقد تكون من الولايات القضائية التالية:

- مقاطعتي الألزاس واللورين فقد أدمجتفعلياً داخل الرايخ الألماني الأعظم، وأصبحت تحت إدارة رؤساء الإدارة المدنية المسؤولين أمام هتلر مباشرة تحت حكم القائد روبرت فاجنرRobert Wagner .
- القيادة العامةOberfeldkommandantur في ليلLille، تحت حكم الجنرال نيكوفNicoff ، وكانت ملحقة بالقيادة العسكرية في بلجيكا.
- منطقة الاحتلال الرئيسة تحت سيطرة القيادة العسكرية في فرنسا Militärbefehlshaber Frankreich (MBF)، وكان لها رئيسان، أحدهما عسكري وهو القائد أوتوفون شتولبناجيل Otto Von Stülpnagel، والثاني مدني وهو د. فيرنربيستWerner Best، وكان بالقيادة قسم اقتصادي برئاسة د.ميشيل Michel (٧٧).

وإلى جانب القيادة العسكرية ظهرت هيئتان ألمانيتان في المنطقة المحتلة أحاطتا بالقائد العسكري، وزاحمته في سلطاته، وهما أوتو أبتز Otto Abetz الذي قام هتلر في ٣ أغسطس بتسميته كسفير لألمانيا مزوداً بقائمة من الصلاحيات، ومكلفاً وحده بإسداء النصح للسلطات العسكرية في ما يتعلق بالمسائل السياسية والاتصال بحكومة فيشي وممثليها في المنطقة المحتلة بالتعاون والاتفاق مع القائد العسكري(٧٨).

أما المنافس الآخر والأكثر أهمية للقيادة العسكرية الألمانية في فرنسا المحتلة فقد كان فرع المكتب الرئيسي لأمن الرايخ Reichssicherheitshauptant (RSHA)، التابع لوحدات النخبة الألمانية أو (الإس إس) Schutz Staffel بقيادة هاينريش هيملر Heinrich Himmler، حيث تم إنشاء نموذج مصغرلمقرها الرئيسي في برلين عرف بإدارة الخدمات الأمنية Scherheits- dienst (S.D) وكان هذا المقر برئاسة القائد أوبيرج Oberg، وكان نائبه رئيس جهاز الشرطة الألمانية في فرنسا هو هيلموت كنوخن Helmut Knochen، وفي ٢١أغسطس تم تكليف ثيودور دانيكر Theodor Dannecker بتكوين دائرة الشئون اليهودية Judenreferat داخل المكتب الرئيسي لأمن الرايخ، وكان ذلك دليلاً على بداية اهتمام سلطات الاحتلال بالشئون اليهودية في فرنسا (٧٩).

كانت الهزيمة العسكرية التي لحقت بفرنسا في يونيو 1940 بمثابة كارثة مروعة، وغير متوقعة حلت بالبلاد، عانى من عواقبها الوخيمة كل سكان فرنسا، بما فيهم اليهود الذين بلغت أعدادهم في فرنسا ما يتراوح بين 300 إلى 330 ألفاً من جملة سكان فرنسا الذين بلغت أعدادهم 43 مليون نسمة، وقد مثّل اليهود الفرنسيون الذين عرفوا بالإسرائيليين 90 ألفاً منهم فقط، وكانت غالبية هؤلاء الإسرائيليين يسكنون باريس، ويشكلون جزءاً من الطبقة الوسطى(٨٠).

في مستهل الاجتياح النازي لفرنسا في مايو، حدثت عدة تطورات على الساحة الفرنسية؛ حيث تدفقت موجات من اليهود المهاجرين على فرنسا من اليهود الفارين أمام الجيوش النازية من هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج، كما نزح أكثر من ١٥٠ ألف يهودي من مدن شمال فرنسا وباريس المحتلة إلى أماكن أكثر أمناً بالنسبة لهم في الجنوب الفرنسي، في الوقت الذي قرر فيه المسئولون الألمان القيام بعملية إزاحة كاملة لليهود من الألزاس واللورين ومن مدن خط النار، في تحرك يشبه عمليات طرد أقرانهم في بولندا، لتصبح فرنسا المحتلة أرضاً بلا يهود، وأرضاً محظور على اليهود دخولها، وعلى هذا فقد تم ترحيل يهود المقاطعات المدمجة (الألزاس واللورين)إلى المنطقة المحتلة، ثم تم الدفع بهم لعبور خط ترسيم الحدود إلى الجنوب، ومنعوا من العودة إلى ديارهم مرة أخرى، وفي اكتوبر ١٩٤٠ عقد لقاء بين رئيس لجنة الهدنة على الجانب الفرنسي ووزير الحرب هانتزيجر مع القائد العسكري الألماني شتولبناجيل، وتم الاتفاق على ترحيل كل اليهود الفرنسيين من الألزاس، فتم ترحيل ٢٢ ألف يهوديإلى الريف في فرنسا الفيشية، كما تم ترحيل يهود بادن Baden ويهود السار - بلاتينات Saarpfalz في ٢٢و٢٣أكتوبر ١٩٤٠ بدون إخطار مسبق لفيشي، ليصل عدد اليهود في المنطقة غير المحتلة آنذاك إلى ١٤٥ألفاً، وهو تقريبا نصف العدد الاجمالي لليهود في فرنسا(٨١).

ورغم احتجاجات فيشي استمرت الأمور كما هي حيث مُنِع اليهود من عبور خط ترسيم الحدود بين المنطقتين في فرنسا المتروبوليتانية، وتم تعليق ملصقات في جميع محطات السكك الحديديةفي المدن الواقعة بالقرب من خط ترسيم الحدود تشير إلى أن اليهود والزنوج ممنوعون من الدخول إلى المنطقة المحتلة، هنا اتضحت نوايا الألمان في عزمهم على التخلص من يهود المنطقة المحتلة والزج بهم إلى منطقه فيشي، كما تم

إجلاء الكنيس المركزي إلى منطقة فيشي، وأعيد تنظيمه لأن رئيسه وهو البارون إدوارد دي روتشيلد Edouard de Rothschild غادر فرنسا إلى الولايات المتحدة، وتولى جاك هيلبرونرJacques Helbronner ، المسئول السابق في مجلس الدولة ونائب رئيس الكنيس المركزي، منصب رئيس الكنيس المركزي الذي أصبح مقره مدينة ليون، بينما أصبح البارون روبير دي روتشيلد Robert de Rothschild رئيس كنيس باريس، وغادر هو الآخر باريس إلى الولايات المتحدة[٨٢].

يمكن القول إن عقد الهدنة مثّل بداية فصل جديد في تاريخ اليهود في فرنسا، ؛حيث دشنت فيشي ما يعرف بالثورة الوطنية Révolution National ، التي استهدفت تطهير المجتمع الفرنسي من جميع المؤثرات التي اعتبرتها مناقضة للروح الفرنسية الحقيقيه الأصيلة، ولتقف البلاد على أقدامها، وتستعيد مكانتها اللائقة بها في أوروبا الجديدة التي انبثقت آنذاك تحت راية الرايخ الألماني الثالث الذي تعاونت معه فيشي.[٨٣] وطغت على مبادئ الثورة الوطنية الخلفيات الأيديولوجية والسياسية لرجال فيشي، ويمكن القول إن صدمة يونيو ١٩٤٠ زودت هؤلاء الرجال بفرصة تاريخية للإجهاز على النظام الجمهوري الذي طالما ناصبوه العداء، حيث تم استبدال منصب رئيس الدولة برئيس الجمهورية، واستبدال شعار الثورة الفرنسية الثلاثي : الحرية Liberté، الإخاء Fraternité، المساواة Ĕgalité، بشعار ثلاثي آخر وهو العمل Travil، الأسرة Famille، الوطن Patrie، وتم حظر جميع التنظيمات السياسية، وكذلك المحافل الماسونية، ولم ينتظر القادة الجدد طويلاً كي يحددوا أعداء فرنسا المسئولين عن هزيمتها وهم النظام الديمقراطي، والحرية الفردية ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين، وكان على رأس أولئك المذنبين الشيوعيون والاشتراكيون،

الاتحادات العمالية، الماسونيون، وبالطبع اليهود، كل هؤلاء الذين شكلوا كتلاً يسهل استهدافها، ويمكن توجيه الاتهامات لها وكان في مقدمة هؤلاء اليهود الذين اتهموا بأنهم دعاة حرب، وغرباء يهددون نقاء الثقافة الوطنية ويهددون التوصل إلى تسوية مع هتلر(عدوهم اللدود)، وعلى الفور بدأ استهداف الزعماء اليهود البارزين وزج بهم في السجون وكان على رأسهم ليون بلوم[٨٤].

بدا واضحاً منذ الأسابيع الأولى من عمر النظام، وقبل أن يقوم قادة فيشي بدعوة الأمة إلى دعم برنامج إعادة البناء، أن الثورة الوطنية ركزت على المسألة اليهودية، وبدأت فيشي توجه أولى سهامها نحو اليهود، فلماذا؟ ربما كان السبب في ذلك أن غالبية الفرنسيين كانوا يكرهون اليهود، ، وبالتالي كان من السهل أيضاً استهدافهم، وسيكون من السهل أيضاً ضمان تأييد غالبية الشعب للإجراءات التقييدية والتمييزية ضد اليهود.

بدا واضحا أن الجميع شاركوا الرأي القائل بأن هناك مشكلة يهودية تحتاج إلى حل، وبدا كذلك اتفاق الجميع على أن اليهود مارسوا نفوذاً شائناً في المجتمع، ويجب إبعادهم وحرمانهم من التأثير والتحكم في الأنشطة التي من المحتمل أن تؤثر على الرأي العام وأيضاً إزاحتهم من السيطرة على الاقتصاد، ومنذ الأيام الأولى من عمر الحكومة الجديدة كانت القوانين المناهضة لليهود مطروحة على الطاولة؛ فقد أشار رافاييل ألبير Raphaël Alibert، حتى قبل أن يصبح وزيراً للعدل في حكومة فيشي؛ إلى اليهود وإعداد قوانين خاصة بهم[٨٥]. ورغم ذلك فإن المارشال بيتان لم يذكراليهود بشكل مباشر في خطبه، سواء التي ألقاها في ٣ أو١١ أغسطس أو١١ أكتوبر ١٩٤٠، أو في سلسلة مقالاته المنشورة في الصحف الفرنسية في خريف ١٩٤٠ عن النظام الجديد، وفضل أن يتحدث عن السياسة العامة التي تمثلت

في مراجعة التجنس والقوانين الخاصة بالجمعيات السرية الماسونية كطريق "للبحث عن أسباب كارثتنا"، ولكن على صفحات الكتيبات الرسمية التي تم تأليفها للدعاية لبرنامج المارشال كنوع من الإرشاد للمواطن الفرنسي العادي أو غير المثقف، تمت الاشارة إلى أن قيوداً ستفرض علي اليهود وهي من باب الدفاع عن العرق والأسرة والمهن وهي من القواعد التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن[٨٦].

وسرعان ما شُنت حملة مضادة لليهود في جميع أنحاء البلاد في الإذاعة والصحافة أتُهم فيها اليهود بأنهم مسئوولون عن كارثة الحرب التي قادت فرنسا إلى الخراب، كما لم يسمح لحاخام فرنسا الأكبر أشعيا شوارتز Isaiah Schwartz بإذاعة رسالته الدينيةمع رئيس الاساقفة عبر المذياع، حسبما جرى العرف في الاحتفال السنوي بعيد الثورة الفرنسية في ١٤ يوليو[٨٧] كل هذه الأمور أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك تدابير وشيكة ستصدرها فيشي خاصة باليهود، وبالفعل سرعان ما دخلت حيز التنفيذ، وكان بعضها مفروضاً من قبل سلطات الاحتلال، وبعضها الآخركان صادرا من حكومة فيشي، وقد طبقت المراسيم والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال على اليهود في المنطقة المحتلة فقط، بينما طبقت تلك التي أصدرتها فيشي بشكل عشوائي في كلا المنطقتين، بل وامتدت للجزائر وتونس أيضاً، وبذلك لم يكن هناك وضع قانوني واحد يشمل اليهود في جميع أنحاء فرنسا. وعلى الرغم من أن جميع هذه التدابير كانت لها قوة القوانين، فإن قوانين فيشي لم تطبق إلا في حالة عدم تعارضها مع المراسيم الألمانية، وعلاوة على ذلك كانت هناك تدابير خاصة بالمنطقة المحتلة لم تسر قط على يهود فرنسا غير المحتلة، حتى بعد شمول الاحتلال الألماني لكامل الأراضي الفرنسية فى نوفمبر ١٩٤٢[٨٨] ويمكن القول إن

يهود المنطقة المحتلة بذلك قد تعرضوا لقوانين أشد وطأة؛ ذلك لأنهم خضعوا لقوانين سلطات الاحتلال الألمانية، والقوانين الفرنسية في ذات الوقت.

يمكن تقسيم هذه القوانين إلى قوانين طبقت على يهود المنطقة المحتلة فقط، وقوانين أخرى طبقت عليهم في جميع أنحاء فرنسا:-

القوانين المناهضة لليهود في المنطقة المحتلة:-

كان أول تدبير معادٍ لليهود يصدره الألمان في المنطقة المحتلة هو مرسوم تحرير اليهود في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠، في الذكرى السنوية لإعلان الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية عام ١٧٩١، وهو المرسوم الذي جاء بناء على خطوط عريضة لتدابير لاسامية عاجلة اقترحها أبتز على وزير الخارجية الألماني في برقية بتاريخ ٢٠ اغسطس أشار فيها إلى ما يلى: استبعاد اليهود من فرنسا المحتلة، ومنع عودة اليهود الذين فروا من المنطقة المحتلة إلى الجنوب، وإلزام كل يهودي بتسجيل بياناته لدي قسم الشرطة التابع له، وإلزام أصحاب المتاجر اليهود بوضع لافتات على متاجرهم تعلن هوية أصحابها اليهود، وتعيين أوصياء على المشروعات اليهودية والتجارية التي نزح أصحابها خوفاً من القوات الألمانية[٨٩].

وقد ثُمن راينهارد هايدريتش Reinhard Heydrich – نائب هيملر رئيس الجستابو وقائد الشرطة الألمانية– مقترحات أبتز، كما أنه لم يعترض على أن يتحمل الفرنسيون المسئولية الأولى عن تنفيذها في المنطقه المحتلة، طالما أن الشرطة الألمانية تراقبهم عن كثب، وعلى هذا فقد صدر أول قانون ألماني في المنطقة المحتلة ركز بشكل صريح على اليهود في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠ بأمر مباشر من الفوهرر (هتلر)، وسار على نهج مقترحات أبتز [٩٠].

صدر القانون عن الإدارة العسكرية الألمانية في فرنسا وجاء بيانه كالتالي:-

أولاً: الأشخاص الذين يعتنقون الديانة اليهودية أو ينحدرون من أكثر من جدين يهوديين، يعتبرون يهوداً.

ثانياً: يحظر على اليهود الذينتزحوا من المنطقة المحتلة العودة إلى ديارهم في فرنسا المحتلة.

ثالثاً: يجب على كل يهودي أن يسجل بياناته في التعداد اليهودي في موعد أقصاه ٢٠ اكتوبر ١٩٤٠.

رابعاً: ألزام جميع أصحاب المؤسسات اليهودية بوضع شارة خاصة على أبوابها تشير إلى الطابع اليهودي لها، ويكتب عليها باللغتين الفرنسية والألمانية عبارة "انا يهودي"، وأعلن المرسوم أنه سوف يطبق على كل اليهود في المنطقة المحتلة بغض النظر عن جنسياتهم[٩١].

وقد أصبح أرباب العائلات اليهودية مسئولين عن صحة ودقة وكمال البيانات المدخلة في هذا التعداد، كما أصبح الحاخامات مسئولين عن تزويد السلطات الألمانية بقوائم كاملة عن أبناء مجتمعهم، ونص على أن اليهود الذين لا يتمكنون من تسجيل بياناتهم قبل ٢٠ اكتوبر سوف يتم معاقبتهم بالسجن أو بالغرامة أو كليهما، [٩٢] وفي اكتوبر ١٩٤٠ صدرت التعليمات بختم البطاقات التموينية وأوراق الهوية الخاصة باليهود بختم يهودي (Juif) أو يهودية (Juive)[٩٣].

وقد تم تعديل هذا المرسوم في ٢٦ أبريل ١٩٤١بمقتضى مرسوم آخر صدر عن الحاكم العسكري في فرنسا، جاء فيه بموجب السلطات المخولة من الفهرر آمر بما هو آت:-

أولاً: أي شخص يعد يهودياً إذا كان منحدراً من ثلاثة جدود يهود، وكل شخص يعد يهودياً إذا كان له جدان يهوديان صميمان وكان:-

أ- في ساعة صدور هذا المرسوم ينتسب إلى الطائفة اليهودية أو التحق بها.

ب- عند صدور هذا المرسوم يكون قد تزوج من اليهود أو يتزوج فيما بعد منهم، وفي حالة الشك في أي شخص ينتسب أو انتسب إلى الدين اليهودي يعد يهودياً.

ثانياً: أي شخص لم يعد يهودياً (حتى الآن)، ولكن تنطبق عليه البيانات الواردة في البند الأول من هذا المرسوم يجب أن يقدم نفسه لإثبات صفته هذه قبل ٢٠ مايو ١٩٤١، وبناء على الطلب تلغى الإجراءات ضد الأشخاص الذين اعتبروا حتى الآن من اليهود، ولكن لا تنطبق عليهم بيانات البند الأول من هذا المرسوم.

ثالثاً: بعد ٢٠ مايو ١٩٤١ فإنه محظور على اليهود أو الشركات اليهودية التي لم يعين لها مدير أن تمارس الأعمال الاقتصادية الآتية: البيع التجاري بالجملة والقطاعي، المطاعم، الفنادق، التأمين، الملاحة لشحن الاستيداع، أعمال وكالات السفر والسياحة ومقاولات النقل بكافة أشكالها بما فيها تأجير السيارات أو أي نوع من المركبات، وأعمال البنوك والصيرفة، التسليفات، أعمال وكالات الأنباء، واستغلال الاختراعات[٩٤].

كما شملت هذه التدابير في المنطقة المحتلة منع اليهود من حيازة أجهزة الراديو، ومنعهم من تغيير أماكن إقامتهم أوالتواجد خارج أبواب بيوتهم من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحا، كما صدر مرسوم في ٢٩ مايو ١٩٤٢فرض على

كل من يزيد عمره عن ست سنوات وضع نجمة سداسية صفراء بحجم الكف يُنقش عليها كلمة يهودي أو يهوديةبأحرف سوداء توضع على الجانب الأيسر من أرديتهم الخارجية فوق القلب في مكان واضح للعيان في جميع الأوقات، كما خُصصت لليهود العربة الأخيرة في القطارات بغرض عزلهم داخل المجتمع.[٩٥] كما صدرت مراسيم أخرى في المنطقة المحتلة أهمها مرسوم ١٩ يوليو ١٩٤٢ الذي منع اليهود من ارتياد الأماكن العامة مثل المطاعم والمقاهي ودور المسرح والسينما وصالات الرقص، والمعارض وحمامات السباحة والمتاحف والمكتبات والأندية وحلبات السباق، وحضور الحفلات الموسيقية، وممارسة الرياضة والرحلات، وحُظِر على اليهود القيام بشراء حاجاتهم من المحلات التجارية الكبرى إلا في الفترة ما بين الساعة الثالثة والساعة الرابعة بعد الظهر[٩٦].

كل هذه التدابيرطبقت على يهود المنطقة المحتلة فقط، وكانت شديدة الوطأة على اليهود الأجانب والفرنسيين، لأنهم عانوا كذلك من تدابيرعسكرية ألمانية، بالإضافة إلى قوانين فيشي، وسرعان ما اصطفت فيشي إلى جانب الالمان في موقفهم من الطائفة اليهودية، وأقامت سياجاً قانونياً حولها بإصدارها حزمة من القوانين التي طبقت في المنطقتين كانت موجهة في الأساس ضد اليهود الأجانب ولكنها طالت كذلك الفرنسيين وحولتهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية.

قوانين فيشي الخاصة باليهود:

إن واحدة من أهم الإجراءات التي حرص عليها بيتان في أعقاب الهدنة، هي طلب حل البرلمان؛ حيث تفاوض نائبه لافال بهمة مع أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بهذا الشأن، وعلى هذا ففي جلسة مشتركة للجمعية الوطنية في فيشي صوت الأعضاء على وجودهم فأيد ٥٦٩ في مقابل ٨٠ صوتاً نقل صلاحياتهم للمارشال،

وصدرقرار برلماني بإعادة كتابة دستور فرنساالصادرعام ١٨٧٥، وأن يقوم بيتان بإعادة تنظيم البلاد بالطريقة التي يراها مناسبة، ومن ثم صدر سيل من القوانين الجديدة التي طالت جميع مناحي الحياة في فرنسا، والتي كان بعضها متناقضاً ومتضارباً، وكان على رأس أولويات المارشال معالجة أسباب الهزيمة، وحل الجمعيات السرية والنقابات العمالية، وتطهير الإدارة ومراجعة قرارات التجنيس، ونزع الجنسية ممن اعتبروا أعداءً للوطن، وإقصاء اليهود من المناصب والوظائف الحكومية، ومكافحة البطالة[٩٧].

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة فيشي أصدرت في مستهل عهدها عدة قوانين لم يرد فيها ذكر اليهود صراحة، ولكنها استهدفتهم بنصوصها، وكانت موجهة ضدهم، كان أولها القانون الصادر في ١٧ يونيو ١٩٤٠ أي بعد أيام من تنصيب المارشال بيتان رئيساً للدولة، وهو القانون الذي نص علي أن المواطنين الفرنسيين الذين ولدوا من أباء فرنسيين هم فقط من يمكنهم تولي الوظائف العامة. [٩٨]، وبعد أيام صدر قانون آخر في ٢٢ يوليو ١٩٤٠ قيد الفرص التي كانت متاحة في السابق، وتمتع بها المواطنون الفرنسيون المتجنسون، حيث أعلن القانون تشكيل لجنة من شأنها إعادة النظر في جميع قرارات التجنيس الممنوحة منذ أغسطس ١٩٢٧، وكان من الضروري قبل هذا العام أن يقيمالشخص الراغب في الحصول على الجنسية الفرنسية في فرنسا لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات حتى يحصل عليها، وخفضت المدة في ذلك العام إلى ثلاث سنوات، وبمقتضى قانون ٢٢ يوليو ١٩٤٠ تم تجريد كل هؤلاء المتجنسين حديثاً من الجنسية الفرنسية [٩٩]، وبذلك طالت عصا فيشي منذ البداية اليهود الفرنسيين المجنسين منذ عام ١٩٢٧، وفقد أكثر من خمسة عشر ألف شخص الجنسية الفرنسية كان من بينهم حوالي ستة الآف يهودي وأصبحوا جميعاً بلا جنسية[١٠٠].

وفي ١٥ أغسطس أعلن رئيس الوزراء لاڤال أن اليهود الأجانب مكدسون في منطقة فيشي لدرجة تنذر بالخطر، وإنهم يثيرون المتاعب، ويكسبون المكان سمعة سيئة، وأنه في طريقه للتخلص منهم[١٠١] وفي اليوم التالي ١٦ أغسطس صدر قانون جديد حد من انخراط المولودين من آباء فرنسيين فقط في المهن الطبية[١٠٢]. ومن أجل كسب دعم الجماهير لحملة مناهضة اليهود، شنت الحكومة في ذلك الوقت حملة دعائية في الصحافة والإذاعة ضد اليهود، ولكي تؤتي هذه الحملة ثمارها تم في ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ إلغاء قانون مارشاندو Marchandeau الصادر في ٢١ أبريل ١٩٣٩ الذي حظر أي هجوم صحفي أو قذف على شخص أو مجموعة تنتمي إلى أصل معين لأسباب عنصرية أو دينية بهدف إثارة الكراهية بين المواطنين أو المقيمين، وتضاعف العقوبة، إذا كان المقذوف يهودياً[١٠٣].

ثم جاء قانون٣ اكتوبر ١٩٤٠ لتفصحفيشي عن حقيقة نواياها تجاه اليهود منذ الأشهر الأولى من وجودها، وبعد أن كان وضع جميع اليهود في المنطقة المحتلة سواء فرنسيين أو أجانب يثير القلق، أصبح يهود فيشي أيضاً منذ خريف عام ١٩٤٠ على المحك.

وقد أصدر مجلس وزراء حكومة فيشي في ٣ أكتوبر ١٩٤٠ قانوناً خاصاً باليهود سُمى بالنظام الأساسي لليهود Statut de juifs، نشرته الجريدة الرسمية بعد خمسة عشر يوماً[١٠٤]، يحدد صفات اليهود، بغرض عزلهم من وظائفهم وطردهم من قطاعات الحياة العامة وقد جاء نص القانون كما يلي:–

"نحن مارشال فرنسا، ورئيس الدولة الفرنسية، ومجلس الوزراء نصدر مرسوما:

المادة الأولى:- يعتبر كل من ينحدر من ثلاثة أجداد يهود أو جدين من نفس العرق يهودياً وينطبق عليه هذا القانون إذا كان متزوجاً من اليهود.

الماده الثانية: يحظر على اليهود تولي الوظائف والمناصب العامة المذكورة أدناه وممارستها:

١- رئيس الدولة، عضو في الحكومة، مجلس الدولة، مجلس الأمن الوطني، محكمة النقض، ديوان الحسابات، هيئة التعدين، إدارة الطرق السريعة، المفتشية العامة للمالية، محكمة الاستئناف، المحكمة الإبتدائية، قضاة الصلح، وجميع الولايات القضائية المهنية.

٢- وكلاء وزارة الخارجية، الأمناء العامون في الوزارات، المديرون العامون، المديرون في الوزارات، المحافظون، نواب المحافظين، الأمناء العامون للمقاطعات، المفتشون العامون، الخدمات الإدارية بوزارة الداخلية، الموظفون المدنيون من جميع الرتب فى دوائر الشرطة.

٣- المقيمون العامون والحكام، والأمناء العامون للمستعمرات والمفتشون الاستعماريون.

٤- أعضاء هيئة التدريس.

٥- ضباط الجيش والبحرية.

٦- يحظر على اليهود ممارسة المهن التالية: مدراء ومحرري الصحف والمجلات، بإستثناء المنشورات ذات الطابع البحثي العلمي، وكذلك مدراء مؤسسات تصنيع وطباعة وتوزيع وعرض الأفلام السينمائية، ومديري ومخرجي الأفلام وكتاب السيناريو، والمخرجين ومديري المسارح والأماكن الترفيهية، وجميع المؤسسات الخاصة بالبث الإذاعي.

- ينص القانون على أنه لا يمكن لليهود شغل جميع الوظائف العامة المذكورة سلفاً إلا من تنطبق عليهم الشروط التالية:

أ- يحمل بطاقة مقاتل بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٨.

ب- أن يكون قد سُجل في قوائم المحاربين في حملة عام ١٩٣٩- ١٩٤٠.

ج -أن يكون ممن تقلدوا الأوسمة أو أنواط الشجاعة أو الميداليات العسكرية في المعارك.

- نصت المادة السابعة من القانون على أن يتوقف المسئولون اليهود والمشار إليهم فى المادتين الثانية والثالثة عن شغل وظائفهم في غضون شهرين من صدور هذا القانون، ويحق لهم المطالبة بحقوقهم في المعاش التقاعدي إذا استوفوا شرط مدة الخدمة، أو المعاش النسبي إذا كان قد مر على شغلهم للوظيفة ١٥ عاماً على الأقل.

- نصت المادة الثامنة من القانون على أن اليهود الذين قدموا خدمات استثنائية للدولة في المجالات الأدبيه والعلمية والفنية يمكن إعفاؤهم من الحظر الذي نص عليه هذا القانون.

- نصت المادة التاسعة على تطبيق هذا القانون على المستعمرات والبلاد الواقعة تحت الحماية.

كان هذا القانون بمثابة نظام أساسي جديد لليهود، وكان هذا التشريع الأول من نوعه في تاريخ فرنسا الحديث الذي يقوم على أساس التمييز العنصري ويقسم اليهود إلى فئات مختلفة.[١٠٥] تحدد وضعهم واستند إلى معيار العرق في تعريف اليهودي، وكان في تعريفه لليهودي أكثر اتساعاً من القانون الألماني الأول الصادر في

المنطقة المحتلة في ٢٧ سبتمبر، فقام بتوسيع قاعدة تحديد اليهودي بانحداره من ثلاثة أجداد يهود بدلاً من اثنين، وأدخل عنصر العرق في حين حدده الألمان بعنصر الدين فقط، فبينما حدد المرسوم الألماني المقصود بيهودية الشخص ممارسته للديانة اليهودية ركز قانون فيشي صراحة على العِرق، وبذلك فإن بعضاً ممن نجوا وفروا من المرسوم الالماني في المنطقة المحتلة وقعوا تحت طائلة قانون فيشى في المنطقة غير المحتلة، وحظر القانون على اليهود أن يشغلوا مناصب في الدرجات العليا من سلم الوظائف المدنية، كما تم تطهير مهنة التدريس من اليهود، وكذلك القضاء والجيش، وبذلك جردت فيشي اليهود من هويتهم الفرنسية وجعلت منه يهوداً فقط، إلا أن هذا القانون لم ينص على مصادرة الممتلكات اليهودية، كما بدا واضحاً اهتمام فيشي باليهود الفرنسيين الأصليين، لاسيما أولئك الذين عاشوا في فرنسا لأجيال وساهموا في الثقافة والدفاع والاقتصاد، فتم إدماج استثناءات طبقت لصالحهم، بينما كان مقرراً منذ البداية طرد اليهود الأجانب من فرنسا.

وإذا ما قارنا بين هذا التشريع ولوائح نورمبرج، نجد أن هذا القانون أقل منها صرامة وأكثر اعتدالاً، فمبقتضاه احتفظ المواطنون الفرنسيونبحقوقهم المدنية، كما لم تفرض عليهم قوانين تمنع الزواج المختلط بين اليهود وغيرهم وسمح لهم بشغل عدد محدود من المهن الحرة[١٠٦].

نُشِر هذا القانون في الجريدة الرسمية في ١٨ أكتوبر ١٩٤٠ مشفوعاً ببيان رسمي للحكومة، عرضت فيه الأسباب التي اعتبرتها ضرورية لإصدار هذا القانون، وفى حين لم يشر البيان صراحة إلى مفهوم العِرق، فإنه احتوى على ديباجة توضح الهدف من إصداره، وهو أن الحكومة "في سبيل إنجاز مهمتها لإعادة بناء الوطن، قامت بدراسة مشكلة اليهود وبعض الأجانب ممن أساءوا إلى كرم ضيافتنا، مما ساهم

بدرجة كبيرة في الهزيمة، وعلى الرغم من وجود استثناءات ملحوظة فإن نفوذ وتأثير اليهود كان فاسداً بشكل لا يمكن إنكاره، وأخيراً كان مصدراً للانحلال، والحكومة ككل تنوي، وبصدق، عدم الإنخراط في أعمال انتقامية، وتنوي احترام الفرد اليهودي، بيد أنه سيُحظر عليه تولى مسئوليات إدارية معينة، أو سلطة ما في مجال الاقتصاد الوطني والتعليم، فلقد أظهرت النتائج السابقة لجميع أصحاب العقول المنصفة والنزيهة أن اليهود يمتلكون نزعة قيادية تؤدي إلى الفوضى، إن نكبتنا تفرض علينا، أن نبني من جديد الطاقات الفرنسية، وفق خصائص تنبع من تقاليدنا القديمة"[١٠٧].

وقد تزامن مع قانون ٣ أكتوبر، تدابير شرطية طالت اليهود الأجانب، فقد أصدر المارشال قانوناً في ١٤ أكتوبر خول للمحافظين سلطة اعتقال اليهود الأجانب في معسكرات خاصة، أو وضعهم رهن الإقامة القسرية Residence forceé في القرى النائية تحت مراقبة رجال الشرطة، وبموجب أوامر إدارية، ونتيجة لذلك أُرسل ٤٥ ألف يهودي أجنبي إلى مخيمات الاعتقال في جنوب فرنسا[١٠٨]، فأصبح اليهود الأجانب في فرنسا مهددين بالاعتقال الفوري بموجب شروط هذا القانون الذي جعلهم خارجين عن القانون بسبب عقيدتهم وأصلهم اليهودي، وكان هذا المرسوم بالفعل أشد ضرراً من القانون الذي طال الفرنسيين اليهود.

في ٧ اكتوبر أصدرت فيشي مرسوماً جديداً ألغى مرسوم كريميو Crémieux Décret الذي أصدرته حكومة الدفاع الوطني في فرنسا في ٢٤ اكتوبر عام ١٨٧٠، ومنح اليهود الجزائريين حقوق المواطنة الفرنسية، وظلوا يتمتعون بها لمدة ٧٢ عاماً. ولم يستثن من ذلك إلا اليهود الذين تقلدوا أوسمة الشرف عن أعمالهم العسكرية أو صليب الحرب، فقد احتفظوا بوضعهم السياسي كمواطنين فرنسيين،

أما الآخرون فقد أصبحوا على قدم المساواة مع السكان المسلمين في الجزائر، وفقد ٣٠٠٠ يهودي في الجزائر وظائفهم[١٠٩].

وفي أعقاب الإطاحة ببيير لافال من رئاسة الوزراء في ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٠، جاءت حكومة بييرإتيان فلاندين Pierre-Étienne Flandin، لتبدا حملة لتطهير القضاء ومؤسساته من اليهود على يد وزير العدل، وعزلهم من وظائفهم تطبيقاً لقانون ٣ أكتوبر، كما قررت وزارات أخرى أن تحذو حذوها، وعلى رأسها وزارة الحرب، ولأن اتفاقية الهدنة حددت عدد الجيش الفرنسي ب ١٢٠ ألف ضابط وجندى، فقد قررت وزارة الحرب، وبدون أي ضغط أو تحريض من الألمان، إبعاد الجنود اليهود تماماً عن هذا الجيش، وتفاخرت في ملصقاتها وكتيباتها بأن المجندين لن يضطروا منذ ذلك الحين فصاعداً إلى الاختلاط باليهود، وأدى ذلك إلى تسريح الجنود الأجانب المتطوعين من اليهود فُسرح ٣٠ ألف جندي يهودي، كانوا قدتطوعوا في الجيش الفرنسي بين عامى ١٩٣٩-١٩٤٠ عن طريق المنظمات اليهودية.[١١٠] وبذلك جُرِدوا من الحماية التي كان يوفرها لهم وضعهم العسكري، وفي أعقاب ذلك تم اعتقال كثيرمنهم أو تم إرسال بعضهم إلى مجموعات العمال الأجانب Groupements de Travailleurs Ětrangers(GTE) التى كان قد تم إنشاؤها كسلاح آخر فى يد المحافظين ضد "غير المرغوب فيهم" وعلى رأسهم اليهود الأجانب، وكان الغرض الأساسي منها مكافحة البطالة، حيث تم تنظيمها في فيشي برئاسة دوسو Doussau المفتش العام لمجموعات العمال الأجانب بموجب قانون صادر في ٢٧ سبتمبر١٩٤٠ نص على أن يتم إلحاق الذكورالأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٦٠ عاماً، وهم الزائدون عن حاجة الاقتصاد الوطني بهذه الكتائب.[١١١] ثم اتخذ الإلحاق بهذه الكتائب طابعاً عقابياً تأديبياً من قبل سلطات

الإحتلال انتقاماً من حوادث قتل وإصابة الجنود الألمان.[١١٢] فضلاً عن ذلك فقد تم تحديد اليهود اللاجئين المجنسين الذين دخلوا فرنسا منذ عام ١٩٣٦، وكانوا قادرين على العمل ولا يمتلكون سبل العيش أو أن مواردهم لاتمكنهم من الانفاق على أنفسهم إذا ما وُضِعوا تحت الإقامة القسرية، وتم إدراجهم في هذه الكتائب أيضاً[١١٣].

ومع تولى الأدميرال فرانسوا دارلان François Darlan منصب نائب الرئيس (رئيس الوزراء) في ٩ فبراير ١٩٤١، وكان اهتمامه منصباً على الشئون الاستراتيجية والعسكرية أكثر من اهتمامه بالمشكلات المحلية مثل اللاجئين ووضع اليهود في المجتمع، وحتى الرأي العام كان منشغلاً بهموم أخرى مثل أسرى الحرب والمفقودين ومشكلة الغذاء، كما أن الاستثناءات التي حصل عليها بعض اليهود هدأت من روع الكثيرين، وأصبحت الأمور بالنسبة لليهود الفرنسيين غير مريحة ولكنها في الوقت نفسه محتملة، بينما ظل اليهود الأجانب معرضين للاعتقالات والمضايقات[١١٤]، ظل الوضع كذلك حتى صدر قانون جديد في ٢٠ مارس ١٩٤١.

قانون٢٠مارس ١٩٤١ الخاص بإنشاء المفوضية العامة للشئون اليهودية:

صدر في ٢٠ مارس ١٩٤١ قانون يقضي بإنشاء ما عُرِف بالمفوضية العامة للشئون اليهودية Commissariat Général aux Questions Juives، وكان ذلك بضغوط ألمانية من أجل إنشاء مكتب للشئون اليهودية يشرف على سياسة مناهضة اليهود في المنطقتين وفقاً للأهداف والسياسات النازية، فقد ألح دانيكر رئيس مكتب الشئون اليهودية بالمكتب الرئيسي لأمن الرايخ على دارلان لإنشاء هذه المفوضية، فرحب الأخير بالفكرة، وقدمها لحكومته كورقة خرجت من فيشي في إطار سياسة التعاون مع الألمان، ربما كان ذلك بهدف إظهار شيء من استقلالية

حكومته أمام الرأي العام، وتم اختيار كزافييه ڤالا الذي كان معروفاً من قبل بكراهيته لليهود والأجانب والمعروف بميوله نحو ألمانيا، لتولي منصب وزاري جديد كمفوض عام للشئون اليهودية، وعلى ذلك فقد أعطى تأسيس المفوضية وتعيين ڤالا في هذا المنصب زخماً لبرنامج فيشي المناهض لليهود، ليتعزز أداء فيشي ويصبح ممنهجاً بعد أن كان يسير متعرجاً مترددا.

كانت مهمة ڤالا ثلاثية الأركان، وقد تمثلت في الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة باليهود التي أصدرتها فيشي بالفعل، وتحقيق التوافق بين القوانين الخاصة باليهود التي أصدرتها فيشي للمنطقتين مع القوانين والتدابير التي أصدرتها القيادة العسكرية الألمانية في فرنسا المحتلة، وإعداد مزيد من القوانين الفرنسية بشأن اليهود بهدف إقصاء أكبر عدد ممكن من اليهود المقيمين في فرنسا من المهن الحرة في ميدان الصناعة والتجارة، لتمهيد السبيل لتهجيرهم[١١٥].

وفي ٣ أبريل ١٩٤١ قام ڤالا بتقديم نفسه للسفارة الألمانية، وقابل أبتز، الذي أكد لـڤالا أن حكومة فيشي مصممة على التمييز والتفرقة بين اليهود الفرنسيين المقيمين منذ زمن والأجانب المجنسين حديثاً، ولكن من الضروري إصدار قانون يخول المفوض العام سلطة إعلان أن اليهود قديمي الإقامة في فرنسا والذين يتصرفون بما يخالف المصالح الوطنية للأمة الفرنسية يعتبرون أجانب، وأنه من الممكن أن يكون هذا القانون سبباً في إجبارهم على مغادرة فرنسا بشكل تدريجي، ونصح ڤالا بأن يقترح إصدار مثل هذا القانون على حكومته، كما أخبره بذلك الخبير الألماني المختص في الشأن اليهودي بالسفارة الألمانية (زايتشيل) Zeitschel الذي عينته السفارة قنصلاً في المفوضية ليكون حلقة وصل بين السفارة والمفوضية[١١٦].

كان من مهام المفوضية أيضاً أن تقترح على الحكومة القوانين والتدابير الضرورية لتحديد أوضاع اليهود، وحقوقهم القانونية في شغل الوظائف والمهن، كما أصبحت منوطة بالإشراف علي تصفية الممتلكات اليهودية في الحالات التي نص عليها قانون ٢٠ مارس ١٩٤١، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات اقتصاد البلاد، كما تولت المسئولية عن كل التدابير الشرطية المتعلقة باليهود التي تمليها المصلحة العامة(١١٧)، وبناءً على ذلك قام ڤالا، بعد دراسة القوانين الألمانية في المنطقة المحتلة، بإصدار حزمة تشريعية جديدة، تكونت من ثلاثة عناصر رئيسية: الأول خاص بوضع نظام للحصص Numerus Clausus، في جميع القطاعات الاقتصادية التي تسلل إليها اليهود، وبخاصة المهن الحرة، فوضع قانون ٢ يونيو ١٩٤١، وهو تنقيح لقانون ٣ اكتوبر ١٩٤٠، أما العنصرالثاني فكان خاصاً بإجراء إحصاء أو تعداد مفصل لكل اليهود في المنطقة غير المحتلة بمقتضى قانون صدر في ٢ يونيو أيضاً، ثم العنصر الثالث والأخير في حزمة ڤالا التشريعية ويتعلق بأرينة المشروعات اليهودية بمقتضى قانون صدر في ٢٢ يوليو ١٩٤١.

قانون ٢ يونيو ١٩٤١(١١٨)

هو في حقيقة أمره تنقيح لقانون ٣ أكتوبر، حيث أراد ڤالا ووزير العدل جوزيف بارثلمي Joseph Barthélemy سد الثغرات التي اعترت التشريع السابق عليه، وإزالة أي نفوذ يهودي في الاقتصاد الوطني، فقام ڤالا بتنقيح النظام الأساسي لليهود وتوسيع بنوده، فلم يكتف بإقصاء اليهود من المناصب العامة في الجيش والقضاء والتدريس والإعلام وما إلى ذلك، بل شُرع هذا القانون بغية وضع ماعرف بنظام الحصص في جميع القطاعات الاقتصادية التي عمل بها على مدى عقود، وبخاصة المهن الحرة، وعن طريق هذا القانون قامت فيشي بإبعاد الغالبية العظمى من

اليهود الأجانب عن الاقتصاد الفرنسي، وضمان عدم دخول سوى عدد محدود منهم إليه في المستقبل، في الوقت ذاته أتاح القانون فرصاً لليهود المستثنين من القانون الذين اندمجوا كلية في المجتمع، كما نص هذا القانون على مزيد من الاستثناءات. ولكن قالا لم ينو في الوقت نفسه اختلاق ثغرات كثيرة أمام اليهود، بل على العكس من ذلك عمل بدقةمن أجل تحديد من يكون اليهودي بشكل أكثرإحكاماً من تحديد الألمان، ووسع قائمة الوظائف التي استبعد منها اليهود.(١١٩) وعلى هذا فقد نص القانون الجديد على تعريف الأشخاص التاليين على أنهم يهود:-

١- الأحفاد لثلاثة أجداد من السلالة اليهودية.

٢- الأحفاد لجدين من العنصر اليهودي إذا كان الشخص متزوجاً من اليهود وله جدين يهوديين.

٣- الأشخاص الذين يمارسون شعائر الديانة اليهودية اعتباراً من ٢٥ يونيو ١٩٤٠ وينحدرون من نسل جدين من العنصر اليهودي.(١٢٠) ويتضح من ذلك أن القانون نص على أن العرق بالنسبة لليهود مرتبط بممارسة أجداده للديانة اليهودية، وأن الأطفال نتاج الزيجات المختلطة قد صُنفوا على أنهم يهود أيضاً بموجب هذا القانون الجديد، وكذلك الأشخاص الذين ينحدرون من أجداد حتى لو تحول هؤلاء الأشخاص إلى المسيحية، فكان تشريع ٢يونيو أكثر شمولاً واتساعاًأيضاً من التشريع الألماني لأن العنصر اليهودي كان في نظر قادة فيشي مرتبطاً بالأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع منعزل ومنفصل، ولم يصبحوا فرنسيين مع مرور الزمن، فسعت فيشي إلى تجريدهم من هويتهم الفرنسية وجعلت منهم يهودا فقط.(١٢١)

ولكن لماذا قامت فيشى بتنقيح قانون ٣ اكتوبر؟ أجاب قالا على هذا التساؤل في شهادة له بعد الحرب، حيث قال إن قانون ٣ اكتوبر ١٩٤٠ عرف اليهودي بأنه شخص ينحدر من ثلاثة أجداد من العرق اليهودي، أو من جدين من العرق اليهودي إذا ما كان هذا الشخص متزوجاً من اليهود، وبما أن هذا القانون قد خلا من تحديد قانوني للعرق، فلم يكن لدى السلطات الإدارية والقضائية المسئولة عن تطبيق القانون أي معيار قانونى تستند إليه لتحديد ما إذا كان الشخص المعني يهودياً أم لا، لذا كان من الضروري توفير مثل هذا المعيار القانوني للقضاة، وهو ما لا يمكن أن يتوافر إلا في ممارسة الديانة اليهودية، حيث رأت سلطات فيشى ان تمسك اليهودي بقوانين موسى (عليه السلام) هو ما يحفظ للشعب اليهودي تميزه، ويجعل من اليهود أمة وديانة مجتمعتين، لذا تم تنقيح المادة الأولى من القانون لتنص على أنه يجب اعتباره يهودياً كل من لديه على الأقل ثلاثة أجداد مارسوا شعائر الديانة اليهودية أو إذا كان الشخص نفسه متزوجاً من اليهود[١٢٢].

كان من الممكن إثبات ذلك بسهولة عن طريق إلزام الشخص المعني بتقديم دليل على ما يخالف ذلك في شكل مستندات تثبت أن الأجداد ينتمون إلى واحدة من الديانات المعترف بها في ذلك الوقت في فرنسا وهما المسيحية، سواء على المذهب الكاثوليكي أو البروتستانتى، أو الإسلام، وبما أن هؤلاء الأجداد المجنسين من الطبيعي أن يكونوا من مواليد النصف الأول من القرن التاسع عشر، فلم تكن هناك مجاهرة بالإلحاد أو اعتراف به في ذلك الوقت، كما أن كل الأطفال المسيحيين كانوا يعمدون، كما كانت الزيجات والجنازات دينية في ذلك الوقت وكان من السهل على غير اليهود أن يجدوا وثائق تثبت أن أسلافهم كانوا ينتمون إلى ديانة غير اليهودية، وكان من الممكن عن طريق هذا المعيار التمييز بسهولة بين اليهود وغير اليهود، وقد

قبل القانون بالمعمودية وحدها كدليل على مسيحية الشخص، ولكن إثبات المعمودية كان يجب أن يعود تاريخه إلى ما قبل ٢٥ يونيو ١٩٤٠، وليس فقط قبل صدور التشريع، خوفا من التحولات السريعة من جانب اليهود للمسيحية في أعقاب الاحتلال.[١٢٣] وبذلك تداخل عنصرا العرق والعقيدة مع بعضهما البعض في قوانين فيشي بشكل واضح لا يمكن الفصل بينهما.

وابتداءً من أكتوبر ١٩٤١ بدأت المفوضية العامة للشئون اليهودية بتسليم مايعرف بشهادات" عدم الانتماء للعنصر اليهودي" لفئة قليلة العدد من اليهود الذين استطاعوا أن يثبتوا للمفوضية أنهم ليسوا يهوداً بالمعنى الدقيق للقانون[١٢٤].

وإذا كان قانون أكتوبر ١٩٤٠ في مادتة الخامسة قد حظر بشكل مطلق على اليهود العمل في كل المهن التي تتعلق بالصحافة والإذاعة والسينما والرأي العام، فإن قانون ٢ يونيو أضاف إلى هذه القائمة جميع المهن التي لها علاقة بالمضاربة، بأشكالها المختلفة مثل الأعمال المصرفية والوساطة المالية، وتغيير العملات ووكالات الإقراض والإقراض العقارى وما إلى ذلك[١٢٥].

وفي حين منحت المادة الثامنة من قانون ٣ اكتوبرمجلس الدولة صلاحيات حصرية لإعفاء بعض اليهود من الحظر المنصوص عليه في القانون، أواشترطت تقديم الشخص خدمات استثنائية للدولة في المجالات الأدبية أو العلمية أو الفنية، فكان الأثر المترتب على ذلك سلبياً، وهو اشتراط دراسة طلبات الاستثناء لفترة طويلة، وقصر حق الاستثناء على الأدباء والمفكرين والفنانين، فجاءت المادة الثامنة من قانون ٢ يوليو لتصحح هذا الخطأ المزدوج بإلغاء الحظر تلقائياً عن هؤلاء اليهود الذين قدموا خدمات استثنائية للدولة بغض النظر عن طبيعة هذه الخدمات، أو أولئك اليهود الذين ينتمون لعائلات استقرت في فرنسا على الأقل لمدة خمسة أجيال وقدمت

خدمات استثنائية للدولة[١٢٦] ونتيجة لإغفال لقانون ٣ أكتوبر كذلك، بشكل مقصود أو على سبيل السهو، الأسر المباشرة لقتلى الحرب من أبناء وزوجات وآباء وأجداد الجنود اليهود الذين قضوا دفاعاً عن فرنسا في الحروب التي خاضتها فقد شمل القانون المنقح استثناءً تلقائيا لهم من القانون تدارك هذا الاغفال الذي وصفه فالا بالمؤسف[١٢٧].

كان قانون ٣ أكتوبر ١٩٤٠قد نص على أن هناك مراسيم تكميلية لاحقة ستنظم إنخراط اليهود في المهن الحرة والمستقلة، ولذلك أعدت لهذ الغرض مراسيم خاصة بتحديد حصة أو نِصاب قُدر بـ ٢% لليهود المسموح لهم بالحصول على تراخيص للاشتغال بالمهن الحرة مثل الطب والمحاماة والهندسة المعمارية والصيدلة وغيرها، شريطة أن يحمل الشخص الجنسية الفرنسية، وفي واقع الأمر لم يطبق نظام الأنصبة في هذه المهن إلا في مقاطعات السين وشمال افريقيا[١٢٨].

يوضح الجدول التالي المراسيم الخاصة باشتغال اليهود في عدد من المهن الحرة، والتي صدرت في الفتره ما بين ١٦ يوليو ١٩٤١ حتى ٦ يونيو ١٩٤٢؛

المهنة	تاريخ إصدار القانون	تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
-المحاماة	١٦ يوليو ١٩٤١	١٧ يوليو ١٩٤١[١٢٩]
-الطب	١١ أغسطس ١٩٤١	٦ سبتمبر ١٩٤١[١٣٠]
-طلاب الجامعات	٢١ يونيو ١٩٤١	٢٤ يونيو ١٩٤١[١٣١]
-المهندسون المعماريون	٢٤ سبتمبر ١٩٤١	٢٥ سبتمبر١٩٤١[١٣٢]
-القابلات	١٦ ديسمبر ١٩٤١	٢١ يناير ١٩٤٢[١٣٣]
-الصيادلة	٢٦ ديسمبر ١٩٤١	٢١ يناير ١٩٤٢[١٣٤]
-الممثلون	٦ يونيو ١٩٤٢	١١ يونيو ١٩٤٢[١٣٥]

وبذلك تم تحديد نسبة اليهود في كل مهنة ب٢% فقط، أما نسبة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي فحددت بنسبة ٣% فقط، وأشار المفوض العام للشئون اليهودية إلا أنه من غير المنطقي أن يتم الإسراف في إصدار ومنح شهادات جامعية تؤهل نظرياً للوصول إلى مهن لم تكن أبوابها مفتوحة إلا نادرا لهؤلاء اليهود، فحددت نسبة ٣% فقط لليهود من إجمالي أعداد الطلاب المقبولين للدراسة في المعاهد والكليات في البرنامج الدراسي الواحد في العام الدراسي الواحد وأُعطيت الأولوية لقدامى المحاربين وأبنائهم، كما طبق نظام الأنصبة على مؤسسات التعليم في الجزائر ولكن بنسبة ١٤% نظرا لارتفاع أعداد اليهود هناك مقارنة بأعدادهم في فرنسا المتروبوليتانية، ولم يعترض أحد من المسئولين في وزارات التعليم والمواصلات والانتاج الصناعي والحرب على هذه القوانين بل إنوزير التعليم جيروم كاركوبينو Jérôme Carcopinoشارك المفوض العام في صياغة هذه القوانين، بإصدار أمر باستبعاد اليهود من أي برنامج دراسي يقل عدد الدارسين فيه عن ٣٤ طالباً(١٣٦).

وفيما يتعلق بالنشاط بالنشاط الزراعي فلم تفرض الحكومة أي حظر على ممارسة اليهود للنشاط الزراعي، بل إنها حاولت توجيه النشاط اليهودي إلى هذا القطاع بالسماح لليهود بشراء الأراضي الزراعية شريطة أن يقوموا بزراعتها بأنفسهم(١٣٧).

لقد انبرى مسؤلوفيشى في إصدار البيانات التي تبرر إصدار القوانين، حيث صرح المفوض العام للشئون اليهودية قالا تعليقاً على قانون ٢ يونيو ١٩٤١ أنالحكومة أصبحت في ضوء التجربة مقتنعة بضرورة منع اليهود على وجه السرعة من الاشتغال بمهن معينة، وقال "لكن حكومة المارشال تنظر للمشكله اليهودية على أنها إحدى مشاكل الاجانب، وتنظر لها من منظور سياسي لا منظور ديني، لقد بلغ

عدد اليهود في فرنسا وفقاً للإحصاء عام ١٩٣٩ حوالي ٣٠٠ الف نسمة، و٥٥% منهم أجانب، وأن الغرض من القانون هو الصالح العام، حيث أن تمركز اليهود في مناطق بعينها يضر بالمصلحة العامة"[١٣٨]، أما وزير العدل جوزيف بارثلمي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة باريس والذي ساهم مع ڤالا في صياغة هذا القانون فقد علق على إصداره بقوله" إن الحكومة الفرنسية لم تفعل ما فعله الأسبان مع اليهود، فلم تقم بطردهم أو حرمانهم من سبل العيش، أنها فقط حظرت عليهم العمل كقادة أو مدراء على الأراضي الفرنسية، وحالت دون هيمنتهم على المصالح الفرنسية"وأكد أن اليهود رفضوا، على مدى قرون، الذوبان في المجتمع الفرنسي، وأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية نية لإدماجهم أو استيعابهم بالقوة.[١٣٩] وإجمالا فبمقتضى هذا القانون لم يعد بإمكان اليهود شغل أي وظائف فيما عدا الوظائف المكتبية الصغرى التي لا تسمح لشاغليها بأن يكون لهم أي تاثير أو سلطة في الحياة العامة، كما حد من وجودهم في المهن الحرة ومؤسسات التعليم العالي.

ومما يجدر ذكره أن الديانة اليهودية وشعائرها لم تتأثر بالقوانين ولا بالتدابير الأخرى التي أصدرتها فيشي، فلم يتم إغلاق المعابد اليهودية، وظلت الشعائر الدينية تمارس بكل حرية إبان فترة الاحتلال[١٤٠]، وذلك وفقا لشهادة اليهود الفرنسيين أنفسهم.

قانون ٢ يونيو ١٩٤١ بشأن تعداد اليهود وحصر ممتلكاتهم[١٤١]

تضمنت الحزمة التشريعية لڤالا إصدار قانون ٢ يونيو ١٩٤١ الذي أمر بإجراء إحصاء مفصل لكل اليهود في المنطقة غير المحتلة، أسوة بما قام به الألمان في المنطقة المحتلة بموجب مرسوم ٢٧ سبتمبر، وقد مثل ذلك القانون سابقة خطيرة أيضاً في تاريخ فرنسا الحديث، فلم يكن الدين أو العرق في السابق يمثلان جزءاً من

الإحصائيات الحيوية في فرنسا على مدى ٧٠ عاما، وبمقتضى القانون صدرت الأوامر إلى كل يهودي في المنطقة غير المحتلة أن يقدم في غضون شهر من صدور القانون، ثم امتدت الفترة إلى ٣١ يوليو، بيانات مفصلة عن نفسه شملت الاسم، العمر، الجنسية، مقر الإقامة، الأباء، الأجداد، الانتماء الديني، عدد الاطفال، الخدمة العسكرية، الانجازات العلمية، وبيانات مفصلة عن النشاط الاقتصادي والممتلكات وما إلى ذلك[١٤٢].

وقد ألقت حكومة دارلان، بكل ثقلها خلف التعداد، وتم توجيه منشورات للمحافظين في ١٢ يونيو ١٩٤١ تؤكد أهمية التعداد، وتحض المحافظين على أن يولوه عنايتهم الفائقة ويوفرون للقائمين عليه كل السبل المتاحة، وكان لهذا التعداد أثره السيء على اليهود فقد أصبح كل يهودي سواء كان أجنبياً أو فرنسياً يعيش في فرنسا معروفا للشرطة، وفي وقت لاحق استخدمت الشرطة الفرنسية هذه القاعدة من البيانات التي جُمعت في التعداد في تحديد أماكن إقامة اليهود ومراقبتهم مما سهل عمليات اعتقالهم وترحيلهم فيما بعد، بل كان من السهل على الحكومة توقيف عدد من اليهود بتهمة انتهاك التعداد، وعلى صعيد آخر قدم التعداد بيانات مفصلة عن أوضاعهم الاقتصادية والمهن التي يمارسونها، وهو ما سهل على فيشى بعد ذلك تطبيق نظام الحصص الذي خفض حجم التواجد اليهودي في المهن الحرة، بل وتضييق فرص التحاق الطلاب اليهود بالدراسة في الجامعات[١٤٣].

قانون ٢٢ يوليو ١٩٤١[١٤٤]

اشتهر هذا القانون بإسم قانون" أرينة Aryanization" المشروعات والمؤسسات التجارية اليهودية في المنطقة غير المحتلة، وهوالجزء الثالث من برنامج فالا التشريعي لعام ١٩٤١، والخطوة الأخطر التي اتخذها حكومة فيشي في هذا المضمار،

وأول قانون يثير معارضة ملموسة داخل الحكومة[١٤٥] ويقصد بالأرينة نقل ملكية المؤسسات والممتلكات اليهودية من أيدي اليهود إلى أيدي غير اليهود أو بمعنى أدق إلى الآريين، فكانت تهدف في نهاية المطاف إلى استبعاد اليهود من القطاع التجاري، أو كما قال ڤالا "توجيه الأصول والثروة التجارية اليهودية إلى أيدي الفرنسيين الذين يستحقونها"، وفي الوقت ذاته إبعادها قدر الإمكان عن أيدي النازيين في المنطقة المحتلة، الذين كانوا قد شرعوا منذ ١٨ أكتوبر ١٩٤٠ في عمليات الأرينة للممتلكات اليهودية، وقد أصدر القائد العسكري الجنرال فون شتولبناجل مرسوماً يأمر بتسجيل المشروعات اليهودية، وإبطال معاملات هذه المشروعات، وتعيين أوصياء على أي ممتلكات يهودية مهجورة أو متروكة تركها أصحابها ورحلوا عن المنطقة المحتلة خوفاً من قوات الاحتلال الألماني، وقامت القيادة العسكرية الألمانية بإستدعاء المحافظين لترشيح الأوصياء على هذه الممتلكات، ثم قامت القيادة بالتعيين القانوني لهؤلاء الأوصياء الذين قام المحافظون الفرنسيون بترشيحهم[١٤٦].

ترتب على حصر المشروعات المراد أرينتها في المنطقة المحتلة مشكلة خطيرة أدركتها فيشي في ربيع ١٩٤١، وهي هروب رأس المال اليهودي إلى الجنوب، حيث حاول رجال الأعمال اليهود الإفلات من الأرينة بتهريب ثرواتهم عبر خط ترسيم الحدود، وقد انزعجت فيشي من ذلك واعتبرته غزواً، فبعد أن كان يعيش ٥٠٠٠ يهودي عام ١٩٤٠ في المنطقة غير المحتلة، بلغت أعدادهم في أوائل ١٩٤٢ ١٥٠ألف "متسكع" بمعنى الكلمة، على حد وصف فالا، "يهيمون على وجوههم في الريف ويقيمون مع أصدقائهم ويخزنون الطعام، ويحدثون الفوضى في اقتصاد القرية"، ونتيجة لهذه التداعيات، ومع وعد ألماني بإلغاء قانونهم بمجرد تمرير فيشي لقانون

الأرينة صدر في ٢٢ يونيو ١٩٤١ هذا القانون، الذي عد انتصاراً شخصياً لفالا حيث أُلحِقت الأرينة بالمفوضية العامة للشئون اليهودية منذ ١٩ يونيو ١٩٤١[١٤٧].

لقد رأى هلموت كنوخن المسئول بدائرة الأمن في القيادة العسكرية الألمانية في تقرير له بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤١، أنه من الضروري أن يتولى الفرنسيون ملف الأرينة، "وأنه من الممكن عن طريق تقديم مزايا اقتصادية للفرنسيين أن نؤجج، بشكل كبير وبطريقه سهلة، تعاطف الفرنسيين، ونفتح شهيتهم للانضمام لنا في المعركة ضد اليهود"، ودعا في يناير ١٩٤١ إلى اعتقال ١٠٠ ألف من يهود باريس لكي يفتح ذلك الباب أمام حشود كثيرة من الفرنسيين لدخول الطبقة الوسطي.[١٤٨] ويبدو أن السبب وراء تبني الألمان هذا الاتجاه هو أنهم كانوا لا يمتلكون من القوة البشرية ما يمكنهم من إدارة هذا الملف بشكل مباشر، ولذلك اقترح دكتور ميشيل المسئول الاقتصادي بالقيادة العسكرية أن يتولى الفرنسيون هذا الامر، ولكن في ظل إشراف ألماني دقيق عليهم، وكذلك لتجنب إثارة انطباعات لدي الفرنسيين بأن الألمان يطمعون فقط من وراء هذه العملية في الاستحواذ على ممتلكات اليهود لصالحهم[١٤٩].

وعلى الجانب الآخر أدرك مسئولو فيشي أن الأرينة قد وفرت غطاءًلنقل الثروات الفرنسية مباشرة إلى أيدي الألمان، وأن إقرار مزيد من الإجراءات الألمانية في هذا المضمار يؤدي إلى استيلاء النازيين على مؤسسات صناعية وتجارية يمتلكها اليهود، وهو ما يمثل خسارة جسيمة للاقتصاد الفرنسي، كما أن فيشي كانت قد وضعت خططاً آنذاك لتحديث وتنمية الاقتصاد الفرنسي، وكانت تنظر بعين الاعتبار إلى مساهمة الممتلكات اليهودية المصادرة أو المصفاة في هذا التحديث، كما أن إدارة الأرينة أعطت لفيشي مظهرا آخر من مظاهر الاستقلالية في الداخل والخارج، وأن

التعاون الكامل مع النازيين سيحول دون تفكيرهم فى اجتياح ألماني لباقي الأراضي الفرنسية، وتحقيقاً لذلك قامت وزارة الانتاج الصناعي في حكومة فيشي بإنشاء ما يعرف بدائرة الرقابة للمديرين المؤقتين Service de Contrôle des administrateurs provisoires، والمعروفة اختصار بـ (SCAP) في باريس للإشراف على تنفيذ الأرينة في المنطقة المحتلة، وذلك في أكتوبر ١٩٤٠، وكانت برئاسة بيير–إيوجين فورنييه Pierre-Eugén Fournier، المحافظ السابق لبنك فرنسا، وعندما تم إنشاء المفوضية في مارس كان من المنطقي أن يتم إلحاق هذه الخدمة التفتيشية بها، فظلت في الوقت نفسه تحت إشراف وزارة الانتاج الصناعي وظلت تعين وتراقب المديرين المؤقتين في المنطقة المحتلة[١٥٠].

كان من الضروري النظر في توسيع نطاق الأرينة ليشمل فرنسا بأكملها، تطبيقاً المادة الخامسة من قانون ٢ يونيو ١٩٤١ التي تحظر انخراط اليهود في مهن بعينها، لذا كان ضرورياً سن لوائح تنظيمية تضع الأحكام التي ينبغي أن تدار وفقها هذه الأنشطة الاقتصادية، وأن يتم نقل هذه الأنشطة التي لم يعد ممكناً الإبقاء عليها في أيدي أصحابها اليهود إلى ملاك غير يهود، وكان هذا هو الغرض من إصدار قانون ٢٢ يوليو ١٩٤١، والذى قنن الأرينة الاقتصادية بغية تطبيقها في فرنسا، بأكملها فى شكل قانون تمكينى عام في شروطه، وبينما وضع المرسوم الألماني جميع الممتلكات اليهودية، تحت إشراف المديرين المؤقتين بشكل إلزامي فإن القانون الفرنسي نص على أنه من الممكن تعيين مديرين مؤقتين لكل الممتلكات اليهودية، كما أعفيت بعض أشكال الملكية من وضعها تحت الحراسة مثل الأوراق المالية، وفيما يتعلق بالعقارات، فبينما طبق المرسوم الألماني على كل الممتلكات دون استثناء، سمح قانون فيشي للمفوضية العامة بتعيين وصي على كل مؤسسة صناعية أو تجارية أوحرفية أو مبنى أو

حصة عقارية أو رهن عقاري أو الحصة في ممتلكات منقولة بمقتضى المادة الأولى منه، واستبعد القانون الفرنسي من الخضوع للإدارة المؤقتة تلك المباني أو المنازل التي كان يستخدمها أصحابها اليهود للسكن الشخصي، وكذلك أثاثات ومفروشات هذه المنازل، ومن أجل تجنب أي ترتيبات أو تحايل يجري من الخفاء مع المشترين وضعت قاعدة تقضي بوجوب تقديم عطاءات مختومة ومغلقة، وينبغي قبول أعلى سعر، وكان هناك مجلس استشاري يقدر القيمة الحقيقية للمؤسسات والممتلكات(١٥١).

خضعت أعمال الأوصياء لقيود ومبادئ محددة وضعهاالقائد العسكري الألماني شتولبناجيل، كان أهمها السرعة، كما تقرر أن تمنح الشركات التى يساهم فيها اليهود بأسهم صغيرة فرصة للقضاء على طابعها اليهودي، ولا تحتاج إلى تعيين أوصياء على الاطلاق، أما المؤسسات التي يجب وضعها تحت مظلة الأوصياء بسبب طغيان الطابع اليهودي فيها، فيمكن التخلص من هذا الطابع بالبيع الطوعي للشركة من قبل مالكها اليهودي، وكانت تلك هي الطريقة المفضلة، وكان على الأوصياء في هذه الحالة أن يضمنوا فقط أن المشترين ليسوا يهوداً، وفي حال رفض المالك اليهودي للبيع، يمكن للوصي بعد موافقة مسبقة من القائد العسكري إبرام عملية البيع، أما إذا كان البيع غير ممكن بسبب نقص الطلب على شرائها فيمكن للوصى كذلك بعد إذن من القائد العسكري أن يشرع في تصفيتها إذا كانت غير مفيدة للاقتصاد الفرنسي(١٥٢).

أراد الألمان أن تودع عائدات بيع الممتلكات اليهودية في مصرف خاص يقع عليهم اختياره، وكان من شأن ذلك أن يعطيهم في النهاية فرصة للاستيلاء على هذه الأرصدة، عندما تتوافر لديهم أول ذريعة لذلك، وقد نص القانون الفرنسي الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٤١ على أن توضع عائدات تصفية الممتلكات اليهودية في حسابات

مغلقة بأسماء مالكيها اليهود في صندوق الودائع والأمانات Caisse de Dépôts et des Consignations دون حق التصرف المستقبلى فيها، أي أن الحسابات ظلت تنتمي لأصحابها بالإسم فقط.، وألزم القانون الحكومة بإعطاء الملاك اليهود مبالغ زهيدة لسد احتياجاتهم الأساسية لتبدو الأموروكأنهاتسير في إطار قانوني، ثم يخصص عُشر المبالغ المودعة في صندوق الودائع وتوضع في صندوق خاص تابع لنفس الدائرة يستخدم في مساعدة اليهود المعوزين، وبذلك فإن تصفية الممتلكات اليهودية لم تكن مصادرة كما حدث لممتلكات الطوائف الدينية في فرنسا في بداية القرن العشرين، ولكنها كانت تحويلاً لهذه الممتلكات العقارية والمنقولة إلى نقد، وكانت الدولة الفرنسية هي الضامن لهذه الاموال(١٥٣).

وأثناء عمليات الأرينة في المنطقة المحتلة استولت سلطات الاحتلال من منازل اليهود علي أعمال فنية ثمينة لعظماء الفنانين في فرنسا والعالم أمثال جوجان Gauguin وغيره، وكان الاستيلاء على هذه الأعمال من اختصاص فرقة عمليات روزنبرج Einsatzstab Rosenberg برئاسه ألفريد روزنبرج الذي منحه هتلر تفويضاً رسمياً لنهب الأرشيف الفرنسي، فقام أيضاً بالاستيلاء على مجموعات فنية خاصة باليهود وغيرهم ممن اعتبروا أعداءً للرايخ، فاقتحم طاقم روزنبرج المنازل والمتاحف، وأُجبروا إدارات البنوك في المنطقة المحتلة على فتح خزائنها واستولوا على ما بها من مجموعات فنية كان أهمها قطع امتلكها أثرياء باريس مثل آل روتشيلد، وآل راياخ، وآل ديفيد– وايلز TheDavid-Weills، وآل فيلدنشتاين TheWildensteins. وقد أثار ذلك استياء الفرنسيين الذين اعتبروا هذه القطع الفنية جزءاً من تراثهم القومي، كما احتجت المفوضية العامة لدي السلطات الألمانية، وتقدم ڤالا بشكوى رسمية وتقريراً مفصلاً يحتوي على قائمة بالأعمال المنهوبة

للمندوب العام للحكومة الفرنسية في المنطقة المحتلة، لكي يتخذ الإجراءات اللازمة مع السفارة الألمانية ولجنة الهدنة، ولكنه لم يتلق أي رد(١٥٤).

وبعد مرور واحد وعشرين شهراً على تنفيذ برنامج الأرينة في المنطقة المحتلة، وعام على تنفيذها في المنطقة غير المحتلة، نشرت الصحافة الفرنسية الجدول التالي الذي يوضح سيرعملية الأرينة حتى أغسطس ١٩٤٢:- (١٥٥)

وضع المؤسسة	في المنطقة المحتلة	في المنطقة غير المحتلة
-المؤسسات تحت الوصاية	٣١٦٩٩	١٥٠٠
-المؤسسات المباعة	٤٠٠٠	ــــــــ
-المؤسسات التي تمت تصفيتها	٢٨٠٠	ــــــــ
-المؤسسات تحت الوصاية المعلقة	٢٠٠٠	ــــــــ
-المؤسسات ذات حالة غير محددة	٦٠٠	ــــــــ

يتضح من الجدول السابق أن الأرينة في منطقه فيشي لم تصل مطلقاً إلى المستوى الذي تحقق لها في المنطقة المحتلة، ويتضح ذلك من عدد الأوصياء، فقد تم تعيين ٧٤٠٠ وصياً كان من بينهم ١٣٠٠ فقط في منطقه فيشى أي ١٨% فقط من المجموع الكلي للأوصياء، وفي نهاية أبريل ١٩٤٤ تمت أرينة ٤٢٢٢٧ ملكية يهودية فى المنطقة المحتلة، بقي منها حوالي ٢٥٠٠٠ مؤسسة في أيدي الأوصياء، مما يوحي بأنها كانت تدر أرباحاً جيدة، وتمت تصفية ١١٠٠٠ مؤسسة عام ١٩٤٣ أى حوالي ثلث العدد الإجمالي في المنطقة المحتلة، أما في منطقة فيشي فقد تم ارينة ١٩٥٤ عملاً تجارياً، منها ٥٥٤ بالبيع و٩٧٩ بطرق لم يتم ذكرها، وخلال عام ١٩٤٣

وحده تم إيداع أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك في حسابين برقمي ٥٠١ و٥١١ في صندوق الودائع والأمانات الذي سيطر على ٢٠٠٠٠ حساب يهودي مغلق، احتوت على ثلاثة مليارات فرنك فرنسي[١٥٦] وبذلك فقد تم بيع عدد قليل نسبياً من المؤسسات اليهودية في الجنوب مقارناً بالشمال المحتل، وترك لمعظم الملاك اليهود إدارة شئون مؤسساتهم طالما أنهم يحترمون القوانين. وحتى هؤلاء الذين تضرروا من الأرينة تمكنوا من استعادة ممتلكاتهم بعد التحرير، وكانت في حالة جيدة[١٥٧].

قانون ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ وتأسيس الاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا[١٥٨]:

في ٢٩ أغسطس ١٩٤١ صدر أمر مباشر من ثيو دانيكر، ممثل أيشيمان، في فرع المكتب الرئيسي لأمن الرايخ بفرنسا إلى الشرطة الفرنسية، دون إخطار مسبق للمفوضية العامة للشئون اليهودية بشأن ضرورة تقديم مساعدات للعائلات اليهودية المعوزة في المنطقة المحتلة التي تم احتجاز أربابها في معسكرات اعتقال درانسيDrancy، وبون-لا-رولان Beaune-la- Roland وبتفييه Pithiviers، في أعقاب حملات الاعتقال التي نظمها دانيكر في ١٢ أغسطس ١٩٤١ضد جميع اليهود الأجانب الذين ينتمون إلى بلدان غير متحالفة مع الرايخ أو محايدة، وقد أمر القائد بضرورة تقديم هذه المساعدات من خلال منظمة يهودية تضم في عضويتها بشكل طبيعي كل اليهود في المنطقة المحتلة، وتنضوي تحت لوائها التنظيمات اليهودية حتى الدينية منها، الموجودة في المنطقة المحتلة، وأكدت سلطات الاحتلال أنه ما لم تقم الحكومة الفرنسيةبتشكيل مثل هذه المنظمة فإنها ستصدر مرسوماً يؤسس لها في المنطقة المحتلة، على غرارما أنشأته ألمانيا من منظمات مماثلة في البلدان التي احتلتها في أوروبا الشرقية في الجيتوات لمساعدة سلطات الاحتلال في

إدارة المجتمعات اليهودية، وأن سلطات الاحتلال ستقوم بتعيين مديرين لهذه المنظمة[١٥٩] لتشكل إطاراً مجتمعياً إلزامياً يحقق بشكل قانوني عزلاً ملزماً لليهود في فرنسا عن بقية الأمة، ونتيجة للضغط الألماني، واعتقاداً من قادة فيشي أن إنشاء اتحاد عام يمثل اليهود، في فرنسا بمقتضى قانون فرنسي يعزز من سلطة فيشي في المنطقة المحتلة ويقلل من الهيمنة الألمانية على الشئون اليهودية هناك، وعلى هذا صدر القانون.

وأمام تصميم سلطات الاحتلال قامت حكومة فيشي في ٢٩ نوفمبر بإصدار قانون يقضى بحل جميع المنظمات اليهودية، باستثناء الجمعيات الدينية بما فيها الكنيس المركزي، ووضعها تحت هيكل إداري جديد خاضع للمفوضية العامة، وتحويل ممتلكات المنظمات اليهودية إلى هذا الاتحاد الجديد، ليكون بمثابة مجلس لليهود في فرنسا، وأصبح جميع اليهود في فرنسا مطالبين بالإنضمام إليه، وطلبت فيشي من زعماء الطائفة اليهودية أن يخدموا في صفوفه، حيث استدعتهم كمرشحين لرئاسة الاتحاد الجديد في ديسمبر ١٩٤١.، وحزم أمرهم، وقد عارض البعض إقامة مثل هذا التمثيل المركزي لليهود لأسباب مختلفة، فبالنسبة للزعامات اليهودية الفرنسية وكانت غالبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى، فقد رفضوا أن يصبحوا على قدم المساواة مع اليهود المهاجرين، أما هؤلاء المهاجرون، وكانت غالبيتهم من العمال وصغار التجار، فقد عارضوا هذا الاتحاد لأسباب سياسية؛ حيث رأوا فيه خطوة واضحة على طريق إنشاء مؤسسة تهدف إلى فرض مزيد من السيطرة الحكومية لا سيما في وقت كانت لا تزال فية أهداف هذه الهيئة غير محددة، وإثر ذلك اندلع جدل عنيف في صفوف المجتمعات اليهودية، ولكنه انتهى في نهاية المطاف بموافقة بعض الأعضاء على تولي قيادة الاتحاد خوفا من أن يفرض الألمان عليهم أشخاصاً غير معروفين يسيطرون

على السكان اليهود في إطار آليه قانونية، خاصة بعد أن تسربت أنباء عن توقعات بقيام الألمان بتعيين اثنين من اليهود النمساويين الموالين للالمان فى رئاسة هذا الاتحاد[١٦٠].

وافق قادة اليهود على الانضمام إلى الاتحاد، مفضلين تولى أمرهم بأنفسهم تحت إشراف فرنسي، بعد أن طمأنهم قالا بقوله إنه لن يتم المساس مطلقا بأي عمل خيري، وأن جميع الجمعيات الخيرية اليهودية ستواصل عملها تحت مظلة الاتحاد، وأصبح ألبير ليفىAlbert Lévy، رئيسا للاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا Union Générale des Israélites de France (UGIF)، وأصبح يدير الاتحاد مجلس مكون من ١٨ عضوا، تم اختيارهم من اليهود الذين يحملون الجنسية الفرنسية، تسعة للمنطقة المحتلة وتسعة آخرين للمنطقة غير المحتلة، وأصبح الاتحاد تحت سيطرة المفوضية العامة للشئون اليهودية واعتمد فى تمويله على المبالغ التي خصصتها المفوضية للاتحاد من صندوق التضامن اليهودي الذي أنشئ بموجب قانون ٢٢ يوليو ١٩٤١، وكذلك الموارد الخاصة والممتلكات التي كانت تابعة للجمعيات اليهودية التي تم حلها وضمها للاتحاد فضلاً عن المساهمات المالية التطوعية التي كان يدفعها اليهود[١٦١].

ومن خلال هذه القوانين والمراسيم والإعلانات الصادرة بحق اليهود تم تصنيف اليهود وفقا للمعايير الاقتصادية على النحو التالي:–

- سُمح لليهود الذين يخدمون الاقتصاد الفرنسي ويمثلون عنصراً مفيداً بمواصلة أعمالهم.
- اليهود الذين ليس لديهم عمل مفيد من هذا القبيل ولكنهم كانوا مؤهلين للإعفاء من تطبيق هذه القوانين ويمتلكون سبل العيش تم وضعهم رهن

الإقامة القسرية في مساكن صغيرة، ولم يسمح لهم بمغادرة مقارإقاماتهم بدون إذن من السلطات المختصة، وتم تطبيق هذا الإجراء بشكل أساسي في المنطقة الجنوبية.

- اليهود من الرجال الذين لا يمتلكون سُبل العيش والذين كانت أعمارهم تتراوح بين ١٨ و٥٥ عاما تم إلحاقهم، بكتائب العمالة الإجنبية، ولم تكن تشمل العمال اليهود فقط بل ضمت الجمهوريين الأسبان واللاجئين الهولنديين والبلجيك والبولنديين، وقد تركزت هذه المعسكرات في المنطقة الجنوبية أيضاً.
- يهود آخرون لايمتلكون وسائل العيش لم يتم تحديد إقامة قسرية لهم، ولا يستطيعون العمل فكان يتم ترحيلهم إلى المعسكرات(١٦٢).

خلاصة القول إن هذه القوانين أدت إلى فصل عنصري وإفقارلكثير من اليهود الأجانب في فرنسا، وأقامت حولهم سياجاً من العراقيل القانونية جعلتهم يعيشون فيما هو أشبه بجيتو اقتصادي واجتماعي، وأضفت صبغة قانونية على تلك السياسات المعادية لليهود، بهدف تطهير كافة مجالات العمل ذات التأثير في الرأي العام، وجعلت من اليهود أقلية مطاردة بحكم القانون معرضة للاعتقال إذا ما خالفت تلك القوانين.

على أية حال طالب الألمان فيشى في فبراير ١٩٤٢ بفرض ارتداء اليهود في المنطقة المحتلة نجمه داود الصفراء، فعارض ڤالا هذا الإجراء، فاتهمه الألمان بالتراخي، ونشب جدل عنيف بينه وبين دانيكر في ٢٠ فبراير ١٩٤٢ انتهى بإخطار السفير الفرنسي في المنطقة المحتلة دي برينونDe Brinon بإعلام حكومته بأنها منعت ڤالا من الإقامة في المنطقة المحتلة وطالبت بإقالته، وتعيين مفوض عام جديد للشئون اليهودية، وبالفعل أعُفى ڤالا من منصبه، وتم تعيين داركييه دي بيليبوا

Darquier de Pellepoix في مايو ١٩٤٢، بدلاً منه، وهو الرجل الذي اشتهر بحماسته إزاء التعاون مع الألمان بشأن مناهضة اليهود، ليبدأ الرجل مرحلة جديدة من أسلوب الدعاية الفرنسية لمناهضة اليهود ؛حيث سعى إلى تحديد تعريف أكثر شمولاً لليهود، يكرس لتحقيق مفهوم الفصل، وسعى إلى إلغاء قانون٢١ سبتمبر ١٧٩١، الذي جعل من اليهود مواطنين فرنسيين، وعزل اليهود في كلا المنطقتين من خلال تمييزهم بالنجمة الصفراء، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق تلك الأهداف بسبب معارضة بيير لافال الذي عاد إلى رئاسة الحكومة الفرنسية في أبريل ١٩٤٢ [١٦٣] في الوقت الذي كان قد عزم الألمان فيه على تنفيذ استراتيجية جديدة تجاه اليهود عُرفت بالحل النهائي تقضي بترحيل اليهود من غرب أوروبا إلى شرقها.

وهنا يطرح سؤال مهم نفسه ألا وهو هل نفذت حكومة فيشي هذه القوانين على أرض الواقع، أم كان إصدارها مجرد إجراء شكلى لاسترضاء الألمان للحصول على امتيازات تضمن لفيشى أكبر قدر من الإستقلالية فى أمور اعتبرتها فيشي أكثر أهمية من مصير اليهود، مثل الإشراف على الأرينة فى المنطقتين؟

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن تطبيق هذه القوانين قد تباين واختلف من وزارة إلى أخرى، ومن مقاطعة إلى أخرى، بل من عام إلى آخر، ففي عام ١٩٤٠ طبق مسئولو وإداريو فيشي القوانين بحماس؛ حيث دفعت عدة عوامل السلطات الفرنسية والبيروقراطية الفرنسية بل ومعظم الشعب إلى تنفيذ القوانين وكان على رأس هذه العوامل الأزمة الاقتصادية العالمية التى دفعت بكثير من العمال الأجانب للهجرة إلى فرنسا، وكذلك أزمة اللاجئين اليهود بين عامى١٩٣٣ –١٩٤٠، كما أن السلطات الفرنسية المحلية انزعجت من عمليات النزوح الكبرى لليهود في أكتوبر ١٩٤٠ أمام الجيوش الغازية، وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء اليهود لم يكونوا مواطنين فرنسيين

بالأساس بل كان معظمهم أجانب غير مندمجين فى المجتمع، غرباء من حيث العقيدة واللغة والثقافة، بل كان كثير منهم مواطنين سابقين لدول أُدمجت داخل الرايخ الألمانى الكبير، فهم أعداء لفرنسا بالأساس، وفرضتهم سلطات الإحتلال فرضاً على الفرنسيين، وشكلوا عبئاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على فيشي، وكانوا مرتبطين بشكل أو بآخر بالهزيمة الفرنسية، ولم يكن هناك حل أمام فيشي سوى إقصائهم وعزلهم واحتجازهم بعيداً عن الأنظار حتى يتم إيجاد حل نهائى لمشكلتهم(١٦٤).

وبشكل عام ففي الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٤٠ وحتى أوائل عام ١٩٤٢ سارت مسألة إصدار القوانين بشكل عادى، وحازت على موافقة الأغلبية داخل الحكومة وإدارات الدولة، وكانت وزارة الحرب أكثر الوزارات صرامة وحزماً فى تطبيق القوانين اللاسامية، بل وذهب مسئولوها إلى ما هو أبعد من تطبيق نصوص القوانين، وكما ذكر سلفاً ففى الوقت الذى استبعدت فيه القوانين اليهود من هيئة الضباط، فإن المسئولين فى الجيش استُبعِدوا اليهود كذلك من صفوف المجندين، وبرر رئيس أركان الدفاع الوطنى الفرنسي الأدميرال بوراج Bourrague ذلك فى ٥ نوفمبر ١٩٤١ بأن "الجيش المحترف الذى نعمل من أجل إعداده لابد أن يكون كل جندى فيه مؤهلاً كى يصبح ضابط صف فى المستقبل"(١٦٥).

من الطبيعي أن يكون كثير من المسئولين والموظفين المدنيين قد استنكر قوانين فيشي سراً، وهو ما ادعاه كثيرون بعد التحرير، ولكننا لا نعرف موظفاً أو مسئولاً عاماً واحداً استقال احتجاجاً على هذه القوانين بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١، لقد دارت العجلة بسهولة حيث أمنت الغالبية العظمى فى البداية بأنها لاتحمل صفة التدابير الانتقامية، بل وتصب في المصلحة العامة، فقام القطاع البيروقراطي الفرنسي بتنفيذ هذه القوانين على أنها عادلة وشرعية، بل وبنمط من الحيادية من منطلق إيمانه

بالحاجة الماسة إلى تعزيز سلطة الدولة فى ذلك الوقت بالذات أكثر من أي وقت مضى لتستمر العجلة فى الدوران، ولوحظ وجود حماسة، وإن كانت بـــدرجات متفاوتـــة، وسط الدوائر الإدارية لتنفيذها، وقد تُرِك لكل إدارة أمر تنفيذ قانون استبعاد اليهود من الخدمة المدنية، ففي أوائل عام ١٩٤٢ أَبلِغ قـــالا بإقالة (١٩٤٧) موظفاً يهودياً من وظائفهم فى فرنسا، ومن خلال التقارير المفصلة الواردة من الوزارات يتضح أن هذه الأرقام لم تزد عن ذلك كثيراً فى الأعوام اللاحقة، كما رفضت النقابات المهنيـــة السماح للكثير من اليهود بالعمل فى منطقة فيشي.أما فى الجزائر، فبحلول أكتـــوبر ١٩٤١تم فصل (٢١٦٩) من أصل (٢٦٧١) موظفاً يهودياً، ويبدو من ذلـــك أن تنفيذ القوانين كان يتفاوت من مكان إلى أخر، ويعتمد على حماسة المسئولين أوعـــدم حماستهم، فالبعض كان يفتخر بالصرامة فى تطبيق القوانين، بينما قام البعض الآخر فى هدوء بالتغطية على بعض اليهود وتركهم فى وظائفهم(١٦٦).

كان للسلطة القضائية الدور الأبرز في صياغة وسن وتطبيق قـــوانين فيشـــي، وكان لمجلس الدولة على وجه الخصوص دور مهم في اتخاذ القرارات الخاصة بإقصاء اليهود من الخدمة المدنية، ومراجعة القوانين اللاسامية المزمع إصدارها، وإعداد قوائم بأسماء المرشحين لتولي الوصاية على المشروعات التى خضعت للأرينـــة، ومراجعـــة الحالات المستثناة من هذه القوانين، فكان للمجلس دوراً فى وقف تنفيذ مقترح قـــالا الخاص بتوجيه بعض اليهود لسكنى الريف، والإشتغال بالزراعة، حيث أعلـــن عـــن خشيته من أن ينتهى الأمر فحسب بانتشار الربا والسوق السوداء فى الريف، كمـــا أفاد المجلس فى٢١ مارس ١٩٤١أن كتبة المحاكم من اليهود، وهم فئة من مـــوظفي المحاكم لم يذكرهم قانون ٣ أكتوبر صراحة، يجب أن يفقدوا وظائفهم أيضـــاً، كمـــا وضع مجلس الدولة عبء إثبات عدم يهودية شخص ما على الشخص المعني نفســـه،

وأضفى الشرعية على طرد المستأنف من منصبه فى حالة عدم تقديم أدلة تثبت ذلك، وبشكل عام يمكن القول إن فيشي استندت فى سياستها ضد اليهود علـــى الســـلطة القضائية، ومنح القضاء الفرنسي مباركته لحكومة المارشال وللثورة الوطنية، ولقوانين اليهود التى اعتبرت جزءاً لايتجزأ من هذه الثورة، بل إن رجال القانون المرمـــوقين، أمثال رافاييل ألبير وجوزيف بارثلمى اللذين توليا وزارة العدل على التوالي، وكذلك معظم رجال القضاء تبنوا التفسيرات الصارمة للقوانين وتمسكوا بنصوص القوانين فى أحيان كثيرة، وبذلك أضفوا صبغة شرعية على تدابير فيشي ضد اليهود، ولكن بعض القضاة فى أحيان أخرى كان يتركون اليهود يذهبون إلى حال سبيل لعدم توافر الأدلة الكافية(١٦٧).

إجمالاً تمت إدانة أكثر من ٦٠٠ يهودى فى المحاكم الفرنسية بتهمـــة خـــرق قوانين فيشي خلال الثمانية عشر شهراً الممتدة من يوليو ١٩٤١إلى نهايـــة ١٩٤٢، بينما لم يدن سوى ٤٦ أخرين خلال عام ١٩٤٣ أمـــام المحـــاكم نفســـها فى ذروة عمليات الترحيل، وسوى أحد عشر يهودياً عشية تحرير فرنسا عـــام ١٩٤٤ (١٦٨)، مما يدل على فتور حماسة مسئولي فيشي في تطبيق القوانين بعد مرور حوالي عامين على الإحتلال.

تحمست كثير من النقابات المهنية فى فرنسا لتطبيق نظام الحصص الذى قننتـــه فيشي للتخلص من المنافسة اليهودية، وكان على رأس أرباب المهن الذين عـــانوامن هذه المنافسة المحامون، ففى الوقت الذى كان فيه اليهود لا يمثلون سوى أقـــل مـــن ١% من إجمالى سكان فرنسا عشية الحرب، مثلوا ١٦ % من نسبة أعضاء نقابـــة المحامين فى باريس، لذلك لم يعترض المحامون فى نقابة باريس على التشريعات المعاديـــة لليهود الأجانب بين عامى ١٩٤٠ -١٩٤١ ولم يعترضوا على اعتقال النازيين لعدد

من المحامين اليهود فى أغسطس ١٩٤١، وفرض ارتداء النجمة الصفراء فى أواخر ربيع ١٩٤٢ على اليهود الأجانب فى المنطقة المحتلة، وفى أعقاب صدور قانونى ٣ أكتوبر١٩٤٠ و٢ يونيو ١٩٤١ تقرر فصل ٢٢٠ محامياً يهودياً من نقابة المحامين لم يستثن منهم إلا ١٤ فقط لكفاءتهم المهنية. وقد أكد جاك شاربنتيه Jacques Charpentier رئيس نقابة المحامين فى باريس خلال عهد فيشي في مذكراته أن إجراءات فيشي ضد اليهود الأجانب كانت مدعومة وبقوة من قبل نقابة المحامين فى باريس[١٦٩] وبذلك تورط المحامون ورجال القانون بشكل شبه يومي في صياغة وإنفاد التشريعات المعادية لليهود.

كان للشرطة أيضاً دور كبير في تنفيذ قوانين فيشي وفي عمليات الإعتقال ثم الترحيل فيما بعد، بل قام وزير الداخلية بيير بيشو Pierre Pucheu في خريف عام ١٩٤١ بإنشاء ذراع بوليسي للمفوضية العامة للشئون اليهودية عرف بشرطة الشئون اليهودية Police de Questions Juives(PQJ)، لتنفيذ القوانين الخاصة باليهود والقبض على المخالفين وتسليمهم للشرطة النظامية، أدى ذلك إلى إبعاد الشرطة النظامية من أعمال اعتبرتها الأخيرة بغيضة بالنسبة لها، وقد عمل هذا الجهاز بالمنطقتين، ولكنه كان يعمل بحرية أكثر في المنطقة المحتلة[١٧٠].

كان الألمان في حاجة ماسة للشرطة الفرنسية نظراً للنقص الشديد في قوات الشرطة الألمانية في فرنسا، وكذلك للحفاظ على أرواح الألمان المشاركين في الأعمال الشرطية، وفي المقابل كان هدف الفرنسيين من هذه المشاركة مد السلطة الفرنسية إلى المنطقة المحتلة، وإرخاء القبضة الألمانية في المقابل، فعمل رجال شرطة فيشي بالتعاون مع رجال الجستابو في فرنسا؛ وحازوا على إعجاب ثيو دانيكر الذى وصفهم بأنهم يشبهون وحدات النخبة الألمانية (الإس إس)[١٧١].

على هذا يمكن القول إن الغالبية العظمى من المسئولين ورجال القضاء والجهاز الإدارى خلال الفترة المبكرة، أى بين عامى ١٩٤٠ -١٩٤٢، كانوا راضين أوغير مبالين بقوانين فيشي ضد اليهود ونجحت حملات الدعاية التى أطلقها نظام فيشي في التلاقى مع التقاليد المتأصلة فى المجتمع الفرنسى الخاصة بكراهية الأجانب وبخاصة اليهود منهم، حتى أن أحد المؤرخين الفرنسيين وهو بيير بيرار Pierre Pierrard وصف ردود أفعال الفرنسيين ولا مبالاتهم إزاء التشريعات خلال الحرب بقوله: "أمام المشكلة اليهودية بدت فرنسا الكاثوليكية برمتها تقريباً كما لو كانت ثملة"(١٧٢) إلا أن المسألة بدأ يشوبها اختلاف نسبي مع شروع الألمان فى صيف عام ١٩٤٢ في تنفيذ مشروعهم الجذرى للقضاء على المشكلة اليهودية بتنفيذ ما أطلق عليه الحل النهائى لتبدأ عمليات الترحيل الجماعى ليهود فرنسا إلى بولندا.

الترحيلات الجماعية في صيف عام ١٩٤٢:

شهد صيف عام ١٩٤٢ منعطفاً جديداً في برنامج فيشي الخاص باليهود، حيث انتقل من مرحلته التشريعية الخاصة بإصدار قوانين ومراسم خاصة بالاستبعاد من الوظائف العامة ووضع نظام الحصص في المهن الحرة والتعليم العالى، وقوانين الأرينة الاقتصادية ليدخل مرحلة جديدة هيمنت عليها الأعمال الشرطية مثل حملات الاعتقال والترحيل من فرنسا إلى شرق أوروبا، لتشكل نقطة تحول نسبية فى موقف الرأى العام بل والدوائر الحكومية، فقبل ذلك كانت فيشي تتبع وسائل قانونية تمت الموافقة عليها كأحد البنود العديدة التى شملها برنامج المارشال للإنعاش الوطنى، ولكن دخلت الأمور آنذاك فى منعطف جديد، وبعد أن كان يتم اعتقال الرجال فقط، وغالبيتهم في سن التجنيد، أصبح يتم اعتقال النساء والأطفال وكبار السن أيضا، وبعد أن كان اليهود الفرنسيون يتمتعون بحماية أفضل في فرنسا من اللاجئين

الأجانب الذين تم تجنيسهم، بدأت الاعتقالات تشمل عدداً من المواطنين الفرنسيين، وكان من الممكن أن يعزى ذلك للألمان فى السابق، إلا أن ذلك لم يعد ممكناً في هـذا الوقت، حيث انتشرت الحملات في ربوع فرنسا بل وتورطت فيها الشرطة الفرنسية بقيادة رينيه بوسكيه René Bousquet بشكل واضح، وقد وافقت حكومة فيشي فى ٤ يوليو ١٩٤٢ على عمليات الترحيل لتخليص فرنسا من اليهود الأجانب في كلا المنطقتين، على أساس حماية اليهود الفرنسيين، وعلى أساس أن وجهتهم هي بولندا، حيثيمكن أن تُقام هناك دولة أومستعمرة يهودية كبرى في غاليسيا العليا upper-Galicia في نطاق مايعرف بإعادة التوطين الإثنى(١٧٣).

خلال عامى ١٩٤٠ أو١٩٤١ أصدرت فيشي سلسلة من القوانين مهدت السبيل لتطبيق سياسة الحل النهائى بهدف ترحيلهم، وجعل أوروبا أرضاً بلا يهود عندما قدمت برلين مطالبها فى هذا الإتجاه، وقد طرح في أواخر عام ١٩٤٠ من جديد مشروع مدغشقر نتيجة لانتصار الألمان السريع فى فرنسا وتعاون فيشي معهم، مما شجع الألمان على إعادة طرح هذا المشروع وترحيل يهود أوروبا إلى هذه الجزيرة الفرنسية، وكانت أعداد هؤلاء اليهود تقدر بأربعة ملايين يهودى، وقد اقترحت وزارة الخارجية الألمانية تثبيت هذا المطلب في كل اتفاقيات الصلح التى ستبرمها ألمانيا مع كل الدول المحتلة، وهذا المطلب هو إقامة مستعمرة يهودية فى جزيرة مدغشقر وفقاً للقانون الدولى، ثم يمنح اليهود الإدارة الذاتية، على أن تتم تصفية ممتلكاتهم في الدول التى كانوا يعيشون فيها ويتم تحويل عوائد هذهالتصفيات إلى بنك أوروبى لتمويل إنشاء هذه المستعمرة. إلا أن المشروعكان غير قابل للتنفيذ فى ذلك الوقت لأن تنفيذ هذه الخطة لم يكن يتطلب فقط تعاون فرنسا الدولة المحتلة لهذه الجزيرة بل

أيضاً كان يتطلب هزيمة بريطانيا التى كانت هيمنتها على البحار والمحيطات ستؤدى حتماً إلى تعطيل جهود النقل النازية إلى هذه الجزيرة(١٧٤).

وفضلاًعن ذلك فإن هتلر لم يكن قد قرر بعد الشكل الذى سيتخذه بدقة لحل المسألة اليهودية، وطالما أنه كان بالإمكان تخليص الرايخ الأكبر من هذا" الطاعون اليهودي" بطردهم إلى أماكن أخرى خارج أراضى الرايخ، فإن هذا الحل بدا مناسباً على الأقل في ذلك الوقت، وهذا ما حدث عندما تم طرد يهود بادن والسار في أكتوبر ١٩٤٠، والسماح لهم بالتزوح أيضاً من المنطقة المحتلة إلى أراضى فيشي وعدم السماح لهم بالعودة مرة أخرى رغم احتجاجات فيشي(١٧٥).

وعندما بدأ الغزو النازى للاتحاد السوفيتى (عملية بربروسا) فى ٢٢ يونيو ١٩٤١، حيث ولى هتلر وجهه شطر الشرق، كانت إحدى الأهداف الرئيسة لسياسته الخارجية جعل أوروبا بلايهود والحصول على مساحات من الأراضى في الشرق لإعادة توطينهم، فأصبح التركيزآنذاك على تطهير الأراضى الجديدة من العناصر غير المرغوب فيها، وعلى رأسهم يهود شرق أوروبا، وبذلك أصبحت فرنسا مسرحاً ثانوياً بالنسبة لهتلر مع غزو الاتحاد السوفيتى فى هذا العام، هنا شرعت فيشي في التخلص من اليهود الأجانب ممن توافرت لديهم القدرة المادية لمغادرة فرنسا، فهاجر كثير منهم إلى شمال أفريقيا وبريطانيا(١٧٦).

في يناير ١٩٤٢ أمر دارلان باعتقال كل اليهود الذين دخلوا فرنسا بعد يناير ١٩٣٦، وبعبارة أخرى اللاجئين النازحين من الرايخ الثالث، بمن فيهم أولئك الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية، وتم إلحاقهم إما بمعسكرات الإعتقال أوبكتائب العمالة الأجنبية، وفي الشهر نفسه كان العمل يجرى على قدم وساق في ألمانيا النازية لتقرير خطة نازية جذرية ممنهجة لترحيل اليهود الأوروبيين إلى الشرق بما فى ذلك

يهود فرنسا، وأصبحت هذه الخطط واضحة لا لبس فيها، ومن خلال الوثائق التى عُثِر عليها فى محفوظات السفارة الألمانية في باريس يتضح أن مسألة الترحيلات طُرحت بقوة على الطاولة خلال المؤتمر الذى عقده الحزب النازى في ٢٠ يناير١٩٤٢ أو الذى عرف بمؤتمر ڤانسي Wannsee، حيث عرض فيه راينهارد هايدريتش، نائب هيملر، رئيس الجستابو والشرطة الألمانية، هذه الخطط[١٧٧]، لتمتد بذلك سياسة الحل النهائى إلى المناطق الألمانية المحتلة فى غرب أوروبا ومنها فرنسا في يونيو ١٩٤٢.

فى أعقاب مؤتمر ڤانسي شهدت الساحة الفرنسية تغيرات على مستوى القيادة الألمانية وكذلك القيادة الفرنسية، كان أولها استقالة الجنرال أوتوفون شتولبناجيل القائد العسكرى فى فرنسا احتجاجاً على احتجاز رهائن فرنسيين وقتلهم، ولرفضه كذلك إلزام قواته بالقيام بحملات اعتقال اليهود، ليخلفه ابن عمه لين العريكة، كارل هاينريش فون شتولبناجيل Carl-Heinrich von Stülpnagel ومع تولي الأخير خرجت العمليات الشرطية من تحت سيطرة القيادة العسكرية الألمانية لتصبح فى يد قائد آخر كان مسئولاً فقط وبشكل مباشر أمام هاينريش هيملر، وهو القائد كارل أوبيرج[١٧٨]، ومن جهة أخرى تزامن ذلك مع عودة بيير لاڤال إلى رئاسة الحكومة فى فيشي في ١٨ إبريل١٩٤٢ وكذلك سيطرته على الحقائب الرئيسة فى الوزارة وهى الداخلية والخارجية والإعلام[١٧٩]، وكذلك تولى داركيه دى بيليبوا منصب المفوض العام للشئون اليهودية، ومع عودة لاڤال تزايدات حدة المطالب الألمانية على فرنسا، مع إخفاق ألمانيا في إلحاق هزيمة ساحقة بالاتحاد السوفيتى الذى اعتبره هتلر موطناً للشيوعية واليهودية، عن طريق حرب خاطفة مما اضطر النازيون إبان عام١٩٤٢، بعد ازدياد احتياجاتهم وتناقص مواردهم، إلى وضع الشعوب

الخاضعة لهم تحت ضغوط الحرب الشاملة وإلقاء الأعباء على كواهلهم قدر الإمكان لتوفير القوة البشرية والبضائع والغذاء، ولذلك فقد استقبل لاڤال، خلال الأشهر الأولى التى أعقبت توليه منصبه عدداً من كبار المسئولين الألمان، لتبدأ سلسلة، من المطالب الألمانيةالجديدة، وكان أول هؤلاء الزائرين هو فتز زاوكيل Fitz Sauckel مفوض العمالة الأجنبية فى الرايخ الثالث، حيث زار فرنسا للمطالبة بتوفير ٢٥٠ ألف عامل فرنسى للصناعة الألمانية، وأبرم اتفاقاً مع لاڤال يقضى بشراء حرية كل أسير حرب فرنسى فى مقابل ثلاثة عمال مهرة يتم إرسالهم إلى ألمانيا(١٨٠).

أما الزائر الثانى فكان أدولف أيشمان Adolf Eichmann، رئيس القسم اليهودى بالمكتب الرئيسى لأمن الرايخ (RSHA) في برلين، حيث وصل إلى باريس فى ٣٠ يونيو ١٩٤٢، وهو يحمل توجيهاً قوياً من هيملر بإعطاء الأهمية القصوى والأولوية لفرنسا فى عملية تمشيطية ليهود أوروبا تمتد من الغرب إلى الشرق، وترحيل جميع اليهود رجالاً ونساءً من فرنسا، بلا تمييز واعتبار للجنسية، وكان ذلك يرجع جزئياً، على حد وصف هيملر، " للأهمية الكامنة فى هذه الأمة المتميزة"، ولسبب آخر هو أن حكومة فيشي، على حد تعبيره، أبدت تفهماً مدهشاً حقاً فى معالجة المسألة اليهودية وسنت بمبادرة منها عدداً كبيراً من التشريعات المعادية لليهود؛ حيث كانت معاداة الأجانب قد انتشرت بقوة وسط طبقات المجتمع، وكان أكثر من نصف يهود فرنسا الأجانب لاجئين بلا جنسية، كما أضيف سبب آخر لذلك هو أن هؤلاء اللاجئين أصبحوا مكدسين فى المعسكرات فى كلا المنطقتين، ومثلوا تهديدا لأمن القوات الألمانية فى فرنسا وعبئا عليها. كان ذلك بمثابة البداية لتنفيذ الحل النهائى فى فرنسا وفقا للأسس التى أقرها مؤتمر ڤانسي والخاصة بإجلاء اليهود لصالح خدمة العمل فى معسكر أوشفتز ببولندا(١٨١) أمام هذه المطالب الألمانية لم تكن فيشي تملك

سوى المساومة؛ فقد كان لاڤال يدرك احتياج الألمان لفرنسا كشريك فى الحملة ضد البلاشفة،وكانوا فى أمس الحاجة لأفراد الشـــرطة الفرنســـية، والعضـــلة الإداريـــة الفرنسية، مع ضرورة تقليص التواجد الألمانى فى فرنسا فى مقابل تزايـــد متطلبـــات الجبهة الشرقية، وتركيز المجهود الحربي فى روسيا السوڤيتية، فقـــام لاڤال بالمســـاومة للتوصل إلى صفقة مع الألمان يستطيع عن طريقها تحقيق أهداف فرنسية مهمة مثـــل عودة مليون ونصف مليون من أسرى الحرب الفرنسيين المحتجزين فى ألمانيا، وتحسين إمدادات الغذاء والوقود، وإلغاء خط ترسيم الحدود المعرقل والمغلق أمام الفرنســـيين بين المنطقتين، إعادة الحكم الذاتي والإداري الفرنسى إلى المنطقـــة المحتلـــة، لتصـــبح حكومة فيشي هى السيد المهيمن على البيت الفرنسي.

وعلى الجانب الآخر اعتقد الألمان أن لاڤال سوف ينفذ سياسة الحل النـــهائي، ويقوم بالطرد الشامل لكل اليهود من فرنسا بما فى ذلك المواطنين الفرنسيين، إذا ما رأى انه يستطيع تأمين مصالح ومزايا سياسية واقتصادية لباقى أبناء الشعب الفرنسي من غير اليهود[١٨٢]؛ حيث أعلن لاڤال لممثلي هيئات الإعانة الدولية مثل منـــدوب لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكيين (الكـــويكرزQuakers) فى وقـــت لاحـــق فى ٦ أغسطس ١٩٤٢ أن اليهود والأجانب يمثلون بشكل دائم مشـــكلة لفرنســـا وأن الحكومة الفرنسية سعيدة لأن التغيير الذى طرأ على الموقف الألماني تجـــاههم يعطـــي لفرنسا الفرصة للتخلص منهم، وبالفعل لم يجد الألمان صعوبة فى الحصول على موافقة لاڤال على ترحيل اليهود والأجانب لأن فيشي أرادت للتخلص منـــهم[١٨٣]، وبـــدا الأمر كما لو أن الألمان ببساطة سيستردون "يهودهم" من جديد، الذين ألقوا بهـــم عبر خط ترسيم الحدود إلى منطقه فيشي، وبالفعل وافق بيتان ولاڤال في ٤ يوليـــو، كخطوة مبدئية، على ترحيل جميع اليهود الأجانب وعديمي الجنسية، وهؤلاء بالأساس

كانوا من المواطنين الألمان أو مواطني البلدان التي احتلتها ألمانيا وقام هتلر بحرمانهم من جنسياتهم بمقتضى مرسوم أصدره فى أوائل عام ١٩٤٢ وبالتالى أصبحوا بلا جنسية[١٨٤] على أية حال وافق مسئولو فيشي على ذلك على أساس أنه سيتم ترحيل هؤلاء اليهود إلى بولندا حيث ستقام دولة يهودية من أجلهم[١٨٥].؛ وبدا واضحاً أن لاڤال أراد التخلص أولا من اليهود عديمي الجنسية واليهود الأجانب غير المتمتعين بحماية دولة ما، معتقداً أن ذلك سوف يرضي الألمان، إلا أنه بدا لاحقاً تصميم الألمان على أن تشمل عمليات الترحيل جميع اليهود بما في ذلك ذوي الجنسية الفرنسية.

وقد عارض بيتان في سبتمبر ترحيل اليهود الفرنسيين، فقام قائد الشرطة ووحدات النخبة (الإس إس) في فرنسا بإطلاع هيملر في ألمانيا على الموقف، وقد تراجع هيملر عن قراره الخاص بترحيل اليهود الفرنسيين والأجانب على السواء، ووافق على أنه "في الوقت الراهن لن يتم ترحيل أي يهودي فرنسي". وقد رأت سلطات فيشي، وفقاً لرواية ڤالا، أن ذلك بمثابة الحل الأفضل لمنع حدوث ما هو أسوأ، حيث رأى لاڤال أن من واجبه إعطاء الأولوية في دفاعه للمواطنين الفرنسيين، فعرض ترحيل اليهود الأجانب المحتجزين في المنطقة الجنوبية منذ عام ١٩٣٩ في مقابل الحصول على سلام نسبي لليهود الفرنسيين وعدم التعرض لـ ٧٥ ألف يهودي فرنسي يعيشون في المنطقة الشمالية المحتلة[١٨٦].

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٤٢ تقرر طرد جميع اليهود المقيمين في فرنسا غير المحتلة، الذين أقاموا في فرنسا منذ أول يناير ١٩٣٦ فيما عدا الفئات التالية: الأشخاص فوق سن الستين وزوجاتهم (بغض النظر عن السن)، الأطفال دون الثامنة عشر من العمر في حالة وجود من يرافقهم من الأقارب، قدامى المحاربين المقعدين وزوجات أسرى الحرب، الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي أو في جيش من جيوش

الحلفاء السابقين، لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وكذلك زوجاتهم وأمهاتهم وآبـــاؤهم وأطفالهم والنساء الحوامل، أباء الأطفال دون سن الخامسة وأطفالهم دون سن الثامنة عشر، العمال الأجانب الذين سيؤدي تركهم لأعمالهم لإحداث خلـــل خطـــير في الاقتصاد الوطني والأجانب البارزون المعروفون بأعمالهم الفنية أو الأدبية أو العلميـــة الذين قدموا خدمات للبلاد، والأجانب الذين لهم مصالح تحميهـــا قنصـــليات دول محايدة[١٨٧].

ومن أجل تنفيذ عمليات الترحيل المخطط لها، أوقفت السلطات الفرنسية منح تأشيرات الخروج في أغسطس، كما قامت بإلغاء جميع تأشيرات الدخول التي منحت لليهود عديمي الجنسية القادمين من الدول التي احتلتها ألمانيا، ومع ذلك كانت أعداد هؤلاء المزمع ترحيلهم من الأجانب الذين دخلوا فرنسا منذ يناير ١٩٣٦ غير كافية لتلبية الحصة الألمانية المفروضة علي فرنسا، ومن أجل إستيفاء هذه الحصة صـــدرت التعليمات من فيشي أن يتم تجاهل حدود السن، وبمقتضى قانون صدر في ١٤ مـــايو ١٩٤٢ حُرم هؤلاء المبعدين من جنسيتهم الفرنسية كما أصدر لاڤال مرسوماً في ٢٧ يونيو ١٩٤٢ يقضي بعدم اعتبار اليهود المتجنسين منذ ١٩٢٧، وعددهم حـــوالي ١٠٠ ألف، مواطنين فرنسيين[١٨٨].

قام الألمان في المنطقة المحتلة بالتعاون مع الشرطة الفرنسية بحملة اعتقالات واسعة في ليلة ١٦ –١٧يونيو ١٩٤٢عرفت بليلة القديس بارثلميو العصر الحديث أوبحملة فيلودروم ديفيرVélodrome d'Hiver، حيث تمت عمليات مداهمة واسعة لليهود في باريس، بهدف إعتقال ٢٥ ألف يهودي أجنبي، ولكن مع انتشار الخبر تمكن عدد كبير ممن شملتهم القوائم من الاختباء، فتم اعتقال ١٥ ألف يهودي فقط من الرجال والنساء والاطفال والمسنين، أرسلوا الي مضمار فيلودروم ديفر

الرياضي تمهيداً لنقلهم إلى معسكرات درانسي وبتفييه وبون –لا– رولان، وسُمح للصليب الأحمر، وهيئات الإغاثة بتقديم المساعدات لهم(١٨٩).

ونتيجة لتكدس هذه الأعداد، ونقص الخدمات الطبية انتشر وباء الدفتيريا والحمى القرمزية، الذي تفشى فيما بعد في المعسكرات التى نقلوا إليها، كما تم هناك فصل الآباء والأمهات عن الأطفال أقل من ١٢ عاماً، وقد حاول الاتحاد العام ليهود فرنسا الحصول على إذن من السلطات لوضع هؤلاء الأطفال إما في دور للأيتام أو مع عائلات يهودية إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، حيث أمر لاڤال بتجميع هؤلاء الأطفال وترحيلهم مع ذويهم حتى لا تحدث كارثة اجتماعية خطيرة نتيجة وجود هؤلاء الأطفال في فرنسا بعد ترحيل ذويهم، ولم يوافق الألمان على ترحيل هؤلاء الأطفال إلا في ٣١ يوليو ١٩٤٢، حيث تم ترحيل ٣٥٠٠ طفل من المعسكرات الفرنسية في ٣١ أغسطس إلى أوشفتز في شكل مجموعات تكونت كل مجموعة من ٥٠٠ طفل رافقت كل عشر أطفال سيدة لتتولى رعايتهم(١٩٠).

ومع حلول نوفمبر ١٩٤٢ بدأت قوات الحلفاء في عمليات إنزال على أراضي الشمال الأفريقي وهنا قام الألمان بضربة خاطفة بإحتلال فرنسا الفيشية ليختفي خط ترسيم الحدود، كل هذه الظروف جعلت من عمليات تركيز اليهود وترحيلهم من المنطقتين من الناحية النظرية أسهل بكثير على القوات الألمانية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك من الناحية العملية، ذلك أن الفرص التي أكتسبها هذا التحرك قوبلت بمجموعة من العراقيل الجديدة كان أهمها العامل الجغرافي، حيث أن قوات الشرطة ووحدات النخبة الألمانية انتشرت في أنحاء المنطقة المحتلة القديمة وأصبح أمامها آنذاك عشرات الآلآف من الأميال المربعة الإضافية التي يجب عليها أن تغطيها، وكذلك كان هناك عائق أخر تمثل في المعارضة الايطالية في منطقة الرون؛ حيث اتخذ

اليهود من منطقة الاحتلال الإيطالية، في جنوب شرق فرنسا، ملاذا لهم. أما العقبة الثالثة، وربما كانت هي الأكثر أهمية، فهي إدراك فيشي أن المانيا على وشك أن تخسر الحرب، ورغمذلك واصل الألمان عمليات الاعتقال في المنطقتين والتي تمت على شكل موجات مدعومة من الشرطة الفرنسية، أهمها ما تم بعد هدم ميناء مرسيليا في يناير١٩٤٣واستمرت حتى تحرير فرنسا[١٩١].

بدا واضحاً أنه هناك فرق بين الرؤية النازية ورؤية فيشي للمشكلة اليهودية، فبينما ركزت النازية على أن اليهود عنصر منحط يجب اجتثاثه من الأرض، فإن قادة فيشي ركزوا على الجانب الثقافي من المسألة اليهودية، وهو أن اليهود جماعة غير قابلة للاندماج أو الانسجام مع الثقافة والمجتمع الفرنسي، ويجب على فيشي أن تقوم بطرد هؤلاء اليهود والأجانب فقط لجعل فرنسا أمة نقية، وتطهير المجتمع من جميع المؤثرات التي اعتبرتها مناقضة للروح الفرنسية الأصلية، أما اليهود فرنسيو المولد، فعليها فقط أن تحرمهم من بعض حقوقهم، وتجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية، وتأكيد تدني مكانتهم مقارنة بالمواطنين الفرنسيين الأصليين من غير اليهود، بزعم أنهم غير قابلين للاستيعاب التام، وأنهم لن يكونوا مخلصين للأمة الفرنسية كالمواطنين الذين ولد أجدادهم على الأراضي الفرنسية، ورأي مسئولو فيشي أن الجهود المخلصة لتحقيق الاستيعاب الثقافي هي الأجدر بالاهتمام، وأن اليهود الغرباء هم الأشد خطراً وعلى فيشي "أن تستخدم مشرط الجراح، بدلاً من بلطة القصاب"، على حد تعبير قالا، أما النازيون، وعلى رأسهم هتلر وهيملر، فقد رأوا أن اليهود الأكثر اندماجا هم الأشد خطرا نظراً لكونهم غير ظاهرين وأكثر قدرة على التخفي والتلون، ونظروا لليهود جميعاً بغض النظر عن جنسياتهم على أنهم يمثلون خطراً يجب القضاء عليه[١٩٢].

وبشكل عام لم يكن هدف فيشي ببساطة قتل اليهود، ولكن تهجير الأجانب منهم من الأراضي الفرنسية إلى خارجها، أي عودتهم إلى حيث أتوا، وعلى الرغم من استمرار الضغوط الألمانية وازدياد حدتها، فقد حاولت فيشي أن تحافظ على حصر عملية مناهضة اليهود في أطُر محددة، لم تصل إلى حد التخلص الجذري منهم، ولكنها اضطرت كما رأينا عام ١٩٤٢ إلى التقهقر لخط الدفاع الثاني، فتم التخلي عن اليهود الأجانب وبذلت جهوداً كبيرة لحماية اليهود الفرنسيين، وحالفها النجاح في تطبيق هذه الاستراتيجية إلى حد ما نظرا لحاجة الألمان الماسة إلى العون الفرنسي في إدارة شئون الأراضي الفرنسية المحتلة، ولرغبة فيشي في انتزاع أكبر قدر من الحكم الذاتي من السلطات الألمانية وضمان مكانة لفرنسا في أوربا الجديدة تحت الزعامة النازية، أبدت فيشي حسن نواياها في أكثر المشاريع المحببة إلى الفهرر، ألا وهى اضطهاد اليهود، ولكن هذا التعاون بدا في نهاية المطاف دلالة على الضعف الفرنسي لا القوة، وليس من قبيل المصادفة أن ترفض فيشي، وللمرة الأولى الإمتثال للأوامر الألمانية بخصوص اليهود، في منتصف عام ١٩٤٣ عندما بدا واضحاً للجميع أن هذا السعي نحو الحكم الذاتي كان ضرباً من الخيال.

حدث ذلك عندما طالب الألمان فيشي في مايو ١٩٤٣، بناء على خطة وضعها المفوض العام دي بيليبوا، الذي أعد مسودة قانون شهير يقضي بسحب الجنسية الفرنسية من جميع اليهود الذين تم تجنيسهم منذ ١٠أغسطس ١٩٢٧، وقد حاول الألمان فرض تنفيذ هذا المشروع ونزع الجنسية عن حوالي ٥٠ ألف يهودي آخرين ليصبحوا مؤهلين للترحيل، وبعد أن لاڤال ماطل لكسب الوقت، أجُبر في النهاية على التوقيع على مسودة القانون بضغوط ألمانية، وكذلك ضغوط مندي بيليبوا عندما هاجم الأخير لاڤال مباشرة في مؤتمر صحفي عقد في باريس في يونيو

١٩٤٣، وقال إن لاڤال يعرقل برنامجه الخاص باليهود وطالب بضرورة ارتداء اليهود في المنطقة غير المحتلة النجمة الصفراء، وهو ما رفضه لاڤال، ولكنه لم يستطع التسويف في توقيع المرسوم المقترح بتزع الجنسية فوقع عليه هو ووزير العدل جابولد Gabolde[١٩٣].

وعلى الرغم من الحماس الذي أبدته فيشي في اعتقال اليهود الأجانب وترحيلهم من فرنسا، إلا أن بعض التردد والمعارضة أحاط بمسألة ترحيل اليهود الفرنسيين، ربما بدافع نزعة إنسانية خاصة أو وطنية لدى مسئولي فيشي أو بدافع الخوف من انتشار سخط على نطاق واسع إذا ما نفذت تدابير الترحيل بحق هؤلاء اليهود الذين كانت هويتهم الفرنسية معروفة للكثيرين، جاء ذلك في وقت لم يكن بمقدور فيشي أن تدخل في مواجهة مع الألمان لإنقاذ اليهود خشية من ردود أفعال ألمانية أشد ايذاءً، ولكن لاڤال التقط آنذاك إشارات تؤكد أن هناك اختلافاً بين موقف السلطات الإيطالية في فرنسا تجاه اليهود، والأوامر الألمانية القادمة من برلين بهذا الشأن، وأن هناك مفاوضات تجرى بين روما وبرلين للوصول إلى اتفاق لتوحيد سياساتهما في هذا الشأن، مما كان يعني أنه سيكسب مزيداً من الوقت للمراوغة، هنا أصبح من الصعب على الألمان مطالبة فرنسا بتطبيق إجراءات ضد اليهود في الوقت الذي كان فيه لشركاء المحور أراءً غير مواتية حول كيفية تطبيق الإجراءات ذاتها، بل إن الإيطاليين ضربوا عرض الحائط بالمطالب الألمانية الخاصة باليهود، ورغبة من الألمان في عدم فقدان الإيطاليين كحلفاء لمجرد الاختلاف بشأن مسألة ثانوية مثل المسألة اليهودية تغاضوا عن ذلك، وهنا وجد لاڤال في هذا التناقض فرصة ذهبية أراد أن يقتنصها ويستفيد منها[١٩٤].

وعلى هذا فعندما طالب كنوخن في أغسطس بتعزيزات إضافية بلغت ٢٥٠ رجل من الشرطة الفرنسية بهدف القيام بعمليات الاعتقال الجماعية لهؤلاء الذين ستنزع عنهم الجنسية الفرنسية فجأة في نفس يوم إعلان المرسوم، هنا أكد لاڤال للألمان أنه لا يمكنه أن يعرض نفسه لمسئولية إصدار مراسيم خاصة بتسليم اليهود الفرنسيين للألمان، كما أصدر قراراً وزارياً بعدم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، وفي ١٤ أغسطس ١٩٤٣ قابل لاڤال هاينز روتكه Heinz Rothke، الذي خلف دانيكر كرئيس لدائرة الشئون اليهودية، لمناقشة المسألة، وأكد لاڤال أنه لم يكن يتخيل أن الألمان يخططون للقبض على اليهود الذي ستنزع عنهم الجنسية بشكل جماعي، وأن قانوناً خطيراً مثل هذا من الضروري أن يوافق عليه أولاً المارشال بيتان، لأنه هو من له الحق وحده في حرمان أي مواطن فرنسي من جنسيته، وأنه يجب أن يتم تعليق العمل بهذا القانون بعد إصداره لمدة ثلاثة أشهر لتعطى الفرصة لليهود فرادى للإستئناف أمام القضاء[١٩٥].

وفي أكتوبر أعلن المارشال رفضه لإقرار أي تدابير جماعية لنزع الجنسية عن اليهود، وقال إنه يوافق فقط على إصدار عقوبات فردية فقط، إذا ما قام الشخص المعني بخرق القوانين الفرنسية، كان إعلان بيتان هذا بمثابة وأد لهذا القانون، ولو أن هذا القانون قد تم تطبيقه لكان من شأنه أن يضع عشرات الآلآف من اليهود الفرنسيين تحت أنياب النازيين[١٩٦].

بدأت خطط الترحيل الطموحة تنهار مع تجنيد الألمان للفرنسيين للعمل في ألمانيا وتزايد المقاومة الفرنسية في مواجهة اشتداد وطأة الاحتلال، كما اختبأ الآلآف من عديمي الجنسية، وفرآلاف آخرون إلى منطقة الاحتلال الإيطالية في الريفييرا الفرنسية Côte d' Azur، حيث أصبح اليهود هناك أمنين مهما كانت جنسيتهم أو

أصلهم، وفي صيف عام ١٩٤٣ عندما أصبحت ألمانيا أرضاً بلا يهود، كان الحلفاء قد هبطوا للتو على أرض صقلية، وفي أبريل ١٩٤٤ أي قبل شهرين من تحرير فرنسا كان هناك ٢٥٠ ألف يهودي لم يمسسهم سوء يعيشون على الأراضي الفرنسية[١٩٧].

وقد بلغت أعداد المبعدين اليهود عند تحرير فرنسا حوالي ٧٥ ألفاً من أصل ٣٣٠ ألف يهودي كانوا يعيشون في فرنسا عشية اندلاع الحرب، وثلث هؤلاء المبعدين تم ترحيلهم من المنطقة الشمالية، ونصفهم اعتقلوا في باريس، وبالنظر إلى توزيع السكان اليهود في وقت بدء الترحيلات، فإن الأرقام تشير إلى أن اليهود في الشمال كانوا أكثر عرضة لخطر الاعتقال من هؤلاء الذين كانوا في الجنوب؛ وكان ما لا يقل عن ثلثي المبعدين أشخاص مولودين خارج فرنسا ولا يحملون الجنسية الفرنسية، أما الثلث الباقي فكان يتألف من أطفال فرنسيي المولد، أبناء ليهود أجانب أو عديمي الجنسية أو فرنسيين متجنسين، وقلة من المواطنين الفرنسيين الأصليين، وكانت أعداد الرجال تفوق أعداد النساء بنسبة ٤: ٣، ولم يتم ترحيل كبار السن فوق ٥٩ عام إلا في عام ١٩٤٣، ومثلّ الأطفال دون سن الثالثة عشرة على أقصى تقدير ٩% من المبعدين، وكانت الوجهة الرئيسة لهولاء المُرحلين هى معسكر أوشفتزالذي استقبل وحده ٦٩ ألفاً، بينما استقبل معسكر لوبلين Lublin ٢٠٠٠ أيضاً، أما كاوناسKaunasفقد استقبل حوالي الألف، واستقبل معسكرا بوخنفالد Buchenwald وبيرجن– بيلزن Bergen – Belsen عدة مئات[١٩٨].

ومقارنة بدول أوروبا الأخرى التي احتلها النازيون تعتبر فرنسا أقلهم عدداً من حيث نسبة اليهود المبعدين، حيث وصلت نسبة هؤلاء في بولندا مثلا إلى ٩٠%[١٩٩]، ويلاحظ أن الألمان لم يميزوا بين اليهود الأجانب واليهود الفرنسيين في اعتقالاتهم، في حين أن عمليات الاعتقال التي نفذتها فيشي ركزت على اليهود

الأجانب، وأن فيشي حاولت حماية اليهود الفرنسيين، هنا يطفو على السطح تساؤل منطقي عن ردود أفعال اليهود أنفسهم تجاه ما حدث لبني جلدتهم وموقف الرأي العام الفرنسي إزاء ما حدث بكل فئاته بما في ذلك موقف النخبة الدينية المسيحية.

موقف يهود فرنسا من القوانين المناهضة لليهود:

اتسم المجتمع اليهودي في فرنسا بعدم التجانس- كما ذُكر سلفا- حيث تألف من يهود مولودين في فرنسا، ويهود أجانب لاجئين من أوروبا الشرقية، وكانت نظرة كل فئة من هاتين الفئتين إزاء هذه الأحداث مختلفة، فبينما نظر اليهود الفرنسيون إلى دولة فيشي على أنها الدولة التى تعاونت مع الألمان، وطبقت النظام الجديد وشعروا بالمرارة مما تعرضوا له، فإن اليهود الأجانب الذين لم يكونوا فيما قبل ذلك جزءا من النسيج الاجتماعي، لم تراودهم نفس المشاعر، وكانت لديهم حياة اجتماعية أكثر ديناميكية في كثير من مناحي الحياة، وكان هؤلاء أكثر ميلاً للانخراط في العمل السري ومحاولة الفرار، مما نتج عنه، ولو جزئياً، تعرضهم لخطر أكبر من غيرهم[٢٠٠].

وبناءً على ذلك فعندما طرحت السلطات الألمانية أول القوانين الخاصة باليهود في فرنسا المحتلة كانت ردود أفعال اليهود الفرنسيين مختلفة تماماً عن ردود أفعال اليهود الأجانب، ففي الوقت الذي التزم فيه اليهود الفرنسيون بهذه القوانين، فإنهم ظلوا يأملون لفترة طويلة في أن تحميهم حكومتهم، مثلهم في ذلك مثل أي مواطن فرنسي، من تلك التدابير التي فرضها المحتل الألماني، أما اليهود الأجانب فقد افترضوا ببساطة أن هذه التدابير سوف تزداد شدة مع الأيام، وكان موقفهم هذا نابعاً من أن عشرات الآلآف منهم كانوا بالفعل داخل معسكرات الاعتقال[٢٠١]. ويعكس هذا التباين في الموقفين أمراً مهماً وهو أنه باستثناء الديانة المشتركة بين هؤلاء اليهود، لم

تكن هناك كثير من القواسم المشتركة في الواقع بين هذين المجتمعين اليهوديين المختلفين.

أما عن السلك الحاخامي في فيشي بقيادة الحاخام الأكبر لفرنسا أشعيا شوارتز، فقد تعهد حتى بعد إصدار قوانين ١٦ أغسطس و١٠سبتمبر و٤ أكتوبر ١٩٤٠ بدعم المارشال بيتان والدولة الفرنسية، بل وأرسل رسائل تعبر عن ولاء الحاخامات للمارشال، حتى أنهم وصفوا بيتان بأنه الرجل الذي "وضعت فرنسا على كاهله أحزانها وعلقت عليه آمالها"، وأكدت الهيئة الحاخامية للحكومة أنها ستحث"المؤمنين على خدمة الوطن"[٢٠٢].

نتيجة لتأكيد فيشي على التمييز بين اليهود الفرنسيين وغيرهم من الأجانب، فإنه ترتب على ذلك غض الطرف أو عدم اعتراض ممثلي اليهود الفرنسيين على المعاملة التى عومل بها اليهود اللاجئون، وكان أول دليل على ذلك البيان الذي أصدره الحاخام جاك هيلبرونر في نوفمبر ١٩٤٠ العضو السابق في مجلس الدولة، والقائم بأعمال رئيس الكنيس المركزي آنذاك في باريس الذي برر فيه إصدار قانون ٣ أكتوبربقوله: "إن هدف الحكومة ليس الانخراط في السياسة العنصرية، ولكن الهدف هو إزاحة العناصر الأجنبية التي لم تنصهر في الروح الوطنية، وفي الحياة العامة، إن ردود الأفعال تجاه غزو الأجانب لفرنسا في فترة ما قبل الحرب، تم التعبير عنه بعداء مفهوم لليهود، هذا العداء الذي أصبح من ضحاياه اليوم عائلات أقامت لعهود طويلة في فرنسا، لقد أوضح تشريع أكتوبر أصول المشكلة وكذلك سلسة القوانين التي صدرت منذ يوليو، وكلها كانت موجهة ضد الأجانب، ويجب فهمها من هذه الزاوية"، لقد كان موقف هيلبرونر مهما جداً في هذا السياق لأنه كان يتولى رئاسة الكنيس المركزي اليهودي ووجهة نظره لم تكن فريدة من نوعها، حيث احتج كثير

من حاخامات اليهود الأصليين على معاملتهم كغرباء، وفي الوقت نفسه رفضوا إلزام أنفسهم أدبياً وسياسياً بالدفاع عن اليهود الأجانب، كما أنهم دعوا إلى حل المشكلة اليهودية، ولكنهم أصروا في الوقت ذاتة على ألا يمس هذا الحل اليهود الأصليين[٢٠٣] وتثبت كلمات هيلبرونر بما لا يدع مجالا للشك أن التمييز بين اليهود الأجانب والمجنسين حديثاً من ناحية واليهود الفرنسين الأصليين كان من صنع زعامات اليهود الفرنسين أنفسهم، وبدوا كما لو كانت كلماتهم أصداء أصوات لتصريحات مسئولي فيشي.

على أية حال تقبل اليهود الفرنسيون إجراءات فيشي وقوانينها على مضض، واعتبروها إملاء من المحتل؛ حيث طالب هيلبرونر أعضاء الكنيس المركزي في اجتماعهم في ٢ ديسمبر ١٩٤٠ بتقديم التضحيات وأن يقبلوا في صمت الضربات الموجهة إليهم، دون أن يفعلوا أي شئ يضر بالمهمة الوطنية المنوط بها رئيس الدولة في مواجهة هزيمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ فرنسا، وكان هيلبرونر صديقاً شخصياً لبيتان، حيث خدم تحت قيادته أثناء الحرب العالمية الأولى، وأكد له المارشال خلال لقاء جمعهما أن هذا القانون فرض فرضاً على فرنسا مع الشروط السرية لاتفاق الهدنة، كما أنه دُفِع إلى ذلك دفعاً من قبل بعض المتعصبين في حكومته وعلى رأسهم رافاييل ألبير، وأن حكومته سوف تطبق الاستثناءات بأقصى قدر من السخاء[٢٠٤]. وقد حرص اليهود آنذاك على إظهار أنفسهم في صورة الضحية التى تقدم نفسها كقربان للمجتمع.

وقد أثارت قضية ردوود أفعال اليهود في فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية جدلاً واسعاً إلى أن خلص معظم المراقبين إلى عدم وجود مقاومة من جانب اليهود، وأن ما يؤكد ذلك هو حقيقةأن فرنسا قد تحررت في الأساس على يد جيوش الحلفاء،

ولم يشارك من شعبها في عمليات تحريرها سوى ٢% من جملة السكان، وهم الذين شاركوا في عمليات المقاومة[٢٠٥]، كما يؤكد ذلك أنه في أعقاب إصدار قانون يونيو ١٩٤١ اجتمع أعضاء الكنيس المركزي في ١٦يونيو، وانقسموا في الرأي إزاء ما يجب عليهم فعله أمام هذا القانون، وفي النهاية أجمل هيلبرونر النقاش بقوله "إن ما يجب فعله اليوم هو التعاون مع القانون الذي نشعر أنه مهين وقمئ، وكما قال الرومان: قد يكون القانون فاسداً، ولكنه القانون، ويجب علينا أن ننحنى أمام قانون بلادنا"، ويبدو أن السبب في تلك السلبية هو الأمل الذى علقه اليهود الفرنسيون على فيشي في حمايتهم، وأن بيتان سوف ينفذ وعوده بتطبيق الاستثناءات المذكورة في القانون بأقصى قدر من السخاء[٢٠٦].

وعندما وصلت شائعات عن عمليات ترحيل وشيكة لعشرة الآف يهودي أجنبي دخلوا فرنسا بعد أول يناير ١٩٣٦ إلى مدير الاتحاد العام في فيشي في ٢٨يوليو ١٩٤٢، ، فشلت الزعامات اليهودية هناك في اتخاذ أي قرار جماعي، بل تفرق أعضاء المجلس الإداري للفرع الجنوبي للاتحاد في مدن الجنوب، وقال لامبرت مدير الاتحاد في ٢ أغسطس لهيلبرونر أنه "إذا ما أراد لاڤال مقابلتي فعليه فحسب أن يتصل بي، ومن فضلك أخبره أنني ابتداءً من ٨ أغسطس وحتى بداية سبتمبر سأذهب في عطلة ولا يمكن لشئ في العالم أن يجبرنى على العودة منها"[٢٠٧].

يمكن القول إن المقاومة اليهودية حتى ذلك الوقت لم تخرج عن نطاق المقاومة السلبية التى تمثلت في الاحتجاجات لدى مسئولي فيشي من خلال الكنيس المركزي وعدد من الحاخامات على القوانين المناهضة لليهود، كما أنها أتخذت صوراً أخرى مثل تزوير شهادات المعمودية أو بطاقات هوية أوبطاقات التموينية أو وثائق هجرة، ومثل هذه الأعمال كانت تتطلب تعاطفاً من غير اليهود، كما صدرت عدة صحف

معارضة يهودية سرية في الجنوب مثل" كلماتنا "Notre parôle و"صوتنا" Notre vôix صدرت بالفرنسية فضلاً عن صحف يديشية [٢٠٨]، ولم تتخذ المقاومة اليهودية للتدابير النازية شكلاً قوياً إلا بحلول صيف عام ١٩٤٣ بعد انتفاضة "جيتو وارسو" التى قام بها اليهود في بولندا، وأصبحت مثالا يحتذى من قبل اليهود الأوروبيين، فدعت "أصواتنا" اليهود إلى مقاومة فعالة، بكل الوسائل الممكنة لمن اعتبرتهم خونة من أعضاء الاتحاد العام ليهود فرنسا، وضد الترحيل إلى الشرق، فشرع اليهود في أعمال تخريب واغتيالات للجنود الألمان، وهجمات على دور السينما التى كانوا يرتادونها، وفي ذلك الوقت ومع ازدياد زخم الاحتجاجات عام ١٩٤٣على ترحيل اليهود وسوء أوضاعهم في معسكر درانسي، قامت السلطات الألمانية بحملة اعتقالات لزعامات اليهود، وكان من بينهم رايمون راؤول لامبرت مدير الاتحاد العام لليهود الذى اعتُقِل في مكتبه، كما تم اعتقال هيلبرونروزوجته ثم ترحيلهما إلى أوشفتز في ٢٠ نوفمبر، حيث لقي حتفه هناك[٢٠٩].

بدا واضحاً أن هذه الاحتجاجات كانت غير مؤثرة وغير مجدية، وعلاوة على ذلك أنكرت الحكومة اتباعها لسياسات معادية لليهود، وقدمت حججاً لتبريرها. وأكدت أنه لا توجد معاداة للسامية في فرنسا، وأنها ببساطة تطبق قوانين تصب في مصلحة الدولة، ومضت فيشي قدماً في تنفيذ برنامجها اللاسامي. كانت تلك ردود أفعال اليهود إزاء قوانين فيشي، فما هى ردود أفعال النخبة الدينية المسيحية إزاء هذه القوانين وهل اختلفت مواقف رجال الكنيسة الكاثوليكية عن رجال الكنيسة البروتستاتية؟

مواقف رجال الدين المسيحي في فرنسا من القوانين:-

بدت التغيرات التى حدثت على الساحة السياسية في صيف عام ١٩٤٠. وكأنها تقدم على طبق من ذهب للكنيسة الكاثوليكية، التى ينضوى تحت لوائها الديني معظم الفرنسيين، فرصة للخلاص أو الميلاد الجديد، فبعد عقود طويلة من طغيان العلمانية، وتراجع الدعم الرسمي للكنيسة ودعم قيمها الروحية، والتصاعد، بالتزامن مع ذلك، لصور العداء العنيف للدين على يد أحزاب وجماعات سياسية كان أبرزها الجبهة الشعبية، جاء المارشال بيتان ليبعث الأمل لهذه الكنيسة باحترام هيبة الكهنوت، واحترام القيم الدينية التقليدية كركن ركين في الثورة الوطنية، ثم توالت عطايا فيشي وأياديها البيضاء على الكنيسة، فلم يكن يخلو احتفال عام من المظاهر الدينية، كما لم تكن خطب المارشال تخلو من ايماءات ورموزدينية مسيحية لم تكن تخطئها عين، وفضلاً عن ذلك فقد عادت الدروس الدينية إلى الفصول الدراسية بمقتضى مرسوم صدر في ٣سبتمبر ١٩٤٠ يقضي بإلغاء قانون ١٩٠١ الذي حظر تدريس التعاليم الدينية في المدارس، كما عاد الصليب إلى قاعات الدراسة، وقدمت الدولة مساعدات مالية للتعليم الديني، وعادت بعض ممتلكات الكنائس التي لم يكن قد تم بيعها منذ انفصال الكنيسة عن الدولة، وكلها كانت ايماءات حظيت بترحيب الكنيسة[٢١٠]، وبشكل عام ساد اعتقاد بين صفوف رجال الكنيسة بأن النظام القائم في فرنسا آنذاك يقدم فرصة فريدة من نوعها لاستئناف الكنيسة لسموها داخل المجتمع الفرنسي، واستعادة حقوقها التى سلبت منها في ظل الجمهورية، فرحبوا بالدولة الجديدة التي بدت ذات طابع مسيحي.

لكل ذلك لم تتخذ الكنيسة الكاثوليكية موقفاً معلنا إزاء المشكلة اليهودية طيلة التسعة أشهر الأولى من عمر نظام فيشي، وعلى الرغم من علم رجال الدين

الكاثوليك بأن فيشي تقوم بإعداد قوانين تخص اليهود فأنها لم تتحرك، اتضح ذلك خلال اجتماع لرؤساء الأساقفة في منطقة فيشي في ٣١ أغسطس ١٩٤٠، حيث جاء في محضر جلسة النقاش التي سجلت وقائع هذا الاجتماع ما يلي:- "لا شك في أنه سيتم اتخاذ تدابير قاسية ضد اليهود، وعلى الرغم من حقيقة وجود مجتمع يهودي دولي يرتبط به جميع اليهود في كل بلدان العالم، وعلى الرغم أيضاً من أنهم ليسوا مجرد أجانب مرحب بهم في بلد ما، فإنهم أشخاص غير مندمجين في المجتمع، وقد تضطر دولة ما إلى اتخاذ إجراءات وقائية ضدهم من أجل الصالح العام". وفي نهاية الاجتماع أكد الأساقفة أنه من المشروع للدولة أن تقيم وضعاً قانونياً خاصاً باليهود، كما فعلت البابوية في روما في الماضي، ولكن يجب أن يكون هذا القانون مستوحى من مبادئ العدالة والاحسان[٢١١].

وعلى الرغم من أن الكنائس الفرنسية سواء الكاثوليكية أو البروتستانية كان لها موقف معادي لمفهوم العرق، وعارضت الاضطهاد العنصري، فبمجرد أن أصبحت البلاد تحت أقدام المحتلين الألمان خشى رجال الكنائس من تحدي النازيين علناً، والتزموا بضبط النفس، وآثر رجالها حماية مصالحهم، والتمتع بالاستقلالية وتحقيق المكاسب، ولكنهم دفعوا الثمن في مقابل ذلك[٢١٢].

لقد انضوت الغالبية العظمى من الشعب الفرنسي خلف بيتان، وردد الناس عبارة مأثورة وهى أنه "يوجد في فرنسا أربعون مليون بيتاني"، ولم يكن من المستغرب أن ينضم سلك الكهنوت إلى جموع الناس في تأييد المارشال باعتباره المنقذ، ففي نوفمبر ١٩٤٠أعلن الكاردينال جيرليه Gerlier رئيس أساقفة ليون والملقب بأسقف بلاد الغال بإسم الكنيسة الفرنسية "أن بيتان هو فرنسا وفرنسا هى بيتان"، أما أسقف مارسيليا جان ديلاي Jean Delay فقد أعلن هو الآخر "أن الله يعمل من خلالك

يا سيادة المارشال لإنقاذ فرنسا"، وألقى عدد من رجال الدين باللائمة على الجمهورية الثالثة في تفشي الانحلال الاخلاقي الذي أدى إلى الهزيمة على حد وصفهم، وبشكل عام رحب رجال الكنيسة بالدولة الجديدة التى بشرت بإحياء الروح المسيحية في فرنسا[٢١٣].

ووصل الأمر ببعض الأساقفة إلى تأييد سياسة التعاون مع الألمان، ذلك أن رئيس أساقفة باريس الكاردينال سوهار Suhard قابل السفيرالألماني في باريس أبتز في ديسمبر ١٩٤٠ وطمأنه على استعداده هو وهيئة الاكليروس الكاثوليكية لممارسة نفوذ لصالح فكرة تعاون فرنسا مع الألمان، وأن الكنيسة أصدرت توجيهاتها لرجال الدين وفقا لذلك، وقد أثنى أبتز على موقف رجال الكنيسة الفرنسية، وقال إنهم على عكس رجال الدين الألمان "يضعون مصالح الأمة فوق مصالح الكنيسة".[٢١٤] وأثناء محاكمة كزاڤييه ڤالا بعد الحرب، أكد أول مفوض عام للشئوون اليهودية في دفاعه عن نفسه أن رجال الإكليروس الكاثوليك أنفسهم لم يطعنوا مطلقاً في التشريعات، وهو ما لا يمكن إنكاره بالفعل، فهل هذا يعني تواطؤ الأساقفة الكاثوليك مع نظام فيشي؟ وهل كان أمام رجال الدين خيار آخر؟

يبدو أنه مع الصدمة التي أصابت الأمة، كان هناك ميل إلى توحيد الصفوف في مواجهة الأزمة، وقد قبل رجال الدين ما ردده رجال الحكومة من أن اليهود كانوا من ضمن الفئات التي وصمت بأنها كانت سبباً في هزيمة فرنسا، فضلاً عما آمن به رجال الدين على مدى سنوات طويلة بأن الشيوعية هي العدو الرئيسي للكنيسة، وأدت مشاركة اليهود في قيادة الثورات والحركات الشيوعية إلى ارتباط اليهود بالشيوعية على اعتبار أن اليهود وكلاء لهذه الايديولوجية[٢١٥]، ولا نستطيع أن نتجاهل المشاعر الدينية المعادية لليهود بين ظهراني المسيحيين، وبالذات الكاثوليك

منهم؛ ودورها في جعلهم أقل حساسية تجاه اضطهاد اليهود، بل حتى غير مبالين بما يحدث لهم.

ومن أشهر من أيد قوانين فيشي من رجال الدين أسقف مارسيليا ديلاي، حيث علق متفائلاً على إصدار قانون ٣أكتوبر ١٩٤٠ قائلاً: "نرى بالفعل اليوم وجه فرنسا الأكثر بهاءً؛ وهي تتعافى مما ألم بها من جروح بسبب الأجانب". أما أسقف جرينوبل Grenoble فقد هنأ المارشال بيتان في خطبة عيد الفصح لعام ١٩٤١، على قمعه للماسونيين، وكذلك "القوة الأخرى التي ألحقت بنا الضرر بنفس القدر، إنهم الأدنياء الذين يمثل اليهود عينة منهم"، أما القس الكاثوليكي إتيان دوبي Etienne Dupy فقد وجه خطاباً للمؤسسات الدينية في تولوز Toulouse أكد فيه أن المصلحة المشتركة لأبناء الأمة، تعلو على مصلحة اليهود وحدهم(٢١٦).

أما رجال الدين البروتستنت فعلى الرغم من أنهم كانوا أكثر تعاطفاً مع اليهود إلا أنهم مالوا هم أيضاً إلى المواءمة مع الألمان ومع سلطات فيشي، فعلى سبيل المثال اعترف رئيس الاتحاد البروتستنتي مارك بونيير Marc Boegner في البداية بوجود مشكلة يهودية خطيرة تواجه الدولة تتمثل في هجرة أعداد هائلة من الأجانب اليهود وغير اليهود إلى فرنسا، بسبب عمليات تجنيس متسرعة وغير مبررة. (٢١٧)، مما يدل على مشاركة عدد من كبار رجال الكنيسة لقادة فيشي في وجهات نظرهم الاجتماعية والسياسية.

وفي الوقت ذاته وجد رجال الكنيسة في صمت رجال الدين اليهود عن معارضة فيشي وقوانينها وامتثالهم لها بالطاعة، ودعوة رعاياهم للامتثال لها، مبرراً تعللوا به وبرروا به عدم معارضتهم لقوانين امتثل لها اليهود أنفسهم بالطاعة(٢١٨)،

كما أن صمت الفاتيكان نفسه، وعدم معارضته العلنية للقوانين كان من أهم الأسباب التي دفعت رجال الدين الكاثوليك لتبني هذا الموقف.

كان البابا بيوس الحادي عشر Pius XI نفسه قد قال عام ١٩٣٨، بعد صمت طويل من جانبه على لوائح نورمبرج، خلال لقائه بالحجاج البلجيك "أُعلن من خلال المسيح، إننا روحياً أحفاد إبراهيم، وإنه من المستحيل للمسيحيين أن يشاركوا في معاداة السامية، إننا روحياً ساميون". وعلى الرغم من ذلك اتخذت البابوية في عهده موقف الحياد السياسي من الأحداث، حتى لا يلحق أي ضرر بمصالح الفاتيكان، ويبدو أن المارشال بيتان شعر بالإحراج من كثرة المناشدات، فقام في ٢أغسطس ١٩٤١ بالتحقق بنفسه من موقف الفاتيكان من القوانين المناهضة لليهود عن طريق سفير فرنسا إلى الكرسي الرسولي وهو ليون بيرار Léon Berard، وقد رد السفير بعرض مفصل من كتابات القديس توما الإكويني التي أوصى فيها بضرورة منع اليهود من شغل المناصب الكبرى والحد من ممارستهم للمهن، وقال إن اللوائح الخاصة بفرض لباس خاص باليهود ليست بدعة جديدة بالنسبة للكنيسة، وأنه في ضوء تلك السياسات التقليدية "أكدت لي شخصية مرموقة في الفاتيكان أنه ليس لدى الكرسي الرسولي نية في الدخول في جدال أو صراع معنا حول التشريع الخاص باليهود"، ولكنه أعرب في الوقت ذاته عن رغبة الفاتيكان في عدم سن أية أحكام تتعلق بمنع الزواج المختلط وضرورة مراعاة مبادئ العدل والإحسان في تصفية المؤسسات التجارية التي يمتلكها اليهود[٢١٩].

وفي رسالة عيد الميلاد عام ١٩٤٢ قال البابا بيوس الثاني عشر "إن مئات الآلآف من البشر، بسبب عرقهم فقط يحكم عليهم بالموت أو الانقراض التدريجي"، ولكنه لم يذكر اليهود صراحة، ويبدو من ذلك أن فيشي حتى ذلك الوقت لم تكن قد

تجاوزت الخطوط الحمراء مع الفاتيكان فيما يتعلق باليهود، ويبدو أن الفاتيكان كان يركز بطبيعة الحال على أمور أكثر أهمية من مصير اليهود، مثل تدعيم دور الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية في المجتمع، والتعليم الكاثوليكي، وأن الدفاع الصريح عن اليهود قد يعرض ما حققته هذه الكنيسة في هذا المضمار من نجاحات للخطر، ففضلت أن تتبنى موقف الحياد والدليل على ذلك أنها لم تصدر قراراً واحداً بالحرمان أو حتى تهدد بذلك ضد المتورطين في هذه الأعمال[٢٢٠].

ويمكن القول إن هيئة الكهنوت في الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية لم تبد اعتراضاً علنياً واحداً صريحاً على معاملة فيشي لليهود قبل عمليات الترحيل الجماعي في صيف عام ١٩٤٢، وعندما بدأت هذه الترحيلات لم يقم سوى ستة أساقفة من أصل ٧٦ أسقفاً بالمجاهرة بمعارضة فيشي في هذا الشأن، وعلى الرغم من أن هناك الآف من أرواح اليهود أنقذت على يد أفراد ورجال دين مسيحيين فإن الصمت واللامبالاة كانا هما القاعدة خلال العامين الأولين من حكم فيشي، واكتفى الأساقفة بوخزات من وقت لآخر لضمائر المسئولين والجماهير، وكأنهم يُشعِرون الأمة بتأنيب الضمير، إلا أن اللهجة لم تكن قوية في أغلب الأحوال بشكل كافٍ[٢٢١]، فقد كان على رجال الكنيسة بعد عامين لاذوا إبانهما بالصمت، إما أن يعودوا إلى مواصلة رسالتهم الروحية، أو أن يأخذوا جانب فيشي ويريقوا ما تبقى لهم من ماء الوجه.

وعلى هذا خرجت أولى الاحتجاجات القوية من قبل أساقفة كاثوليك في ربيع ١٩٤٢ بعد ترحيل فيشي ليهود أجانبكانوا محتجزين في معسكري درانسي وكومبين، وقد أثار ذلك احتجاج عدد من رجال الدين حيث أمر كل من جيرليه أسقف ليون، وبييرتييه ThéasPierreأسقف مونتوبان Montauban، وديلاي أسقف مارسيليا، وساليج Saliége أسقف تولوز بأن تقرأ رسائلهم الرعوية التى

احتجوا فيها على عمليات الترحيل على جميع منابرإبراشياتهم وتضمنت دفاعاً عن الجنس البشري بشكل عام، ولم يكن ذلك العمل بمثابة إرضاء لضمائرهم كرجال دين فحسب، بل عبرعن استياء من قبل بعض قطاعات المجتمع الفرنسي[٢٢٢].

ومما يجدر ذكره أن هذه الاحتجاجات الفردية في رسائل هؤلاء الأساقفة، أو حتى في نداء مجلس الكاردينالات والأساقفة الفرنسيين الذي أرسل للمارشال في ٢٢يوليو ١٩٤٢ لوقف عمليات الترحيل، لم يتضمن أي تشكيك في أحقية حكومة فيشي، من حيث المبدأ، في إصدار تشريعاتها الخاصة باليهود أو في تطبيقها، بل أكد جيرليه، على سبيل المثال ذلك بقوله: "نحن لا ننسى أن السلطات الفرنسية تواجه مشكلة تحتاج إلى حل"، كما ذكر ديلاي: "إننا نعي أن المسألة اليهودية هى مشكلة دولية مستعصية، وندرك أن لبلادنا الحق في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها ضد أولئك الذين تسببوا–لا سيما في السنوات القليلة الماضية– في الكثير من الضرر، وإن من حق بلادنا أن تعاقب بحزم كل من أساءوا استغلال كرم ضيافتنا الذي منحناه لهم بسخاء"، وبدا واضحاً أن ما احتجوا عليه هو مبدأ الترحيل وتشتيت شمل العائلات وانتهاك حقوق الإنسان والعائلة، وبدا واضحاً التحفظ في كلمات رجال الدين، الذين عارضوا وبقوة بين الحين والآخر دائرة العمل الإجباري التي أُرسِل إليها مئات الآلآف من الشباب الفرنسي للعمل في ألمانيا[٢٢٣].

ومن الملاحظ أن رجال الدين البروتستانت ومؤسساتهم كانوا في مواقفهم واحتجاجاتهم على تدابير فيشي ضد اليهود أكثر قوة، وكذلك مساعداتهم كانت أشد تأثيراً، ويفسر البعض ذلك بخوف رجال الكنيسة الإصلاحية البروتستانتية من أن تؤدي الثورة الوطنية إلى تعزيز المعتقدات الكاثوليكية ودور الكنيسة الكاثوليكية في المجتمع على حساب البروتستنت، وأنهم تذكروا الاضطهاد الذي عانى منه أسلافهم

(الهوجونوت) في فرنسا، إلا أن البروتستنت كانوا حذرين في مواقفهم هذه تجاه اليهود، خشية أن تفسر معارضتهم العلنية لمعاملة فيشي لليهود على أن البروتستنت يقفون أمام مصالح الوطن[٢٢٤] ولكن البروتستنت بشكل عام لعبوا الدور الأبرز في حماية اليهود وإيوائهم فعلى سبيل المثال مثلّت قرية لو شامبون- سور- لينيون Le Chambon- Sur- Lignon باللوار في المنطقة غير المحتلة، جيباَ بروتستنتياَ، غالباً ما كان معزولاً بفعل ثلوج الشتاء، وأصبح ملاذاً لمئات اللاجئين اليهود الذين فروا إليه للاختباء، وتلقوا على أيادي سكانه المساعدة، كما قدم عدد من صغار رجال الدين سواء من الكاثوليك أو البروتستانت شهادات معمودية لليهود وساعدوا الكثير منهم على الهرب خارج فرنسا[٢٢٥] إلا أن هذه المساعدات التي قدمها رجال الدين لليهود كانت متفرقة وجرت في طي الكتمان، وأن أحداً لم يعترض بقوة إلا بعد حملات الترحيل الجماعي وأن الكنيسة في معظم الأوقات لاذت بالصمت أو احتجت بلهجة متحفظة، وقد أساء منتقدوها تفسير هذا الصمت وذاك التحفظ، واتهموها بالتواطؤ، لأنها أقرت حق الدولة في إصدار القوانين، واعتبرتها ضرورية في مواجهة مجتمع يهودي فوق القومية يقاوم الاستيعاب، ويمثل تهديداً لوحدة الأمة وشخصيتها المسيحية، وقبلت بمبدأ الصالح العام وفقاً لما حددته الدولة، واتضح من سياق الأحداث أن الأساقفة كانوا يعلمون في معظم الأوقات نوايا فيشي تجاه اليهود، إلا أن مواقف رجال الكنيسة الكاثوليكية على وجه الخصوص جاءت متسقة إلى حد بعيد مع مواقف رجال فيشي.

وعلى الجانب الآخر يبدو جلياً أن رجال فيشي كانوا من الحصافة والفطنة بحيث تحركوا لاحتواء أقوى رجلين من رجال الدين وأشدهما تأثيراً، وهما أكبر زعيمين كنسيين في المنطقتين، وهما سوهار وجيرليه، حيث قابل الإثنان لاڤال وبيتان

في فيشي في ٢٩أكتوبر١٩٤٢، وفضلاً عن الود الذي اتسم به اللقاء، فعلى مائدة غذاء أقيمت في اليوم نفسه، أكدت الحكومة عزمها على تقديم الدعم للمرة الأولى، للمعهد الكاثوليكي وللمؤسسات التعليمية الكاثوليكية العليا الأخرى، كما حصل بونيير هو الآخر على اعتمادات مالية للكليات اللاهوتية البروتستينية، وقد أسعد دعم فيشي للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، البابوية في روما وجعلها تشيد بدور المارشال في "التجديد الطيب للحياة الدينية في فرنسا"، لتتحول الكنائس للانشغال بقضية العمل الإجباري[٢٢٦].

وبذلك نجحت فيشي في التعامل مع الكنائس في هذه القضية مفضلة استخدام الجزرة، بدلا من استخدام العصا، كما فعلت الجمهورية من قبل. وعندما تكررت وازدادت الرسائل الرعوية التي أدانت ترحيل اليهود، قامت الحكومة في ١٩٤٣ بالتصدي لمطالب الألمان الخاصة بإلغاء عمليات التجنيس التي مُنحت لليهود عام ١٩٢٧ للحفاظ على زخم عمليات الترحيل، ويبدو أنه كان لاحتجاجات رجال الدين دور في ذلك، ففي أغسطس ١٩٤٣ التمس بيتان المشورة من الكنيسة، وفي مذكرة أرسلها المونسنيور شابولى Chappoulie نيابة عن رجال الكنيسة إلى مكتب المارشال، حث تشابولي الأخيرعلى التفكير ملياً في العواقب قائلاً "إن مزيداً من الترحيلات سيثير في نفوس الناس الشجون؛ وأنه من المتوقع أن يحاول الأساقفة إسماع اصواتهم من جديد"، ويبدو أن هذه الكلمات كان لها تاثيرها في رفض بيتان ولافال الموافقة على مشروع إلغاء التجنيس[٢٢٧]، ويبدو كذلك أن صوت الكنيسة الذي ارتفع متأخراً، على الرغم من تحفظه، أثبت قدرته على التأثير في قرارات فيشي. وبعيداً عن مواقف المسئولين والنخب الدينية، علينا أن نعالج ردود أفعال المواطنين الفرنسيين وقطاعات الرأي العام إزاء سياسة فيشي تجاه اليهود.

الموقف الشعبي من سياسة فيشي تجاه اليهود:

علينا أن نشير مرة أخرى إلى أن كراهية اليهود وجِدت دائماً في فرنسا، وإن كانت بدرجات متفاوتة، وكانت تطفو على السطح من وقت إلى آخر وكان صعودها مرهونا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترات معينة كما حدث في عقد الثلاثينيات مع ازدياد أعدادهم، ويمكن القول إن تشريعات فيشي ضد اليهود لم تكن موضع قبول بطبيعة الحال من جانب كل المواطنين الفرنسيين، إلا أن عدداً قليلاً جداً من أبناء الشعب الفرنسي هو من جاهر بالاحتجاج على ممارسات الحكومة بحق اليهود، وبخاصة في الفترة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٢، عندما كانت حكومة بيتان تحظى بدعم شعبي كبير، وبروز رغبة غالبية الشعب في أرينة الممتلكات اليهودية، والتخلص من المنافسة اليهودية الأجنبية في المجالين التجاري والمهني على وجه الخصوص، بل إن كثيرين من أبناء الشعب الفرنسي آمنوا بتورط اليهود في أعمال السوق السوداء في وقت كان فيه الغذاء هاجسا، وشغلا شاغلا للمواطنين، بل واستاء البعض من الاستثناءات التي منحت لليهود أثناء عمليات تطهير الوظائف والمناصب من شاغليها اليهود، واستحسنوا عزلهم وفصلهم بل وترحيل الأجانب منهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، بل إن البعض قاموا بين الحين والآخر بتحطيم نوافذ عدد من متاجر اليهود في أنحاء فرنسا. وفي هذا ما يشير ويؤكد أن موقف فيشي من اليهود لم يكن فحسب نتيجة ضغط من سلطات المحتل بل كان في بعض جوانبه امتداداً وتواصلاً لتأثير التقاليد الفرنسية التي انتشرت في هذا المجتمع تجاه اليهود، بل إن معظم اليهود الفرنسيين أنفسهم لم يجاهروا بمعارضة قوانين فيشي؛ حيث رأوا في تدفق اليهود الأجانب سبباً وجيهاً في انطلاق حملة جديدة من معاداة

اليهود في فرنسا، وآثروا أن يمتثلوا للأوامر في هذا الشأن، بل وارتدوا نجمة داود الصفراء في المنطقة المحتلة[٢٢٨].

ويمكن القول بشكل عام إنه خلال السنوات الأولى من عمر برنامج فيشي اللاسامي قوبل هذا البرنامج من جانب غالبية الشعب الفرنسي إما بالقبول أو بعدم الاكتراث واللامبالاة من جانب السواد الأعظم من الجماهير الفرنسية، وبدا أن قضية اليهود لا تشغل إلا مساحة صغيرة جداً من تفكيرهم، حيث كانت هناك مسائل أخرى أكثر أهمية مثل مستقبل فرنسا أو الزوج الغائب أو الابن الأسير، أوالوجبة التالية وغيرها من الهموم والهواجس التي فرضت نفسها على المشهد، وعندما كانت السلطات تقوم بالقبض على أحد اليهود، كان يتبادر إلى أذهان الناس ان هذا اليهودي قد أرتكب جرماً ما أو خرق قانوناً، وأن هذه التدابير موجهة بالأساس ضد اليهود الأجانب أو عديمي الجنسية، وليست موجهة ضد اليهود الفرنسيين، وكانت الغالبية العظمى من الفرنسيين تتطلع إلى حل يسمح بتخفيض أعداد اليهود الذين يعيشون على الأراضي الفرنسية[٢٢٩].

وقد امتلأت سجلات الإدارات الإقليمية في عهد فيشي بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤ بدلائل لا لبس فيها على الكراهية الشعبية لليهود وبخاصة الأجانب منهم، بدا ذلك واضحاً منذ عمليات النزوح الجماعي لليهود من المنطقة المحتلة إلى المنطقة غير المحتلة عام ١٩٤٠، وتركزهم في المناطق القريبة من خط ترسيم الحدود مثل ليموج Limoges حيث أشارت التقارير الواردة من هذه المنطقة إلى ترحيب جماهيري واسع بالتحركات التي قام بها شباب من أنصارحزب الشعب الفرنسي (الفاشي) من عنف صريح ضد اليهود ووصف حاكمليموج اليهود وما يفعلونه في

ريف ليموج في تقرير له في ٤ مارس ١٩٤٢ بأنهم "يستولون على كل ما يمكن أكله"(٢٣٠).

لقد امتلأت تقارير المحافظين إلى حكومة المارشال بالتماسات تحض الحكومة على تخليصهم من "هؤلاء الزوار غير المرغوب فيهم" وتكررت الشكوى من أن المواطنين حطموا نوافذ متاجر بعض اليهود، ووضعوا ملصقات تحمل سباباً على مساكن ومتاجر اليهود في ليون ونيس وباريس، بل وصل الأمر بأحد رجال الإدارة في منطقة لافيرونL'Aveyron وهو ماريون Marion أن أعرب في ٣ سبتمبر ١٩٤٢ عن أمله الشخصي في أن تمتد إجراءات الترحيل إلى اليهود الفرنسيين بسبب كثرة الشكاوى منهم، وقد تكررت عبارات في تقارير المحافظين الشهرية في المنطقة غير المحتلة مثل "الأثرياء الأجانب الذين يعترضون سبيل توزيع الغذاء ويساعدون على ارتفاع الاسعاروتصاعد الغضب"، وامتدت هذه الشكاوي إلى المناطق الريفية التي إما أن اليهود فروا للاختباء بها أو أُجبروا على الاقامة القسريةفيها مثل مناطق أرياجAriégeوأود Aude وكروزCreuse، واللوار Loiret وجيرزGers وأندر Indre، فقد عبر تقرير من أرياج في ٣١ يناير ١٩٤٣ عن الرضا الواضح للعيان من جانب السكان المحليين عن ترحيل اليهود، واتضح من خلال التقارير المحلية أن كراهية اليهود كانت أقل انتشاراً في وادي الرون ومنطقة جبال البرانس والمناطق البروتستنتية، بينما في المدن الكبرى كانت اللامبالاة إزاء ما يحدث لليهود هي الأكثر شيوعاً، كما في كليرمون- فيران Clermont- Ferrand وتولوز، ونجد مثلا أن سكان آلييه Allier القريبة من فيشي، قد انزعجوا من التروح الجماعي لليهود بعد احتلال باريس، كما انزعج أهالى ليون والريفييرا الفرنسية في خريف ١٩٤١ مما وصفوه "بالغزو اليهودي الذي فرض ضغطاً شديدا على الغذاء والمسكن"، حيث

استقبلت الريفييرا آنذاك أعداداً كبيرة من الأثرياء اليهود ممن عاشوا في بذخ مفرط أثار استياء الأهالي هناك[٢٣١].

تفاقمت هذه الكراهية للوجود اليهودي في فرنسا عام ١٩٤٣ وهو ما بدا واضحاً من خلال استطلاع للرأي أجرته المفوضية العامة للشؤون اليهودية على غرار استطلاع جالوب Gallup Poll للرأي، حيث قُدِمت استبيانات لـ ٣٠١٩ شخصاً، طرحت عليهم أسئلة تتعلق باليهود وبالقوانين التي أصدرتها فيشي، وطلب منهم الإجابة عليها، من هذه الأسئلة، هل تحب اليهود؟ وقد أجاب ٥١,١٤% منهم بلا، بينما أجاب ١٢,٠٥% بنعم، أما غير المبالين فكانت نسبتهم ٣٦,٥١%، ثم سؤل المجيبين بلا عن الأسباب الكامنة وراء موقفهم هذا فأجابوا بأسباب متعددة منها أن اليهود مستغلون، ويحتكرون السوق السوداء، أو أنهم السبب وراء ما تشهده فرنسا من اضطرابات وأزمات، أو أنهم غير قابلين للاستيعاب وأنهم أعداء للقومية، أو أنهم لصوص وخائنون للأمانات، أو أنهمفاسدون تسببوا في غلاء المعيشة، وهناك من وصفهم بأنهم طفيليون مستغلون، أوعنصريون ويجب حماية العرق الفرنسي منهم، أو انهم فوضويون أو مروجون للشيوعية، أو أنهم غير مخلصين للمارشال وحكومته، أو أنهم أعداء للطبقات العاملة[٢٣٢].

أما السؤال الثالث في الاستطلاع فقد كان حول موقفهم من التدابير التي اتخذت ضد اليهود من قبل حكومة فيشي في المنطقة الحرة، حيث وجه إليهم سؤال وهو هل تؤيد هذه التدابير؟ وقد أسفرت نتيجة الاستطلاع عن أن ٥١,١٧% كانوا مؤيدين، أما المعارضين فكانت نسبتهم ٣٠,٨٣%، أما غير المبالين فكانت نسبتهم ١٧%، وكان هناك سؤال استدراكي للمؤيدين فقط للتدابير وهو هل هذه التدابير كافية فأجاب ٦٦,٣٢% من المؤيدين للتدابير بأنها غير كافية. وطالب

هؤلاء باتخاذ مزيد من التدابير الأشد قسوة مع اليهود مثل الطرد أو الحرمان من حقوقهم المدنية أو ارتداء النجمة الصفراء[٢٣٣]، مما كان يعني أنه حتى عام ١٩٤٣ كانت هناك نسبة غير قليلة من الشعب الفرنسي تؤيد القوانين المناهضة لليهود، بل كان منهم من يطالب باتخاذ إجراءات أشد وطأة، ومن الملاحظ أن عام ١٩٤٣ كان عاماً عصيباً على الفرنسيين، حيث كانوا يترقبون خلاله إنزال قوات الحلفاء على الأراضي الفرنسية وهم في حالة من الحرمان والبطالة والكرب والضيق والممزوج بالأمل والخوف معاً، وتلاشت آمال عام ١٩٤٠ و١٩٤١ في بناء فرنسا القوية المتماسكة كجزء من أوروبا الجديدة، وربما كانت هناك أيضاً مخاوف من أن يؤدي انتصار الحلفاء إلى تجدد المشكلة اليهودية التي اعتبروا أنهم على وشك التخلص منها.

رغم تفشي الكراهية لليهود فقد مد لهم البعض يد العون، وكان للتعاطف الصريح تجاه اليهود في فرنسا غير المحتلة مخاطر هامشية في البداية، ولكنه أصبح بعد عام يعني فقدان المرء لوظيفته أو الاعتقال أو أسوأ من ذلك، أما في فرنسا المحتلة فقد نشر الأدميرال بار Bard رئيس شرطة باريس في ديسمبر ١٩٤١ منشوراً يحظر على اليهود في منطقة السين Seine قضاء الليل خارج منازلهم ومنع أي شخص من استقبالهم وإلا تعرض لأخطر العقوبات. وبحلول صيف عام ١٩٤٢ أصبحت مساعدة اليهود تعد أمراً خطيراً للغاية في كلا المنطقتين[٢٣٤].

ورغم كل التحذيرات، فقد كانت الروح الوطنية أو دوافع الإحسان والخيرية المسيحية أو المشاعر الإنسانية أو علاقات الصداقة أو عوامل أخرى تطفو على السطح من حين إلى آخر لتدفع أفراداً فرنسيين غير يهود نحو اتخاذ قرار بإيواء أسرة يهودية، أو مد يد العون ليهودي، ولم يفعل ذلك سوى حفنة من البشر، فهناك من قام بتسريب تحذيرات لليهود من حملات الاعتقال، فتروي سارة كوفمان Sarah

Kofman – وهي إبنه أحد حاخامات اليهود البولنديين الذين هاجروا إلى فرنسا – في مذكراتها أنه في ليلة ٩ فبراير ١٩٤٣ فى الساعة الثامنة مساءَ "بينما كنا في المطبخ نتناول الطعام، كان هناك طارق على الباب، فدخل رجل قال لأبي (اختبيء فورا أنت وأطفالك الستة، إنك في قائمة الليلة، ولم أر هذا الرجل ثانية.) وروت سارة كوفمان كذلك كيف كان الفرنسيون المسيحيون يساعدون في إخفاء الأطفال اليهود في بيوتهم وبخاصة في المناطق الريفية، وكيف أنها هي نفسها قد اختبأت هى ووالدتها في بيت إحدى السيدات المسيحيات الفرنسيات ووصفتها بأنها طيبة وحنونة وفي الوقت نفسه وصمتها باللاسامية[٢٣٥] ويمثل ما سبق إجابة شافية على التساؤل الذي تردد كثيراً عن كيفية وأسباب نجاة أكثر من ثلثي سكان فرنسا من اليهود من الترحيلات، وهي النسبة الأعلى بين الدول التي احتلتها القوات النازية، ولعل الإجابة على هذا التساؤل تتمثل في المساعدات التي قدمها هؤلاء الفرنسيون من غير اليهود لليهود، وبخاصة المساعدات التي جاءت من الريف الفرنسي الذي قدم لهؤلاء الغذاء والمأوى أو على أقل تقدير الصمت عند استجواب أو سؤال عن أماكن هؤلاء اليهود الذين تم تعقبهم[٢٣٦].

وقد قام عدد من الطلاب الفرنسيين بأعمال فردية دلت على تعاطفهم مع اليهود، حيث كان بعضهم يضع نجمة صفراء على ملابسه ويكتبون عليها (جاز Jazz) بدلاً من Juif أي يهودي، وصمم بعض صناع الملابس في باريس ثياباً مشذبة بالأزهار الصفراء أو عليها نجمة داود، وكان بعض المواطنين يغنوا النشيد الوطني الفرنسي La marseillaise أثناء مغادرة القطارات التي تقل اليهودالمبعدين في محطات السكك الحديدية في باريس[٢٣٧].

خلاصة القول إن التأييد أو اللامبالاة بديا هما المهيمنان على موقف الرأي العام الفرنسي، إلى جانب الشكوك واليأس وخيبه الأمل والتركيز على الهموم الخاصة وعدم الاهتمام بالآخر، خاصة إذا كان هذا الآخر يُنظر إليه على أنه بشكل أو بآخر أنه هو المسؤول عن كل هذه المعاناة، وإذا كانت هناك قلة من أبناء الشعب الفرنسي من غير اليهود قد مدوا يد العون لليهود لتجنيبهم خطر الإعتقال أو الترحيل بإخفائهم عن أعين رجال الشرطة، فإن غالبية الأمة كانت تقف خلف نظام فيشي، بل استحسنت معاملة فيشي لليهود الفرنسيين كمواطنين من الدرجة الثانية، وأن عدداً قليلاً من الفرنسيين غير اليهود علي اختلاف انتماءاتهم من قساوسة ومفكرين وأحرار أو صناع أو فلاحين بذلوا جهوداً لتوفير ملاجئ آمنة لليهود أو قدموا خدمات فردية لهم ساعدتهم على ألا تطالهم قوانين فيشي وقوانين الألمان، إلا أنه لم يكن هناك استياء عام، وبينما نظم الهولنديون تظاهرات في فبراير ١٩٤١ احتجاجاً على التدابير النازية في هولندا ضد اليهود، لم تشهد فرنسا مطلقا احتجاجات جماعية أو ردود أفعال شعبية قوية أو استنكار عام للإجراءات ضد اليهود[٢٣٨]، بل ساد الصمت واللامبالاة، وفي بعض الأحيان التأييد لهذه الإجراءات، يأتي ذلك في الوقت الذي رأى فيه كثير من اليهود أن استياءَ شعبياَ ضخماَ في فرنسا كان بإمكانه أن يوقف إجراءات فيشي ضد اليهود وعمليات الترحيل، ولكن إذا نظرنا حتى للمعارضة الشعبية الضخمة بل والحكومية أيضاً التي واجهتها دائرة العمل الإلزامي "STO" لرأينا أنه لم يكن بوسع هذه المعارضة أن توقف ترحيل مئات الآلآف من العمال الفرنسيين للعمل في المصانع الألمانية، وفي الوقت ذاته يمكننا القول إنه بدون هذا التعاون من جانب أفراد فرنسيين من غير اليهود لكان بالإمكان ترحيل عدد أكبر بكثير من اليهود الذين تم اعتقالهم وترحيلهم بالفعل.

وهنا تبقى قضية على قدر كبير من الأهمية جرت بشأنها مناقشات ساخنة في فرنسا المعاصرة، ثارت على عدة أصعدة ألا وهي قضية تواطؤ فيشي وتعاونها معسلطات الاحتلال في قضية إصدار قوانين اليهود وعمليات إعتقالهم وترحيلهم. ففي أعقاب الحرب ظهر ما عرف بأسطورة المقاومه الفرنسية، حيث سعى شارل ديجول إلى بناء ما عرف "بالاتحاد المقدس"Union Sacrée، بهدف تمكين الأمة من لم شتاتها وإعادة بناء ذاتها، ونسيان ما حدث والعودة إلى الحالة الطبيعية، وأكد للشعب الفرنسي في خطبه أن باريس "حررت ذاتها على يد شعبها، وعلى يد جيوش فرنسا المقاتلة"، وأنكر أي شرعية لحكومة فيشي، وأكد أن كل ما جري على أرض فرنسا خلال هذه المرحلة تم على يد الألمان، و"عدد قليل من الفرنسيين الخونة المتواطئين الذين تصرفوا من منطلق معتقداتهم الشخصية لا من منطلق معتقدات فرنسا"[٢٣٩].

إذا لم يكن هناك اعتراف أو قبول رسمي لمسألة تواطؤ فيشي والسلطات الكنسية أيضاًفي هذا الأمر، وظلت الكتب الدراسية حتى عام ١٩٨٣ تأكد أن عمليات ترحيل اليهود كانت عملاً من تدبير وفعل المحتل النازي، وظل الأمر كذلك حتى قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac في ١٦ يوليو١٩٩٥ بالاعتراف بمسئولية الدولة الفرنسية عن ترحيل ما يقرب من ٢٥ % من سكان فرنسا اليهود، وقال شيراك إن الحكومة الفرنسية قدمت دعماً" للجنون القاتل للمحتلين" معترفاَ بتواطؤ فيشي ومسئوليتها عما حدث[٢٤٠].

كل ذلك يدعونا إلى التساؤل عن حقيقة الدور الذي لعبته فرنسا الفيشية في إقصاء اليهود وعزلهم، ثم دورها في اعتقالهم وترحيلهم، وهل كانت هذه التدابير

بضغط من سلطات الاحتلال الألماني، ومجرد إملاءات من منتصر فرض رؤاه الأيديولوجية على بلد مهزوم؟ أم جرت هذه التدابير بمعزل عن أي ضغط من المحتل؟

هناك من المؤرخين من يصور حكومة فيشي على أنها حفنة من المتآمرين المتواطئين الذين خانوا فرنسا وتقاليدها، وفي معرض هذا السياق يؤكدون أن فيشي تتحمل المسئولية كاملة عما صدر بحق اليهود في فرنسا في هذا العهد[٢٤١]. وعلينا في البداية أن نشير إلى أمر مهم وهو أن كراهية هتلر لليهود لم تكن سراً يخفى على أحد، وأن المسألة اليهودية قد ارتبطت منذ تاسيس الحزب النازي بهتلر نفسه، ومنذ أن تولى السلطة في يناير١٩٣٣ صدرت في المانيا مجموعة من القوانين ضد اليهود، فلا غرو أنتشكل اللاسامية ركناً ركيناً في الأيديولوجية النازية، كما أن الحكومة الألمانية قامت بتطبيق هذه السياسات في المناطق التي احتلتها، وكانت جميع الوزارات والدوائر العسكرية المهمة مسئولة بالقدر ذاته عن تنفيذ هذه السياسات، وإذا ما رفض شخص ما تنفيذ هذه القوانين فإنه بذلك يكون قد تبنى موقفاً شخصياً ضد هتلر نفسه، رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلى هذا الأساس فقد كان الحال في فرنسا مثلما الحال بالنسبة للمناطق المحتلة الأخرى، بل إن النازيين أعلنوا منذ البداية أنهم جاءوا إلى باريس لتحرير الشعب الفرنسي من حكم اليهود والشيوعيين، وصدرت الأوامر من القائد العسكري في فرنسا للتو بالدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية عن طريق السفير أبتز، بشأن التدابير الواجب اتخاذها بشأن المسألة اليهودية، ثم تولى القسم الخاص بالشئون اليهودية في المكتب الرئيسي لأمن الرايخ حل المسألة بموجب أوامر صادرة من هتلر نفسه، وإرسال مندوب خاص عنه إلى فرنسا، كان عليه أن يقوم وفقاً لتوجيهات برلين بتطبيق التدابير التي أُمِر بتنفيذها وكان هذا الشخص هو ثيودور دانيكر كما ذُكر سلفاً[٢٤٢].

لم يكن بمقدور قادة فيشي رفض الأوامر الألمانية المتعلقة باليهود كلية، فقد أكد لاڤال لمرءوسيه أن عدم إطاعة التنظيمات الألمانية يعني سحق فرنسا تحت قنابل الألمان، ويعني تكثيف الترحيلات الجماعية، وربما وقوع مذابح[٢٤٣]، وبعد التحرير أكد وزير خارجية فيشي عام ١٩٤٠ وهو بول بودوين أنه إذا لم تفعل فيشي ما فعلته فقد كان الألمان في طريقهم لاتخاذ تدابير قاسية في المنطقة المحتلة، وكانت فيشي ستصبح مضطرة إلى تمديد قوانينهم الأشد عنصرية التي طُبقت في المنطقة المحتلة إلى منطقة فيشى ومنها إقامة نظام تعليمي منفصل لعزل اليهود عن المجتمع وأن ما فعلته فيشي كان عملاً استباقياً حتى تمنع ما هو أسوأ[٢٤٤].

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على تشريعات فيشي مقارنة بلوائح نورمبرج أو التدابير الألمانية في المنطقة المحتلةنجد أن تدابير فيشي أخف وطأة ؛ حيث اقتصرت على تحجيم النفوذ اليهودي في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، كذلك فإن حكومة بيتان لم تمنع الزيجات المختلطة بين اليهود وغيرهم، ولم تمنعهم من استخدام عمال وموظفين من غير اليهود، ولم تمنعهم من دخول الأماكن العامة أو تحدد سكناهم في جيتوات، ولم تحد من تجولهم في الطرق العامة في ساعات معينة، ولم تجبرهم على ارتداء ملابس تميزهم عن غيرهم، ولم تقم بإنشاء نظام تعليمي مستقل خاص بهم كما طالب الألمان، فظلت حرية الزواج والتبني مكفولة لهم، وظل الطلاب اليهود يلتحقون بالمدارس العامة كما كان يحدث في السابق؛ وحتى عندما ضغط الألمان من أجل ارتداء نجمة صفراء وختم أوراق اليهود بختم يهودي، بل وعندما طالب الألمان في يوليو ١٩٤٢ بإزالة هواتف اليهود من بيوتهم، رفضت فيشى الموافقة على ذلك وتنفيذه في المنطقة غير المحتلة، واعتبرته انتهاكا لكرامة الشخصية الفرنسية سيصيب الرأي العام بالصدمة، وقد صدرت بوصفها فقط لوائح ألمانية، ولم تطبق إلا في المنطقة

الشمالية[٢٤٥] كما استثنت فيشي عدداً من المحاربين القدامى من القوانين الخاصة باليهود ممن ثبت ولائهم وإخلاصهم للدولة الفرنسية.

خلاصة القول إن الضغط الألماني في المسألة اليهودية كان واضحاً بشكل لا تخطأه عين، حيث كانت هناك خطة ألمانية ممنهجة تم وضعها في برلين ومن هناك تم توجيهها للتنفيذ في جميع البلدان الواقعة تحت الهيمنة الألمانية، تقوم على أساس التمييز ضد اليهود، وتجري بالوتيرة التي تسمح بها الأوضاع المحلية في كل بلد من البلدان المحتلة، تبدأ باستبعادهم من النشاط السياسي ثم يلي ذلك النبذ الاجتماعي ثم التضييق الاقتصادي، ثم سلبهم ممتلكاتهم وينتهي الأمر إلى التهجير القسري أو العمل الإجباري[٢٤٦].

ومع ذلك فلا يمكن لسلطة احتلال مهما بلغت قوتها أن تدير وحدها أرضاً بالقوة، إن أكثر المحتلين وحشية وعنفوانا يحتاجون إلى أدلاء ومرشدين ومتواطئين يعتمدون عليهم والاحتلال غالباً ما يعتمد على تعاون العناصر الساخطة على النظام السابق أو العناصر الطموحة بين ظهراني الشعب المحتل، ويبدو أن قادة فيشي كانوا كذلك، في وقت لم يكن بمقدور سلطات الاحتلال الألمانية أن تنجز إلا القليل في هذا الشأن دون معاونة الإدارة الفرنسية وعناصر الشرطة، فكانت بصمات فيشي في البرنامج اللاسامي ظاهرة للعيان؛ ويؤكد ذلك أن هذا البرنامج كان يسير بقوة حتى قبل أن تجتاح القوات النازية أراضي فيشي في نوفمبر ١٩٤٢.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاهل دور الهزيمة وتأثيراتها السلبية في اتجاه فيشي هذا، فلم يكن بالإمكان أن تصدر فيشي قوانينها هذه بمعزل عن تأثير الصدمة التي ضربت جوانب المجتمع الفرنسي في يونيو ١٩٤٠، وكانت تلك السنوات الأربع في ظل الإحتلال النازي هي الأشد مرارة في تاريخ فرنسا الحديث،

مما دفع المسئولين والجماهير إلى البحث عن أطراف تتحمل أوزار ماحدث فبرز الأجانب على السطح؛ وبخاصة اليهود منهم، وفي ظل هذا المجتمع المنقسم على نفسه، ظهررجال استغلوا الكارثة، لتنفيذ برنامج آمنوا به من خلال التعاون مع النازيين، وكان طرد اليهود من فرنسا يتماشى مع أهداف الثورة الوطنية ويحقق في الوقت ذاته أهدافاً محلية تتمثل في تسهيل خروج اللاجئين اليهود الذين نزحوا بالآلاف إلى بلد لا يستطيع إطعام شعبه، وكذلك التخلص اليهود غير المندمجين المتمسكين بثقافتهم اليهودية التي كانت في حالة صراع مع التقاليد الوطنية الفرنسية، فكان من الضروري، من وجهة نظر فيشي، استئصال هذه الثقافة اليهودية من المشهد الفرنسي برمته عن طريق التخلص من اليهود الأجانب أما اليهود المقيمون منذ زمن طويل في فرنسا، فقد سعت إلى استيعابهم داخل دولة فرنسية متجانسة متماسكة، وعلى المدى البعيد كان الهدف الأكبر هو أقل القليل من اليهود داخل فرنسا إن وجدوا، وبدا واضحاً أن سياسة فيشي تختلف عن السياسة الألمانية، حيث كانت سياسة فيشي امتداد لسياسة كراهية الأجانب التي مثلت موروثاً ثقافياً وطنياً في فرنسا أكثر منه اتجاها عنصرياً يسعى للقضاء عليهم، فهو تقليد فرنسي استيعابى يسعى إلى هضمهم وامتصاصهم داخل المجتمع.

أرادت فيشي أيضاً مد سيطرتها الإدارية إلى المنطقة المحتلة عبرمحاولة استبدال برنامجها اللاسامي بالقوانين اللاسامية الألمانية هناك، لتظهر فيشي أمام الرأي العام في الداخل والخارج كما لو أنها تتمتع بسيادة إدارية، وأنها استعادت وجودها في المنطقة المحتلة، وأنها قادرة على إدارة برنامج موحد مناهض لليهود في كل فرنسا بسيادة كاملة من جانبها، وتحقيق هدف آخر وهو رفع أيادى الألمان عن الممتلكات اليهودية فى المنطقة المحتلة، ولقد برر مسؤلو فيشي قيامهم بإصدار هذه القوانين بسبب التشبع

والاتخام الذي حدث لفرنسا جراء تدفق اليهود الأجانب بأعداد كبيرة، مما ترتب عليه دور غير مناسب وغير مستحق لليهود الذين لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية لفرنسا، مما استوجب من وجهة نظر فيشي نوعاً من أنواع التصدي والكبح لهذا الدور(٢٤٧)، وأكدوا أن ما فعلته فيشي كان استمراراً لتقاليد وطنية طويلة الأمد وكذلك مواصلة لمواقف الكنيسة الكاثوليكية على مدى قرون إزاء المسألة اليهودية، وأن فيشي لم تتجاوز فيما فعلته الحدود العادلة التي أرستها الكنيسة، ولمتتجاوز كذلك الحق الذي تمتلكه أي دولة وتكفله لها القوانين في الدفاع عن نفسها ضد عناصرأجنبية أقامت دولة داخل الدولة(٢٤٨).

خاتمة

يمكن القول إنه حدث تلاقي للمصالح الفرنسية والألمانية في حل المشكلة اليهودية، حيث فاز النازيون بتعاون الفرنسيين، وكانوا في أمس الحاجة إليه بسبب نقص قوتهم البشرية اللازمة للحكم والإدارة، وفي الوقت ذاته تمتعت فيشي بسيادة إدارية ولو مظهرية أمام الرأي العام واستعادت وجودها في المنطقة المحتلة، وعندما أطلق الألمان عام ١٩٤٢ سياسة ترحيل يهود أوروبا الغربية من معسكرات الاعتقال إلى أوروبا الشرقية بغية توطينهم هناك، ولما كانت الإجراءات المقيدة لهم في فرنسا سارية المفعول قبل عامين، هنا توافقت أهداف فيشي الساعية إلى طرد اليهود الأجانب مع المشروع الألماني، وعلى هذا النحو أصبحت فرنسا الفيشية منذ أغسطس ١٩٤٢ هي الدولة الأوروبية الوحيدة، إلى جانب بلغاريا، التي سلمت سكانها اليهود إلى النازيين لترحيلهم من المناطق الفرنسية غير الخاضعة للاحتلال النازي المباشر(٢٤٩).

ومن سياق الأحداث يبدو جلياً أن قـــادة فيشـــي لم يشـــرعوا في عمليـــات الاستيلاء على الممتلكات اليهودية من تلقاء أنفسهم، ولم يشرعوا أيضاً في عمليـــات الترحيل إلا بناءً على ضغوط ألمانية، ومن ناحية أخرى لم يكن بمقدور مسئولي فيشي أن يرفضوا تنفيذ البرنامج المناهض لليهود منذ البداية أو وقف آلة التمييز بأكملـــها، إن هذا لم يكن ممكنا، ولكن ما كان ممكنا فعله وفعلوه هو إبطاء وتيرة تنفيذ القوانين وإنقاذ اليهود الفرنسيين الأصليين من الترحيل، وإن تم ذلك على حســـاب اليهـــود الأجانب الذين مثلوا مشكلة كبرى بالنسبة لفرنسا.

وفيما يتعلق بالتواصل بين سياسات الجمهورية الثالثة وسياسات فيشي ضد اليهود فإن المدقق في الأحداث يستطيع أن يسبر غورعلاقة وثيقة بين تدابير فيشي ضد اليهود، وسياسات الجمهورية الثالثة ضد الأجانب، وأن فيشي قد ورثت عنها بعض هذه السياسات، ولكن بأنماط مختلفة، فإذا كانت الجمهورية الثالثة قد وجهت سياساتها نحو اليهود الأجانب في سياق سياسة عامة تجاه المهاجرين الأجانب، ولم تكن موجهة ضد اليهود بشكل خاص، فإن فيشي قد استهدفت اليهود الأجانب على وجه الخصوص، فضلاً عن ذلك ففي ظل حكم الجمهورية لم يتم النظر في أي تشريع يستهدف اليهود الفرنسيين بل فتحت الباب على مصرعيه عام ١٩٢٧ للتجنس بالجنسية الفرنسية أمام المهاجرين الأجانب ومنهم اليهود، بينما كانت واحدة من أولى إجراءات فيشي– كما ذُكر سلفاً– هي تشكيل لجنة لمراجعة عمليات التجنيس تلك، وكان اليهود هم هدفها الرئيسي. كما قامت فيشي بتحديد اليهود، وجمع بيانات إحصائية عنهم وحصر ممتلكاتهم، واستبعادهم من وظائفهم، واعتقال الأجانب منهم، ثم تسليمهم للنازيين لترحيلهم منذ صيف عام ١٩٤٢.

ملحق

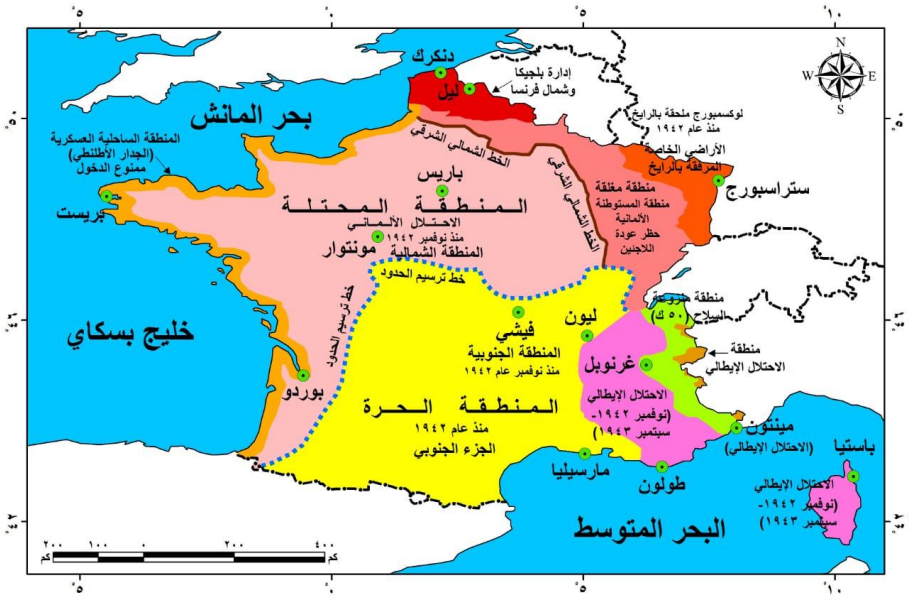
بحر المانش
دنكرك
ليل
إدارة بلجيكا وشمال فرنسا
لوكسمبورج ملحقة بالرايخ منذ عام ١٩٤٢
الأراضي الخاصة المرفقة بالرايخ
ستراسبورج
المنطقة الساحلية العسكرية (الجدار الأطلنطي) ممنوع الدخول
بريست
باريس
المنطقة المحتلة
الاحتلال الألماني منذ نوفمبر ١٩٤٢
المنطقة الشمالية
مونتوار
الخط الشمالي الشرقي
منطقة مغلقة منطقة المستوطنة الألمانية حظر عودة اللاجئين
خط ترسيم الحدود
منطقة منزوعة السلاح (٥٠ ك)
ليون
فيشي
المنطقة الجنوبية منذ نوفمبر عام ١٩٤٢
خليج بسكاي
غرنوبل
منطقة الاحتلال الإيطالي
بوردو
المنطقة الحرة
منذ عام ١٩٤٢
الجزء الجنوبي
الاحتلال الإيطالي (نوفمبر ١٩٤٢- سبتمبر ١٩٤٣)
مينتون
(الاحتلال الإيطالي)
باستيا
مارسيليا
طولون
الاحتلال الإيطالي (نوفمبر ١٩٤٢- سبتمبر ١٩٤٣)
البحر المتوسط
N
S
W
E
كم

هوامش الدراسة

(١) محمد عبد الوهاب سيد،"موقف هتلر من يهود ألمانيا (١٩٣٣– ١٩٣٨)"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٤٥، ٢٠٠٧، ص٨٥٥– ٨٨٦؛ محمد علي عثمان، أعداد اليهود الألمان (١٨٧١– ١٩٣٣)، أسباب التدهور العددي لأقلية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد٣٧،ربيع ٢٠٠٦، ص٣٤٩– ٤٠٥؛ نرمين سعد الدين سيد، اليهود في الرايخ الثالث (١٩٣٣– ١٩٤٥)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٣ .

(2)Crew,David F; Hitler and the Nazis:A History in Documents,Oxford University press 2005. p. 71.

(٣) عبد الوهاب المسيري، الجماعات اليهودية: نموذج تفسيري جديد، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص٢٢٦.

(٤) عبد الله الرحمة، الاتجاهات حيال اليهود في العالم: نظرة تاريخية في القرن العشرين، مجلة الدفاع السعودية، مجلد ٣٨، العدد ١١٤، ١٩٩٩، ص٦٥؛ جان بول سارتر، تأملات في المسألة اليهودية، ترجمة حاتم الجوهري، تقديم مصطفى النشار، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٢٠؛

Chazan, Robert, Medieval Stereotypes and Modern anti-Semitism, Los Angles 1997, pp. 13-14; Perry, Marvin and Schweitzer, Frederick,Anti-Semitism Myth and Hate from Antiquity to the Present, Palgrave, Macmillan 2002. pp. 49-50.

(5)Testimony of Xavier Vallat, member of the Chamber of Deputies, Commissioner General of Jewish Affairs, Fresnes Prison, 14 November, 1947, in Hoover Institution, France during the German occupation, 1940-1944, vol .II, Stanford University Press 1958, p.628-9.

(6)Ibid, p.629

(7)Tableman, Kara, Epistolary Hate: Letters of Denunciation against Jews in Vichy France (1940-1944), Ph. D., the University of Arizona 2015, p. 3

(٨) عبد الوهاب المسيري، الجماعات الوظيفية، ص٢٦٧؛ عبد الله حسين، المسألة اليهودية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٢.

(9) Ryan, Donna Frances,Vichy and the Jews: the Example of Marseille 1934-1944, vol I, ph. D., Georgetown University 1984,, p. 5.

(10) Tableman, op. cit, p. 35; Perry and Schweitzer, op. cit, p.84.

(11) Ryan, op. cit, pp. 8-9.

(١٢) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٤، بيروت ١٩٩٩، ص٣٠٨؛ أروى خالد علي، "موقف الثورة الفرنسية من اليهود"، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع، ٢٠٠٨، ص ٨٠٨.

(13) Ryan, op. cit, p.11.

(١٤) المسيري، الجماعات اليهودية، ص٢٦٨؛

Cohen, Erik H., The Jews of France Today: Identity and Values, Boston 2011, p. 5

(١٥) دعاء حسين علام،" العداء للسامية وتهجير يهود فرنسا"، القدس، السنة السادسة، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٣١؛ هبة الحسيني، يهود فرنسا: لوبي إسرائيل الأوروبي، مجلة القدس، العدد ١١٩، السنة العاشرة، نوفمبر ٢٠٠٨، ص٤٤.

(16) Bennett, Clinton, Emancipation of Jews in France, State University of New York at New Paltz, 2017, pp.823-4; Ryan, op. cit, p.10.

(17) Ryan, op. cit, pp. 10-11; Szajokowski, Zosa, Jews and the French Revolutions of 1789, 1830 and 1848, New York 1970, p.371.

(١٨) حسين أمزيان،" اليهود في السياسة الفرنسية من تحريرهم في فرنسا إلى تمييزهم في سياسة الإدماج في الجزائر"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة الجزائر، العدد٧، مايو ٢٠١٠، ص٢٥٥؛ المسيري، الجماعات اليهودية، ص٢٦٩.

(١٩) حسين أمزيان، المرجع السابق، ص٢٦٩.

(٢٠) المرجع نفسه، ص٢٥٥، ٢٥٦؛

Schwarzfuchs,Simon,Napoleon,The Jews and the Sanhedrin,London 1979, p.57.

(٢١) المسيري، الجماعات اليهودية، ص ٢٧٠؛ أروى خالد، المرجع السابق، ص٨١٦.

(٢٢) المسيري، الجماعات اليهودية، ص٢٧١، ٢٧٢؛

Bennett, op. cit, p. 825; Tableman, op. cit, p.42.

(23) Szajokowski, Jews and the French Revolutions, p.1057.

(٢٤) عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية: دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية، الطبعة الثانية، دار الشروق المصرية، ٢٠٠١، ص٢٢٧.

(25) Albert, Phyllis Cohen, The Modernization of French Jewry: Consistory and Community in the Nineteenth Century, New Hampshire 1977, p.26.

(26) Szajokowski, Jews and the French Revolutions, p.115.

(27) Tableman, op. cit, p.33; Ryan, op. cit, p.15.

(28) Tableman, op. cit, p.44; Samuels, Maurice, Inventing the Israelite, Jewish Fiction in Nineteenth Century France, Stanford University Press 2010, p.33.

(29) Perry and Schweitzer, op. cit, p. 85; Byrnes, Robert, the Rothschild's anti-Semitism in Modern France, New York 1969, p.202.

(30) Caron, Vicki, "Ordinary anti-Semitism and Vichy anti-Jewish Policy, The role of The legal Profession", French Politics, Culture & Society, Vol.18, No.2, Summer 2000, p.110.

(31) Berry and Schweitzer, op. cit, p.85;

عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية، ص٢٠٢؛ محمد عبد الله عنان، فضائح المالية العليا في فرنسا، مجلة الرسالة، العدد ٣٢، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٤، ص٢٤٨.

(32) Marrus, Michael R. and Paxton, Robert O., Vichy France and the Jews, Basic Books, Inc. Publishers, New York 1981, p.31.

(33) Anne Swardson, "The Dreyfus Affair: Living History", Washington Post, Jan. 14, 1998. pg. A.12; Tableman, op. cit, p.33

(٣٤) حسين أمزيان، المرجع السابق، ص٢٥٧؛ هبة الحسيني، المرجع السابق، ص٤٥؛ سارتر، المرجع السابق، ص٩٢.

(35) Marrus and Paxton, op. cit, p.25.

(36) Weber, Eugen, The Hollow Years: France in the 1930s, New York 1996, pp.11-12

(37) Hyman, Paula, From Dreyfus to Vichy, the Remaking of French Jewry 1906-1939, Colombia University Press 1979, p.48; Zuccotti, Suzan, the Holocaust, the French and the Jews, New York 1993, pp. 11,20.

(38) Hyman, op. cit, pp.156-161;Poznanski, Renee, Jews in France during World was II, Hanover, Brandeis University Press 2001, p.10; Zuccotti, The Holocaust, p.21.

(39) Caron, Vicki, "The anti-Semitic Revival in France in the 1930s: The Socioeconomic Dimension Reconsidered", The Journal of Modern History, Vol. 70. No 1, March 1998, p.30; Marrus and Paxton, op. cit, p.37; "Christians Cited for aid to Jews", New York Times, September 18, 1933, pg. 12.

(40) Jackson, Julian, The Politics of Depression in France 1932-1936, Cambridge University Press 1985, p.29.

(41) Adler, Jacques, "The French Churches and the Jewish Question (July 1940- March 1946)", Australian Journal of Politics and History, Vol. 46, No.3, 2000, p.363; Kaplan, Jacob (Acting Grand Rabbi of France)," French Jewry Under the Occupation", American Jewish Year book, 47, 1945-1946, p.72.

(42) Bauer,Yehuda,My Brother's Keeper; A History of the America Joint Distribution Committee,Philadelphia1974,p.337.

(43) "French Hit Jewish Shops", New York Times, September, 2, 1933, pg.6.

(44) Paxton, Robert O., Vichy France: Old Guard and New order 1940-1944, New York 1972, pp. 210-20; Caron, the Anti-Semitic Revival in France, p.65;

وللاطلاع على النص الكامل للقانون أنظر:

Journal officiel de la République Française. Lois et décrets, ministére du travail, main d'oeuvre étrangers, 5 avril, 1935, pp. 4101-16. (Henceforth cited as j.o).

(45) Caron,The Anti-Semitic Revival in France,pp.33-35; Caron, Vicki, Prelude to Vichy,"France and Jewish refugees in the Era of Appeasement",Journal of Contemporary History, Vol. 20, No.1, January 1985, pp.157-158.

(46) Décret tendant á pro Téger Les artisan Français Contra La Concurrence des artisans ètrangers, J. O, Aout 9, 1935, pp.8699-8701.

(47) Caron, The Anti-Semitic Revival in France, p.39.

(48) Décret sur Les Marchands amulants ètrangers, J.O, 31 Octobre, 1935, pp. 11490-91.

(49) Evleth, Donna, "Vichy France and the Continuity of Medical Nationalism", The Society for the Social History of Medicine, Vol. 8, No.1, April 1995, pp.95-96.

(50) "French Students strike in protest on foreigners", New York Times, Feb.1, 1935, pg.4; "French Students Riot Protest against foreigners in Paris Medical and Technical schools", New York Times, Feb.2, 1935, pg.4.

(51) Caron,Vicki,uneasy Asylum:France and the Jewish refugee crisis 1933-1942, Stanford University Press 1999, p.134.

(52) Loi Sur l'accession des naturalisès á certains fonctions, J.O, Juillet 20, 1934, p.7347; Caron, Ordinary anti-Semitism, p.107.

(53) Caron, Ordinary anti-Semitism, pp.107-8.

(٥٤) وليم كار، اليهود وراء كل جريمة، شرح وتعليق خير الله الطلفاح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص١٢٦؛ حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان، جمعها وقدمها الحسيني الحسيني معدى، دار الخلود للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٧١.

(55) Bhatia, Rukmani, From Israelite to Jew: anti-Semitism in Vichy France and its impact on French- Jewish Identity after WWII, Wellesley College 2012, p.14.

(56) Hyman, op. cit, p.227; Ryan, op. cit, p.45.

(57) Marrus and Paxton, op. cit, p.39.

(٥٨) إبراهيم الشريف، "لويس فرديناند سيلين، اليهود لا ينسون أبداً"، جريدة اليوم السابع، ٢ يناير ٢٠١٨؛ Marrus and Paxton,op.cit,p.40.

(59) Marrus and Paxton, op. cit, pp.42-43.

(60) Décret relatif á La Carte d'identite de commercant pour Le étrangers, J.O, Novembré 13, 1938, pp.12923-24.

(61) Arendt, Hannah, Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil,The Viking Press, New York1964, p.23; Crew, op. cit, pp. 80-81.

(62) Marrus and Paxton, op. cit, p. 47.

(63) Décret relatif á la situation et á La police des ètrangers, J.O, Novembre 13, 1938, pp.12920-23.

(64) Marrus and Paxton, op. cit, p.57.

(65) Memorandum by the Director of the Political Department (Woermann), Berlin, Oct. 24, 1938, in Documents of German Foreign Policy,Series D.,Vol.V, Poland,the Balkans, Latin America,the smaller powers, (June1937-March1939),U.S. Government Printing office: Washington 1953, Doc. 647, pp.902-903, (Henceforth Cited as D. G. F. P).

(66) Memorandum by the foreign Minister, Paris, Dec.9, 1938, in D. G. F. P., Series D., Vol. IV, the aftermath of Munich (October 1938- March 1939), U. S. Government printing office 1951, Doc. 372, pp.481-2.

(67) Paxton, op. cit, p.6; Aron, Robert, The Vichy regime 1940-1944, New York 1958, p.67.

(68) Statement of François Pietri, member of Chamber of Deputies, Paris 12, April 1950, in Hoover Institution, vol. II, pp.664-5; Perks, Ryan, After the fall: the Rhetoric of National- Moral- Reconstruction in the Occupied France 1940-1944, M. A, Faculty of Arts and Science, Trent University 2014, p.23.

(69) Ambassador in Spain to the Foreign ministry, Madrid, 17 June, 1940, in D. G. F. P, series D, Vol. IX: The war years (march 18- June 22, 1940), U.S. Printing office, Washington 1956, Doc.no. 459, p.590.

(70) Memorandum by the State Secretary,(Weizsäcker), Berlin, June 17, 1940, Ibid, Doc. no. 460, p.591.

(71) Order by the Führer, Berlin, June 18, 1940, Ibid, Doc. No. 477, p.606.

(72) An official of the Embassy in Spain to the Foreign ministry, Madrid, June 18, 1940, Ibid, Doc. No. 447, p.580.

(73) German- French Armistice Treaty, Undated, Ibid, Doc. No. 523, pp.671-676.

(٧٤) أنظر خريطة لفرنسا توضح المنطقتين المحتلة وغير المحتلة ومنطقة الاحتلال الإيطالي في ملحق الدراسة.

(75) Perks, op. cit, p.23.

(76) Ryan, op. cit, p.65; Rousso, Henry, The Vichy Syndrome: History and Memory in France Since 1944, Harvard University Press 1986, p.5.

(77) Hilberg, Raul, The Destruction of European Jews, Vol. II, Third edition, London 1985, p.647.

(78) The Foreign Minister to the Chief of the High Command of the Vehrmacht, August 3, 1940, D. G. F. P., Vol .X, Doc. 282, p.407.

(79) Hilberg. op. cit, p.649; Marrus and Paxton, op. cit, p.78.

(80) Poznanski, the Jews of France during world war II, p.1.

(81) Memorandum by Todenhöfer, an official of the Department of German Internal affairs, Berlin 31 Oct. 1940,in D. G. F. P.,series. D,Vol .XI, Doc. 267,PP. 444 ; Trial of Robert Wagner, in Law Reports of Trial of War Criminals, Vol. III, selected and prepared by the United Nations War Crimes Commission,Vol. III, His Majesty's Stationery Office 1948, , p.34-35; Hilberg, op. cit, pp.650-51.

(82) Kaplan, op. cit, p.75.

(83) Julia Pascal, "Vichy's shame",The Guardian, 11 May, 2002; Poznanski, Reneè," Rescue of the Jews and the Resistance in France: From History to Historiography", French Politics, Culture & Society, Vol. 30, No.2, 2012, p.9.

(84) Bhatia, op. cit, p.84; Jackson, Julian, France: The Dark Years 1940-1944, Oxford University Press 2001, p.143; Blum, Léon, for All Mankind, Translated by W. Pickles, London 1946, pp.20-21.

(85) Adler, Jacques, The Jews and Vichy: Reflection on French Historiography, The Historical Journal, Vol. 44, No. 4, Dec. 2001, pp.1069-70.

(86) Marrus and Paxton, op. cit, pp.15, 17.

(87) Poznanski, the Jews of France, p.117.

(88) Kaplan, op. cit, p.75.

(89) The representative of the foreign ministry with the military Commander in France (Abetz) to the foreign ministry, Paris, August 20, 1940, D. G. F. P.,Vol. X, Doc.no. 368, p.513.

(90) Marrus and Paxton, op. cit, pp.6-7.

(91) The office of Ambassador Abetz (Schleier) to the foreign ministry, Paris, October 9, 1940, D. G. F. P., series D, Vol. XI, the war years, September 1, 1940- January 31, 1941, Doc. No. 165, p.275; the Secretary of state (Hull) to the charge in Germany (Morris), Washington, November 8, 1940, Foreign Relations of United States, Diplomatic papers:1940,General and Europe, Vol. II, Doc.no. 632, p.56, (Henceforth cited as FRUS).

(92) "Jews in occupied France", The Times, October 4, 1940, pg.3.

(93) Sweets, John, Choices in Vichy France: The French Under Nazi occupation, oxford university press 1944, p.120.

(٩٤) أحمد الصاوي محمد (مراسل الأهرام في باريس)،الرقص على البارود، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، ١٩٤٢، ص١٨٢؛

The Ambassador in France (Leahy) to the Secretary of state, Vichy, May 21, 1941, FRUS, Diplomatic Papers 1941, Vol. II, Doc. No. 436, pp.506-7.

(95) Kaplan, op. cit, p.76; Poznanski, the Rescue of the Jews, pp.12-12.

(٩٦) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص١٨١؛ اضطهاد اليهود في باريس، الأهرام، ١٩ يوليو، ١٩٤٢؛ Kaplan, op. cit, p.76.

(97) Porter, Roy P., (Former Associated press Correspondent), Uncensored France. An Eyewitness account of France under the occupation, New York 1942, p.255.

(98) Loi concernant l'accès aux emplois dans les administrations publiques, 17 Julliet, 1940, J.O , 18 Julliet, 1940, p.4537.

(99) Loi relative a La revision des naturalizations, J.O, 23 Julliet, 1940, p.4567.

(100) Zuccotti, the Holocaust, p.53; Curtis, Michael, Verdict on Vichy: Power and Prejudice in the Vichy France regime, New York 2002, p.105.

(101) The Charge in France (Murphy) To the Secretary of state, Vichy, August 15, 1940, FRUS, 1940, Vol. II, Doc. No. 629. P.566.

(102) Loi concernant l'exercice de la mèdecine, J.O , 19 août 1940, pp.4735-36.

(103) Portant abrogation du décret- Loi du 21 Avril 1939, J.O, 30 août 1940, p.4844;Testimony of Xavier Vallat, op.cit, p.628.

(104) Lois Portant sur le statut des Juifs, 3 octobre, 1940, J.O,18 octobre 1940, pp.5323-4; statut de Juifs, D. G. F. P, series D., Vol. X, pp. 292-93.

(105) "Jews in occupied France", The Times, October 4, 1940, pg.3.

(106) Lansing Warren, "Vichy imposes. Anti-Jewish restrictions", The Washington post, oct. 19, 1940. pg.2.

(107) Adler, French Churches, pp.370-71

(108) Loi sur Les ressortissant ètrangers de race Juive, 4 octobre 1940, J.O, 18 oct. 1940, p.5324; the Embassy in Paris (schleier) to Foreign ministry, Paris, march 24, 1941, D. G. F. P, series D., Vol. XII, Doc. no. 198, p.346; Weisberg, Richard H., Vichy Law and Holocaust in France, New York University Press1996, p.56.

(109) Kaplan, op. cit, p.111; Loi Portant abrogation du Gouvernement de la dèfense nationale du 24 octobre 1870 et fixant le statut de Juifs indigènes des dèpartments de l'Algèrie, 7 octobre, 1940, J.O , 8 octobre1940, p.5234.

(110) Marrus and Paxton, op. cit, pp. 86, 75.

(111) Loi relative a La situation des ètrangers en surnombre dans l'economic nationale, 27 septembré 1940, J.O, 1 octobre1940, p.5198;Szajokowski,Zosa, Jews and the French foreign Legion, New York 1975, p.82.

(112) "Nazis ship non-Jewish French to mines in sharp reprisal", The Washington post, September 20, 1942, pg.1.

(113) Sweets, op. cit, p.125.

(114) Marrus and Paxton, op. cit, pp. 80-83; Ryan, op. cit, p.99.

(115) "Vichy to set up anti-Jew Board",The Washington post, March 9, 1941, pg.5; The Embassy in Paris (Abetz) to the Foreign ministry, Paris, April 3, 1941, D. G. F. P, series D, Vol. VII, Doc. no. 254, p.437.

(116) The Embassy in Paris (Abetz), Ibid, pp.438-9.

(117) Kaplan, op. cit, p.77.

(118) Loi du 2 Juin 1941, replacant la Loi du 30 octobre1940, (portânt stalut de Juifs), J.O , 14 Juin 1941, p.2475.

(119) Marrus and Paxton, op. cit, p.93; Ryan, op. cit, p.104.

(120) The Ambassador in France (Leahy) to the Secretary of State, Vichy, June 16, 1941, FRUS 1941, Vol. II, Doc.no. 438, p.508.

(121) Zuccotti, The Holocaust, p.61.

(122) Testimony of Xavier Vallat, op.cit, p.630.

(123) Ibid, p.631; Marrus and Paxton, op. cit, p.92.

(124) Ryan, op. cit, p.101.

(125) Testimony of Xavier Vallat, op.cit, p.631.

(126) Ibid; Kaplan, op. cit, p.77.

(127) Testimony of Xavier Vallat, op.cit, p.631.

(128) Ibid; Sweets, op. cit, p.119.

(129) Dècret du 16 Juillet 1941, Règlementant, en ce Qui concerne les Juifs, la profession d'Avocate, J.O, 17 Juillet, 1941, p.2999.

(130) Dècret du 6 Septembre 1941 règlementant en ce Qui concerne les Juifs, la profession de Mèdecin, , J.O , 6 Septembre, 1941, p.3787.

(131) Loi du 21 Juin 1941 règlementant les conditions d'admission des ètudiants Juifs dans les ét ablissements d'enseignement supérieur, J.O, 24 Juin 1941, p.2628.

(132) Dècret du 24 Septembre 1941 règlementant en ce Qui concerne les Juifs, La profession d' architecte, J.o, 25 Septemre 1941, p.4113.

(133) Dècret du 26 Dècembre 1941 règlementant en ce Qui concerne les Juifs, profession de sage-Femme, J.O, 21 Janvier 1941, p.296.

(134) Dècret du 26 Dècembre 1941 règlementant en ce Qui concerne les Juifs, profession de pharmacien, J.O, 21 Janvier 1942, p.297.

(135) Dècret du 6 Juin 1942 règlementant en ce Qui concerne les Juifs, Profession d'artiste dramatique, Cinèmatographique ou lyrique, J.O, 11 Juin, 1942, p.2038.

(136) Testimony of vallat, op.cit, pp.631-2; Marrus and Paxton, op. cit, pp.124-5.

(137) Testimony of vallat, op.cit, p.632.

(138) Lansing Warren, "Restrictions against Jews are tightened by Vichy", The Washington post, Dec.3, 1941, pg.13; Poznanski, The Jews of France, p.133.

(139) Ryan, op. cit, p.89; Marrus and Paxton, op. cit, p.99.

(140) Poznanski, Renèe, "The Jews of France and statutes on Jews (1940-1941)", yad Vashem studies, 1992, p.123.

(141) Loi du 2 Juin 1941 prescrivant Le recensement des Juifs, J.o, 14 Juin 1941, p.2476.

(142) Marrus and Paxton, op. cit, p.100.

(143) Ibid; Ryan, op. cit, p.399.

(144) Loi du 22 Juillet 1941 relative aux entreprises biens et valeurs appartenant aux Juifs, J.O, 26 Août,1941, p.3594.

(145) Marrus and Paxton, op. cit, p.101.

(146) Memorandum by an official of the Department for German Internal affairs (Rademacher), Berlin,July 3, 1940,D.G.F.P, series D.,Vol.x, Doc. 101, pp.111-113;in Trial of War Criminals before the Nürenberg military tribunals under control council Law No. 10, (October 1946-April 1949), Vol. XIII, U.S.Government Printing Office:Washington D. C.1952, P.159; Hilberg, op. cit, p.653.

(147) Marrus and Paxton, op. cit, p.103.

(148) Poliakov, Leon, "An opinion poll on anti-Jewish measures in Vichy France", Jewish social studies, Vol.15, No.2, April 1953, p.143; Marrus and Paxton, op. cit, p.209.

(149) Hilberg, op. cit, p.653; Marrus and Paxton, op. cit, p.7.

(150) Ryan, op. cit, p.132; Oliner ,Samuel and Oliner,Pearl,The altruistic personality, rescuers of jews in nazi Europe, New York 1988, p.63; Testimony of vallat, op.cit, p.634.

(151) Testimony of vallat, op.cit, p.634.

(152) The Secretary of state to the charge in Germany (Morris), Washington, January 11, 1941, FRUS 1941, Vol. II, Doc. No. 432, p.503; Hilberg, op. cit, p.654.

(153) Testimony of vallat, op.cit, p.635; Note on Jewish affairs by Joseph Antignac, Hoover Institution, Vol. II, p.649.

(154) Marrus and Paxton, op. cit, p.79; Testimony of vallat, op.cit, p.643; Ben mactngre, "Half Century after Vichy fall", The Times, Jan. 28, 1997, p.g.11.

(155) Jelen, Martha, Review of The Year, II, Western Europe American Jewish Book , Vol.45,(1943-1944), p.248; Hilberg, op. cit, p.657.

(156) Hilberg, op. cit, p.674; Ryan, op. cit, p.144; Marrus and Paxton, op. cit, p.153.

(157) Sweets, op. cit, p.128.

(158) Loi du Novembre 29, 1941, instituant une union gènèrale des Israèlites, J.O, Decembre 2, 1941, p.5181.

(159) Szajkowski, Zosa, "The organization of the UGIF in Nazi occupied France", (Jewish Social Studies, Vol. IX, 1947), pp.239-41; poznanski, the Jews of France and Statutes, p.142.

(160) Herbert R. Lottman, "Compliance or Resistance?, The Jews of Paris and the final solution", New York Times, sep. 20, 1978, pg. Br.24; Adler, Jacques, "Jews and Vichy, Reflections on French Historiography", (The Historical Journal, Vol. 44, No.4, Doc. 2001), p.1075.

(161) Kaplan, op. cit, p.78; Ryan, op. cit, p.399.

(162) Hilberg, op. cit, p.665; Kaplan, op. cit, p.85.

(163) Testimony of Vallat, op.cit, p.644; Ryan, op.cit, p.231; Marrus and Paxton, op. cit, p.298.

164) Ryan, op.cit, p.400.

(165) Marrus and Paxton, op. cit, pp. 123-125.

(166) Ibid, pp. 127-128; Poznanski, the Jews of France, p. 135.

(167) Caron, Ordinary anti-Semitism, p.109; Marrus and Paxton, op. cit, pp.140-142.

(168) Marrus and Paxton, op. cit, p.141.

(169) Caron, ordinary anti-Semitism, pp.104-105.

(170) Ryan, op. cit, p.372; Paxton, op. cit, p.231.

(171) Marrus and Paxton, op. cit, pp. 136-137.

(172) Poznanski, Jews in France, p. 261; Bhatia, op. cit, p. 52.

(173) Marrus and Paxton, op. cit, p.352.

(174) Memorandum by (Rademacher), Berlin,July 3, 1940,D.G.F.P, op.cit, pp.111-113 ; Arendt, op. cit, p.40.

(175) Ryan, op. cit, p. 226; Browning, Christopher, The Final solution and the German foreign office, New York, 1978, p.44.

(176) Ryan, op. cit, p.226; Testimony of Pierre Girard, Chief of the Service of schedules for the southeast Region of the French State Railway Company, in Hoover Institution , vol. I, p.324.

(١٧٧) للمزيد عن مؤتمر ڤانسي راجع:

Hilberg, Paul (ed.), Documents of Destruction: Germany and Jewry 1933-1945, Chicago 1971, pp. 98-99.

(178) Ryan, op. cit, p.228; Marrus and Paxton, op. cit, p.218.

(179) "Pétain urges France unite behind Laval by associated press", The Washington Post, April 20, 1942. p.g.1.

(180) Homze, Edward L., Foreign Labor and Nazi Germany Princeton 1967, pp. 194-200.

(181) Arendt, op. cit, p.79; Marrus and Paxton, op. cit, PP.218-219.

(182) Marrus and Paxton, op. cit, p.231.

(183) Thomson to U.S.Secretary of state, 7 August 1942, FRUS 1942, vol. I, Doc. 393,PP.463-464.

(184) " Jews' plight in France", The Times, August 22, 1942, pg.3.

(185) Note IX: protection of the Jews, prepared by René Bousquet in Frances prison to be used by Pierre Laval in preparing own defense, Hoover Institution, vol. III, p.1456.

(186) Testimony of Xavier Vallat, op.cit, p.646; Hilberg, The Destruction, p. 686.

(187) Kaplan, op. cit, p.82; Ryan, op. cit, p.234.

(188) Jelen, op. cit, pp.241-242.

(١٨٩) "مئات الأشخاص يحيون ذكرى حملة فيل ديف ضد اليهود في فرنسا"، الدستور، ١٨ يوليو، ٢٠١٨؛ Kaplan, op. cit, p.82.

(190) Bhatia, op, cit, pp.49, 85; Marrus and Paxton, op. cit, p.112.

(191) Hilberg, the Destruction, p. 687; Kaplan, op. cit, p.86.

(192) Poznanski, The Rescue of the Jews, p. 18; Hyman, op. cit, pp. 200-203; and Paxton, op. cit, pp. 87,91.

(193) Alex Delpeyrou Certify, Journalist, Paris, April 11, 1950, Hoover Institution, vol. II, p. 652; Note on Jewish Affairs by Joseph Antigance, Secretary General in the commissariat General for Jewish Questions, September 1945, in Ibid, p.648.

(194) Helmut knochen, Chief of General Staff of the SS in Paris, Reich Service VI in Paris in cherche-Midi prison, Paris, in Ibid, vol .III, p. 1641.

(195) Hilberg, the Destruction, p. 696.

(196) Note on Jewish affairs by Joseph Antigance, Hoover Institution, vol. II, p. 653; The Desposition of Jean Jordel, the High Court of Justice, the Trial of Merèchal Pètain, Seventh Session, 10 August,1945, Ibid, vol. II, p.952.

(197) Arendt, op. cit, p. 80.

(198) Hilberg, op. cit, pp.699-700.

(199) Astro,Alan,"Another Exception:The jews of France ",(contemporary french and francophone studies,vol.12,no.3, August 2008,p. 365.

(٢٠٠) روبيرت روزيت، أن تكون يهودياً إبان الهولوكوست، ص٢٢

(201) Adler, The Jews and Vichy, p.1073; Bhatia, op. cit, p.40.

(202) Adler, French Churches, p.368.

(203) Ibid, p.372; Poznanski, Jews of France, p.119

(204) Poznanski, the Jews of France, pp.121,143.

(205) Paxton, op. cit, p.295.

(206) Poznanski, the Jews of France, pp.120, 144.

(207) Hilberg, The Destruction, p. 679.

(208) Ryan, op. cit, p.315.

(209) Ibid, p.315; Kaplan, op. cit, p.92; Szajkowski, soza, Analytical Franco-Jewish Gazetteer, (1939-1945), New York 1966, p.50.

(210) Marrus and Paxton, op. cit, p.197; Caron, The Jewish Question, pp.196-7.

(211) Adler, French Churches, p.368-9.

(212) Ibid, p.359.

(213) Lubac, Henri, Christian Resistance to anti-Semitism, memories from 1940-1944, translated by: sister E. Englund, San Francisco 1990, p.168; Paxton, op. cit, p.149.

(214) The Embassy in Paris (Abetz) to the Foreign ministry, Paris, December 13, 1940, D. G. F. P, series D, Vol. XI, Doc. no.507, p.863; عندما توجه ديجول إلى كنيسة نوتردام لتأدية صلاة الشكر في أعقاب تحرير فرنسا ، رفض السماح للكاردينال سوهار بحضور هذه الصلاة للمزيد أنظر:

Henry, Patrick, "The French Catholic Church's Apology", The French Review, Vol. 72, No.6, May 1999, p.1102.

(215) Adler, French Churches, p.359.

(216) Marrus and Paxton, op. cit, p.199; Ryan, op. cit, p.319.

(217) Caron, Ordinary anti-Semitism , p.108.

(218) Ibid.

(٢١٩) إميل أمين، "البابا بيوس الثاني عشر والهولوكوست... نصوص وحقائق"، جريدة الشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠١٢؛

Letter From Lèon Bèrard, Ambassador at the Vatican, to Renè de Chambrun, in Hoover Institution, Vol. II, p.661; Testimony of Vallat, Ibid, p.629;Henry, Patrick, "The Art of Christian Apology: comparing

the French Catholic Church's Apology to the Jews and the Vatican's we Remember", Shofar, Vol. 26, No.3 , spring 2008, p.94; Henry, the French Catholic, p.1102.

(220) Henry, The art of Christian Apology, p.89 ; Rosin, Hanna, "Catholic Apology inadequate ,Jewish groups say", The Washington Post, August 29,1998,pg.10.

(221) Henry, The art of Christian Apology, p.89 ; Henry, the French Catholic, p.1100.

(222) Testimony of Vallat, op. cit, p.645; Kaplan, op.cit, p.117.

(223) Ryan, op. cit, pp. 320,404;Testimony of Vallat, op. cit, p.645; Henry, The art of Christian Apology, p.91.

(224) Bhatia, op. cit, p.54; Adler, French churches, p.375.

(225) Zuccotti, op. cit, p.227.

(226) Marrus and Paxton, op. cit, pp.275,278; Jelen, op. cit, p.244; Letter From Lèon Berard, op. cit, p.663.

(227) Adler, French Churches, p.376.

(228) Poznanski, Jews of France, p.32; Sweets, op. cit, p.133.

(229) Caron, Ordinary anti- Semitism, p.108.

(230) Marrus and Paxton, op. cit, p.182.

(231) Ibid, pp.187-8.

(232) Poliakov, op. cit, pp.135-140.

(233) Ibid, pp.143,147.

(234) Marrus and Paxton, op. cit, p.206.

(235) Kofman, Sarah, Rue ordemer Rue Labat, translated by Ann smock, University of Nebraska press 1996, pp.13,30,47.

(236) Sweets, op. cit, p.134.

(237) Jelen, op.cit, p.247

(238) Astro, op. cit, p.868.

(239) Rousso, Henry, the Vichy Syndrome: History and Memory in France since 1944, Harvard University Press 1986, p.VII.

(240) Poznanski, the Rescue of the Jews, p.24; Julia Pascal, "Vichy's Shame", the Guardian, 11 May 2002.

(241) Henry, the French Catholic Church's Apology, p.1101.

(242) Porter, op. cit, p.170; Testimony of Helmut Knochen, Chief of General staff of S.S, in Paris, Hoover Institution, Vol. III, pp.1636-40.

(243) Alex Delpeyrou Certify, Ibid, p.651.

(244) Strauss, Herbert A. (ed), Hostages of Modernization: Studies on modern anti-Semitism 1870-1933, 39, Germany- Great Britain-France, New York 1993, p.617.

(245) Testimony of Vallat, Hoover Institution, Vol. II, pp. 629, 643; Rudolf Schleier, German minister in Paris, 1940-1944, "Critical points of Franco- German conflict, Ibid, Vol. III, p.1615; Marrus and Paxton, op. cit, p.132.

(246) The Charge in Germany (Morris) to Secretary of state (Hull), May 10, 1941, FRUS 1941, Vol. II, Doc. No. 435, p.506.

(247) From Mathews to Secretary of State, October 18, 1940, FRUS 1940, Vol. II, Doc. No.631, pp.567-568.

(248) Testimony of Vallat, op. cit, pp.627, 642.

(249) Marrus and Paxton, op. cit, p. XIII.